ـ دَعم الإقتصَادُ المصْرى

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٥ / ٢ / ١٩٧٢

قرض بـ ٤٠ مليون دولار
من بلغاريا لتمويل خطة التنمية

علم مندوب « الاهرام » ان بلغاريا سوف تقدم الى جمهورية مصر العربية ، قرضا قيمته ٤٠ مليون دولار ، للاسهام في تمويل خطة التنمية ، وانشاء عدد من المصانع الجديدة ٠

ومن المقرر ان يوقع يوم الاحد القادم البروتوكول الصناعي بين البلدين ، وقد وقع امس بروتوكول للتعاون السياسي بين الاتحاد الاشتراكي العربي والحزب الشيوعي البلغاري ٠

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٤ / ٢ / ١٩٧٤
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الــرئيس يبحث مــع روكفــلر اســتثمارات هامــة

بنك تشـيز مانهـاتن الامريـكى يعـرض على مصر ٨٠ مليــون دولار

اجرى الرئيس انور الســادات امس مباحثات هامة مع مستر ديفيد روكفلر ، رئيس مجلس ادارة بنك تشيز مانهاتن الامريكى ، دارت حول الاســتثمارات ، وانشاء مكتب للبنك فى القاهرة .

وعلم المحرر الاقتصادى « الاهرام » انه قد تمت الموافقة على عرضين قدمهما روكفلر ، وهما :

(١) تمويل متوسط الاجل قدره ٨٠ مليون دولار لاســتخدامه فى الاغراض الاقتصادية التى تحددها مصر .

(٢) أن يتم انشـــاء مكتب لبنــك تشيزمانهاتن فى القاهرة . ومن المحتمل ان يفتح فرع البنك فى المنطقة الحرة .

وجدير بالذكر ان المكتب الخاص لبنك تشيزمانهاتن فى القـاهرة ليس معنـاه انشاء فرع له فيها يتلقى الودائع ويقوم بالاعمال المصرفية للمواطنين ، وانمـا تنحصر مهمـة ممثل البنك فى ايجـاد الوسـائل لدعم العلاقات المصرفية بين البنوك المصرية والبنك الامريكى . وكذلك مد المركـز الرئيسى للبنك فى نيويورك بمعلومات عن المشروعات التى يمكن للبنك ان يساهم فى تمويلها .

ومن المعروف ان هناك مكاتب مماثلة فى القاهرة ، لبعض البنوك التابعة لدول اوروبا الغربية .

وكان مستر ديفيد روكفلر قد وصل الى القاهرة فى زيارة تستغرق يومين ، اجتمع خلالها بالدكتور عبد العزيز حجازى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، حيث تمت مناقشة هذه الموضوعات وكذلك وسائل تدعيم العلاقات المصرفيـة والاقتصادية بين بنك تشيزمانهاتن والبنوك التجارية المصرية .

١٩٤٣٩



الرئيس انور السادات يتحدث مع مستر ديفيد روكفلر رئيس مجلس ادارة بنك تشيز مانهاتن الامريكى ، عندما استقبله أمس وبحث معه العرض الخاص بتقديم تمويل قدره ٨٠ مليون دولار. ويرى في الصورة معهما بيتر ريد المساعد الخاص لروكفلر - كما حضر المقابلة ايضا ريتشارد روكفلر ابن المليونير الامريكى ، وريتشارد دوجان ريكى مساعده (تصوير عبد الستار يوسف)

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢ / ٣ / ١٩٧٤

السادات اجتمع بمكنمارا فى ختام محادثات رئيس البنك الدولى

مكنمارا يقول :

مصر لديها امكانيات كبيرة لمشروعات التنمية

اجتمع الرئيس انور السادات امس بمستر روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير . وحضر الاجتماع الدكتور عبدالعزيز حجازى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد . وتم الاجتماع فى ختام محادثات مكنمارا الذى يعود الى واشنطن صباح اليوم بعد زيارة للقاهرة دامت ٣ ايام .

وصرح الدكتور حجازى بأن الاجتماع كان طيبا وبناء ، وان الاتفاق تم على حضور وفد من البنك الدولى الى القاهرة فى ابريل المقبل لاستكمال بحث المشروعات التى سيساهم فيها البنك .

وعلم مندوب « الاهرام » انه من المنتظر ان يعرض مستر مكنمارا على مجلس ادارة البنك نتائج زيارته لمصر وكذا صورة عن المشروعات التى عرضها عليه المسئولون فى القاهرة وامكانيات زيادة التعاون الاقتصادى بين مصر والبنك الدولى على أساس ان مصر على حد تعبيره شخصيا ـ « لديها امكانيات كبيرة لمشروعات التنمية » .

وعلم « المندوب » أن بعثة اقتصادية ومالية كبيرة من البنك سوف تصل فى اوائل الشهر القادم لدراسة المشروعات التى تقدمت بها مصر فى المجالات المختلفة وخاصة مشروعات القناة وتعمير منطقة قناة السويس ، على أن تلحق بها بعثات أخرى لدراسة مشروعات الاسمدة والسكك الحديدية [من المنتظر اعطاء قرض آخر لتنفيذ المرحلة الثانية من اصلاح السكك الحديدية بخلاف الـ ٣٦ مليون دولار التى يتم تنفيذها حاليا] .

وعلم مندوب « الاهرام » أن هناك اتجاها لان تحصل مصر على قروض من البنك الدولى بفائدة [٧ ١/٤ ٪] لتمويل بعض المشروعات ، بالاضافة الى ما تحصل عليه مصر من قروض ميسرة من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك والتى تسدد على مدى ٤٥ عاما وبفائدة ٣/٤ ٪ ويتراوح حجم القروض التى تحصل عليها مصر عن طريق هذه الهيئة ما بين ٤٥ و ٥٠ مليون دولار سنويا . كما أن من المنتظر البحث عن مصادر مالية جديدة تساهم مع البنك الدولى فى تمويل برامج مشروعات التنمية فى مصر .

قرار بانشاء جهاز التعاون العربي والدولي

صدر امس قرار جمهوري بانشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي، ويتبع مباشرة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد . ويختص الجهاز بتنظيم وتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية والاجنبية ومع هيئات المعونة والتمويل والاستثمار الاقليمية والاجنبية .

ونص القرار الجمهوري على ان يتولى الجهاز تحقيق الاهداف التالية : اقتراح السياسة العامة للتعاون الفني والاقتصادي مع الدول العربية والاجنبية ودعم تشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية في مصر والمناطق الحرة بها والاشراف على عقد الاتفاقيات الثنائية والدولية وتمثيل مصر فيما يتصل بعلاقاتها مع كافة هيئات ومؤسسات التمويل الدولية والمجلس الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، والاعداد لعقد اتفاقيات القروض واعادة جدولة الديون والبت في جميع الموضوعات المتعلقة بتعويضات الاجانب وتصفية الحراسات الخاصة بهم.

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٨ / ٤ / ١٩٧٤
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

جهاز التعاون الاقتصادى الرئيس يطلب بـــدء نشـــاطه على الفـــور

علم مندوب « الاهرام » ان الرئيس أنور السادات قد طلب من الدكتور عبد العزيز حجازي توفير كل الظروف المطلوبة ليعمل جهاز التعاون الاقتصادى باقصى طاقة ممكنة ، وبدون اية عوائق مهما كان نوعها . وقد ناقش النائب الاول لرئيس الوزراء هذا الموضوع مع وزيرى المالية والتجارة الخارجية ورئيس جهاز التعاون الاقتصادى .

وتتخذ الان اجراءات اصدار قانون استثمار المال العربى والاجنبى ، وانشاء المناطق الحرة ، بحيث يتم ذلك فى الاسبوع المقبل .

وقد غادر القاهرة أمس الى السعودية السيد محمود لطفى مدير هيئة الاستثمار للانتهاء من بحث انشاء شركة الاستثمار العربية التى يقدر راسمالها بمائتى مليون دولار . كما سيزور دول الخليج العربى .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٦ / ٦ / ١٩٧٤

حجازى : اعلان مبادىء العلاقات مع أمريكا
يؤكد دعم التعاون بين البلدين فى جميع مجالات التنمية

صرح الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء ، بأن الاعلان الخاص بمبادىء العلاقات والتعاون بين مصر وأمريكا جاء معبرا عن آراء واتجاهات شعبية ، وانه من هذا المنطق فان علاقات التعاون والصداقة بين شعبى البلدين هى التى ستحمى ونقوى هذا التعاون فى المستقبل ، وهو ما اكده الرئيسان أنور السادات وريتشارد نيكسون .



د. حجازى

وأكد الدكتور حجازى ان هذا الاعلان سيفتح المجال لتعاون اكثر شمولا فى جميع المجالات خلال المرحلة القادمة .

وقال ان الوضوح والتحديد اللذين تضمنتهما هذه المبادىء يؤكدان اتفاق الرأى بين الدولتين فى دعم التعاون بينهما فى مجالات التنمية الاقتصادية والتعمير والسياحة والثقافة والمواصلات والتجارة الخارجية والبنوك والبحث العلمى والجامعات وغيرها من المجالات الحيوية .

واعرب عن أمله فى أن تسفر اجتماعات مجموعات العمل المشتركة بين الدولتين عن نتائج ايجابية وحاسمة خلال المرحلة القادمة مما سيؤدى الى وضع أسس متينة للعلاقات بين الدولتين فى جميع الميادين ، وزيادة فاعلية وقدرة الاقتصاد المصرى على التحرك باستخدام احدث الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة .

ومن ناحية اخرى علم مندوب «الاهرام» انه سيتم قريبا تحديد موعد زيارة المستر ويليام سايمون وزير الخزانة الامريكى للقاهرة مع وفد من الخبراء الامريكيين لتحديد الوسائل التى يمكن أن تساهم بها الولايات المتحدة فى دعم «الهيكل المالى المصرى» .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٤/٧/٥

السادات يعقد اجتماعا هاما لبحث خطة

تنفيذ الاتفاقيات والمشروعات الجديدة

مراجعة شاملة للقوى العاملة للافادة من كل الطاقات المعطلة

بحث الرئيس أنور السادات فى اجتماع هام عقده أمس عددا من المسائل الرئيسية التى تتصل بتنفيذ الاتفاقات الثنائية التى عقدتها مصر ــ أو فى سبيل عقدها ــ مع عدد من الدول ووسائل الافادة الكاملة منها وأسلوب ذلك خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة التى تتركز الجهود لتنفيذها

وقد حضر الاجتماع الذى عقده الرئيس لهذا الغرض ، كل من الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط والفريق احمد كامل البدرى وزير الانتاج الحربى والمهندس عبد الفتاح عبد الله وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية والدكتور الهادى المغربى وزير التموين والسيد محمد عبد الفتاح وزير المالية والدكتور يحيى الجمل وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء .

وقد دار البحث في الاجتماع حول الموضوعات الاتية ..

١ ــ اشار السيد الرئيس الى موضوع التنمية والى ضرورة تحقيق الافادة السريعة والكاملة بموجب اتفاقيات ثنائية سواء مع الدول الشرقية او الغربيةوكذلك الاستفادة من اى قرض جديد يتم التعاقد عليه على ان يتم ذلك في ضوء اولويات واضحة ومشروعات مدروسة وحسن اختيار بما يلائم الاقتصاد المصري .

وأكد الرئيس على ضرورة ان تكون هناك لدى المفاوض المصري بصيرة يدرك بها احتياجات البلاد وما يناسبها .

٢ ــ التاكيد على اولويات الخطة الانتقالية ٧٥/٧٤ والتي تتعلق بتشغيل الطاقات المعطلة والاحلال والتجديد واستكمال المشروعات التي قطعت شوطا في التنفيذ والبدء في مشروعات جديدة ذات اهمية استراتيجية وان يراعى بصفة عامة ترتيب المشروعات حسب الاولويات في اطار الخطة العامة للدولة وان يتم عقد اتفاقيات وفقا لهذه الاولويات

وركز الرئيس فيما يتعلق بتنظيم اجراءات التعاون في النطاق العربي والدولي على ضرورة تعيين عدد من كبار المسئولين ذوي الكفاءات المالية والخبرة في قيادة العمل في المجالات الاقتصادية ليتفرغوا لمسئولية الاشراف والمتابعةعلى تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والبدء فورا باختيار مسئول عن التعاون مع كل من الدول العربية والولايات المتحدة والدول الاشتراكية والمانيا الغربية واوروبا الغربية وذلك اسوة بما تم فيما يتعلق باتفاق التعاون الاقتصادي مع ايران على ان يكون عملهم بالتنسيق مع جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي والجهات الحكومية المعنية تحت اشراف النائب الاول لرئيس الوزراء .

وابرز الرئيس ضرورة الاهتمام بتعيين ممثل اقتصادى بسفارات مصر لدى الدول الكبرى التي تعقد معها اتفاقات تعاون اقتصادى بحجم كبير للعمل على تنفيذ هذه الاتفاقات وكذلك استخدام فروع شركات التجارة الخارجية او انشاء مكاتب مشتريات في البلاد التي نستورد منها على نطاق واسع بهدف ترشيد عمليات الشراء واستبعاد الوسطاء والحصول على احسن المنتجات بانسب الاسعار مع الاهتمام بدراسة مركز مكاتب التفتيش الخارجية .

وتقرر في هذا الشان موافاة وزارة التخطيط بكافة المشروعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى لدراستها واجراء التقييم التخطيطى اللازم وبيان موضعها من الخطة العامة للدولة وان يصدر قرار جمهورى بتنظيم اسلوب العمل في هذا الصدد بما يضمن التنسيق بين جهاز التنفيذ وزارة التخطيط وجهاز التعاون الاقتصادى وكذلك تمثيل وزارة التخطيط في مفاوضات التعاون الاقتصادى .

ثم ناقش الرئيس مجموعة المشروعات التي ستنفذ بالتعاون مع كل من رومانيا وبلغاريا في مجالات النشاط الزراعي والصناعي والمصرفي .

فبالنسبة لرومانيا تم الاتفاق على اقامة بنك استثمار مشترك وشركة للبترولتقوم بكل الاعمال المتصلة به بدءا من التنقيب وحتى انتاج البتروكيماويات كما اشار الرئيس الى امكان الافادة من صناعة الجرارات وصناعة الورش وهي من الصناعات المتقدمة في رومانيا .

وبالنسبة لبلغاريا اشار الرئيس الى اهمية التعاون فيمجال الزراعة والتصنيع الزراعي وتبادل المنتجات الزراعية .

كما اكد الرئيس على ضرورة استخدام القرض الذى قدمته الصين لمصر وذلك في نطاق تنمية الصناعات البيئيةوصناعة التعليب كما اشار الرئيس الى ضرورة دعم التعاون مع الدول الافريقية وفي مقدمتها زائير وزامبيا وغينيا وتنزانيا .

وتحدث عن مشروعات الاخشاب واستغلال الغابات بصفة خاصة .

وفي هذا الصدد إشار الرئيس الى اهمية موضوع التنمية الادارية وكيف ان التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في ظل التخلف الادارى ومن هنا فان موضوع التنمية الادارية لابد وأن يلقى اهتماما كبيرا في هذه المرحلة .

وطلب الرئيس ان تقوم كل وزارة بعملية مراجعة وحصر للقوى العاملة بها مع بيان تخصصات العاملين تمهيدا لكي يوضع كل عامل في تخصصه المناسب اذ ان عدم وجود الموظف في تخصصه يعتبر نوعا من اهدار الطاقات

واشار الرئيس الى ضرورة ان يعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة قريبا لدراسة موضوع العمالة في ضوء ما يرد من الوزارات من دراسات

وقد عقد الرئيس السادات اجتماعا قصيرا مع الدكتور حجازى بعد انتهاء الاجتماع الذى استمر ٣ ساعات . □



الرئيس انور السادات يراس الاجتماع وقد جلس الى يمينه السادة الدكتور عبد العزيز حجازى فالفريق احمد كامل البدرى ومحمد عبد الفتاح والدكتور الهادى المغربى ، والى يساره : الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والمهندس عبد الفتاح عبد الله والدكتور يحيى الجمل ·

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٤/٧/٦

مئـــات المــــلايين المعطـــلة
التى تحـــدث الرئيس الســـادات عنهـــا

كتب ـــ المحـــرر الاقتصادى « للاهـــرام » :

الاجتمــاع الذى عقده الرئيس الســادات اول امس ، مع الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء وللموجــودين فى مصر من وزراء قطاعات التخطيط والانتاج والمالية والتجــارة ، لان عددا منهم فى المانيا الغربية حاليا ، كان اجتمــاعا بالغ الاهمية ، اذ تم فيه وضع الخطوط الاساسية اللازمة لترشــيد عمليــة الانفتــاح الاقتصــادى والاســتفادة من القروض والاتفــاقات الاجنبية .

وكانت الاهــداف التى حــددها الرئيس الســـادات فى حديثه هى :

اولا : الاستفادة من كل القروض والاتفاقات الاجنبية ، بحيث لا يتم عقد هذه القروض والاتفاقات ثم يتعطل استخدامها بسبب التعقيدات الادارية ، او عدم توافر الدراسات الكاملة المسبقة لهذه المشروعات ، الامر الذى يحرم البلاد من الحصول على عائدها بسرعة .

ثانيــا : ان يتم استخدام هــذه الموارد فى اطار مراعاة اولــويات الخطة العاجلة خصوصا فى مجالات تشغيل الطاقات المعطلة بالمصــانع ، وفى سد احتياجات الجماهير وتوفيــر الخامات اللازمة للصناعات والمهــن الصغيرة المختلفة ..

وقد حدد الرئيس السادات هــذه الاهداف بناء على ملاحظــات كثيرة ابداها فى الاجتماع ..

أكثر من ٤٠٠ مليـــــون

فقد لاحظ الرئيس ان لدينا قروضا واتفاقات من دول المعسكر الشرقى تصل الى مايزيد على ٤٠٠ مليون جنيه لم تستخدم بعد ، بعضها يرجع الى عشر سنوات مثل قرض الصين الشعبية الذى عقد سنة ١٩٦٤ بحوالى ٣٠ مليون جنيه وقروض اخرى من روسيا وتشيكوسـلوفاكيا والمجـر وبولنــدا وغيرها . كما ان هناك قروضا من بعض الدول الغربيــة مثل انجلتــرا وايطاليا واسبانيا عقدت خلال السنوات الاربع الاخيرة ولم يستفد من معظمها بعــد .

هذا فضلا عن قروض اخرى من منظمات دولية تبلغ ٤٣ مليون جنيه ، ابرزها ١٤ مليون جنيه لمشروع الصرف المغطى فى الزراعة ، لم يبدا العمل فيها بالسرعة اللازمة . كما ان هناك حالات تم فيها استيراد الالات والمعدات ولكنها كانت تبقى مخزونة فى صناديقها فترات طويلة .

ولاحظ الرئيس ان من اسباب ذلك ان بعض الوزارات تعقد اتفاقــات وقروضا دون ان يكون جهاز التخطيط فى الصورة ، ودون علاقة بوزارة الخارجية التى من واجبها ان يكون لديها صورة وثيقة عن علاقاتنا السياسية والاقتصادية بالدول المختلفة .

كذلك قال الرئيس ان الوزراء الذين يعقدون هذه الاتفــاقيات يتغيــرون احيانا ، وبالتالى تتوارى صــورة المشروعات التى ربما كانت فى برامجهم وقت عقد هذه القروض .. خصوصا وان معظم المشروعات تحتاج مــن ناحية الى تمويل داخلى لاتمامها ، وتحتاج من ناحية اخرى الى تعــاون اكثر من وزارة لانجازها ..

وطلب الرئيس البحث فى تنفيــذ هذه القروض والمشروعات فــورا ، واعادة التفاوض فى القروض التى تحتاج الى ذلك طبقا للظروف المتغيرة والحاجات التى استجدت ..

القرار الجمهورى الجديد

ولان المشكلة فى النهاية هى مشكلة تنظيم وتنسيق وتخطيط ، فقد طلب الرئيس السادات من الوزارة اعداد مشروع قرار جمهورى يضمن فى المستقبل تنسيق هذه الاتفاقات بين ثلاث جهات : وزارة التخطيط ، وهيئة التعاون الاقتصادي التى يراسها السيد طاهر امين ، والوزارات المختصة بهذه المشروعات ..

وسوف يعين مسئول من الشخصيات المعروفة لكل جهة : مسئول عن اتفاقيات الدول الاشتراكية ، ومسئول من اتفاقيات دول غرب اوروبا ، ومسئول عن الاتفاقيات العربية والافريقية ، ومسئول عن اتفاقيات الولايات المتحدة الامريكية ، يكونون على صلة بالسيد طاهر امين رئيس هيئة التعاون الاقتصادى ، على ان يكون هذا كله فى النهاية تحت الاشراف المباشر للدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء .

كذلك طلب الرئيس ، ضمانا لهذا التنسيق ، ان تكون وزارة التخطيط ممثلة فى كل مباحثات اقتصادية مقبلة من هذا النوع .. كما كلف وزير التخطيط بسرعة اعداد مشروع لتعزيز جهاز التخطيط بالاعداد والكفاءات اللازمة حتى تستطيع الوزارة ان تنهض بهذه المهمة .

ضوابط للتوكيلات

وفى مجال الانفتاح الاقتصادى ايضا ، واتاحة الفرص امام القطاع الخاص ، اشار الرئيس الى القانون الذى صدر ليسمح باعطاء وكالات الشركات الاجنبية للمصريين ، وطلب مراعاة امرين :

الاول : ان يكون للقطاع العام دوره فى هذه الوكالات ، خصوصا مايزاولها بالفعل ..

والثانى : ان يكون هناك نوع من الرقابة على هذه الوكالات ، بحيث يزاولها من القطاع الخاص الافراد والشركات ذات الخبرة فى هذه المجالات ، لضمان عدم استغلالها ، وانتظام اعمالها .. □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٧ / ٣ / ١٩٧٥

تنـويع مصـادر التعـاون الاقتصـادى

للاستفادة من أفضل الخبرات العالمية فى خطة التنمية

قررت اللجنة العليا للتخطيط السياسى والاقتصادى اتخاذ خطوات محددة فى اتجاه تنويع مصادر التعاون الاقتصادى للاستفادة من خبرات مختلف الدول ، التى تبدى استعدادا للمشاركة فى مشروعات الخطة والاسراع فى تنفيذها

وقررت اللجنة فى اجتماعها امس برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازى انشاء جهاز بوزارة التعاون الاقتصادى لاعداد المشروعات التى تتقدم بها الوزارات بالصورة التى تسمح بعرضها على أجهزة التمويل فى الداخل والخارج ، كما تسمح لوزارة التخطيط بتقييم آثارها على الدخل القومى والانتاج والعمالة والصادرات والواردات . ويعتبر هذا الجهاز استكمالا لاحقا لاجهزة الانفتاح الاقتصادى .

وصرح مصدر مسئول بأن الهدف من القرار الاول الخاص بتنويع مصـادر التعاون الاقتصادى هو توفير أفضل الظروف الممكنة لدفع حركة التنميـة ، بالصورة التى تسمح بالقضاء على أية معوقات تعترضها ، خصوصا اذا تعثرت المفاوضات مع اية دولة تتعامل مع مصر

وقد اتخذ هذان القراران بعد مناقشة توجيهات الرئيس أنور السادات الخاصة بأسلوب العمل فى المرحلة المقبـلة ، وسياسة جذب رؤوس الاموال العربية والاجنبية . والمعروف أن هذا الموضوع كان محل بحث الرئيس الســادات فى اجتماعه أول أمس مع الدكتور عبدالعزيز حجازى والدكتور طاهر أمين وزير التعاون الاقتصادى .

ومن ناحية اخرى بحثت اللجنة العليا للتخطيط السياسى والاقتصادى بيـان وزير الاسكان والتعمير الذى سيلقيه أمام مجلس الشعب يوم الاربعاء القادم .

وسوف تستأنف اللجنة اجتماعهـا مساء اليوم لمواصلة دراسة البيان .

١٩٤٥١

اتصالات مكثفة تجريها مصر

لتمويل المشروعات الحيوية فى خطة التنمية

علم مندوب « الاهـرام » ان قرار الرئيس انور السادات بالعمل فورا على « تنويع مصادر التعاون الاقتصادى » قد قصد به اعطاء حرية الحركة للمخططين والمنفذين ، وانه لا يوجـد اى حظـر عليهم . وقد اتخذ هذا القرار فى هذا الوقت بالذات لايجاد وسائل جديدة لتوفير التمويل اللازم ، والانتهاء من الدراسات الخاصة بعدة مشروعات حيوية خاصـة وان وزارة التخطيط سـوف تنتهى من اعداد المشروع المبدئى للخطة الخمسية ٧٦ — ٨٠ خلال عدة اسابيع .

وعلى هذا الاساس فانه ستتم خلال المرحلة القادمة اتصالات مكثفة بالدول الغربية والدول الشرقية لتوضيح اسلوب التعامل الاقتصادى الجديد ، لكى يمكن لها التقدم بالقروض والتسهيلات فى نطاق اتفاقيات التعاون الفنى والاقتصـادى ، خاصة وأن عددا من الدول الغربيـة والشركات الاجنبية قد ابدت اسـتعدادا للمساهمة فى بعض المشروعات التى ينطبق عليها مبدأ التنويع . كما ان هناك اتجاها الى عقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادى والفنى مع الدول التى لم تكن تربطها بمصر مثل هذه الاتفاقيات ، وخاصة بعد أن نجحت مصر فى ذلك مع فرنسا والدانمرك والنمسا ، كما ان الحكومة البريطانية ومؤسسات التمويل البريطانية قد ابدت استعدادا طيبا لتقديم قروض لمشروعات التنمية ، وقررت ايفاد بعثة برئاسة وكيل وزارة التجارة الى مصر هذا الاسبوع لتعميق التعاون الاقتصادى بين البلدين .

وقد صرح مصدر مسئول بان المال العربى يستطيع ان يلعب دورا فى اعطاء دفعة قوية لسياسة تنويع التعاون الاقتصادى من طريق تمويل المشروعات التى يتطلب الامر فيها ذلك . وعلى سبيل المثال فان القروض الممنوحة من فرنسا تعتبر تمويلا جـزئيا لمشروعات خطـة التنمية فى مصر على اسـاس استكمال هذا التمويل من المصادر العربية كما حدث فى مشروع محطة كهرباء ابوقير التى تبلغ تكاليفها حوالى ٩٠ مليـون دولار ، تقدمت الحكومة الفرنسية منها ٢٠ مليون دولار ويتم التفاوض حاليا مع الصناديق العربية لاستكمال باقى التمويل .

واضاف المصدر المسئول بأن الرائد الاول فى اختيار التمويل المقدم من الدول سوف يكون هو الحصـول على اعلى مستوى تكنولوجى ، بالاضـافة الى مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ المشروع ، والاسراع فى عملية اقرار المشروعـات من الدول المقدمة للتمويل وسرعة تنفيذها .

حديث الصباح

قرر الرئيس انور السادات العمل فورا على تنويع مصادر التعاون الاقتصادي لاعطاء حرية الحركة للمخططين والمنفذين للانطلاق لوضع الاجراءات اللازمة لتنفيذ مشروعات الخطة مع مراعاة اتباع احدث الاساليب العلمية لتنفيذها ·

وقد ابلغ الرئيس السادات هذا القرار للدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء للمبادرة فورا بتنويع مصادر التمويل وطرحها امام كل الدول الشرقية والغربية التى ترحب بالوقوف معنا فى معركتنا الاقتصادية والتى تدرك فى صدق حق مصر فى أن تحصل على كل ما تحتاج اليه من تمويل وتعاون ومساعدة

وهذا القرار فى — رأيى — هو القرار الثالث فى سلسلة القرارات التاريخية التى تؤكد ، وتدعم ، وتعمق الارادة المصرية ، وتحرير القرار المصرى من اية ضغوط أو ظروف خاصة ، القرار المصرى ، والارادة المصرية اللذان لا يعرفان الجمود أو الارتباك او العدول عما قررناه فى سبيل تحقيق مصلحتنا القومية ·

كان القرار الاول هو حرب اكتوبر ·· دخلنا المعركة معتمدين اعتمادا كليا على أنفسنا ، واثبتنا للعالم كله صدق الارادة المصرية التى تستطيع ان تتخطى كل العقبات ، وتقتحم كل السدود بما فيها سد بارليف الذى ملأ الصهاينة العالم ضجيجا عن مناعته وقوته وانه السد الذى لا يقهر ولقد قهرناه بارادتنا المصرية وقرارنا المصرى ··

وكان القرار الثانى هو تعدد مصادر السلاح لقواتنا المسلحة · لقد كنا فى الماضى نعتمد اعتمادا كليا فى التسليح على الاتحاد السوفيتى .. ولما واجهنا بعض المتاعب والمصاعب فى الحصول على الاسلحة التى نريدها كما ونوعا ، قررنا ان نتخطى هذه المرحلة حتى لا يسرقنا الوقت ، وحتى لا تعوقنا الحاجة عن تنفيذ أهدافنا .. وكانت زيارة الرئيس السادات لفرنسا وكان الاتفاق بينه وبين الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان على حصول مصر على ما تريده من الاسلحة الفرنسية وكنا بذلك نؤكد للعالم من جديد أن الارادة المصرية فوق انها حرة ومستقلة ، فهى قادرة على تحقيق ما تريد ·

وكان القرار الثالث هو قرار الرئيس السادات بتنويع مصادر التمويل لكل ما تحتاجه الخطة ، وما تفرضه علينا التنمية من مشروعات .. سنتجه في عملنا وسعينا الى كل الدول التى تريد أن تقف معنا وتساعدنا — وما اكثرها •• ما اكثر هذه الدول التى تدرك دور مصر ، ومكانة مصر ، وحقوق مصر ، وامانة مصر فى تسديد ما عليها من ديون برغم قسوة الظروف التى نمر بها •

ان صدور اى قرار يعبر عن الارادة يحتاج اولا الى شجاعة اصدار القرار ، وهذه مسألة اثبتها الرئيس السادات منذ اليوم الاول لتوليه السلطة ، وثانيا يحتاج الى حسن تنفيذ القرار ، او بمعنى آخر القدرة على تنفيذه ••

ولقد اثبتنا فى ٦ إكتوبر الشجاعة فى اتخاذ القرار والقدرة على تنفيذ هذا القرار ••

واثبتنا فى شهر يناير الماضى الشجاعة فى تنويع مصادر السلاح • وقدرتنا على تنفيذ القرار •

واليوم نؤكد من جديد شجاعتنا فى اصدار القرار الخاص بتنويع مصادر التمويل ، وسنثبت ايضا قدرتنا على تنفيذه •

ان صدور القرار قد يكون اسهل من تنفيذه ، والعكس صحيح فى بعض الاحيان ، ولكن المهم فى هذا كله ان لدينا شجاعة اصدار القرار ، ولدينا ايضا القدرة على فهم روح القرار عندما نبدأ فى تنفيذه •

على حمدى الجمال

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٧٥

٧٥ مليون مارك لتمويل مشروعات السنة الاولى للخطـــــــــة

تنتظر السلطات الالمانية مشروع الخطة الخمسية التى تعدها مصر فى الوقت الحاضر ، وذلك لاختيار المشروعات التى خصصت لها المـانيا الغربية مبلغ ٧٥ مليون مارك فى عام ١٩٧٦ . وقـــال مسئول فى وزارة التعاون الاقتصادى الالمانى ، اننا سنختار المشروعات فى القطاعـــات التى تمثل اختناقات فى الاقتصاد المصرى . واجاب على سؤال حـول السرعة التى تستخدم بها مصر الاموال المقدمة لها بقوله « اننا نتمنى لو تكون اسرع ، وعلى كل حال فهناك تحسن ملحوظ فى سرعة استخدام هذه الاموال » .

ومن الواضح بطبيعة الحال ان المانيا الغربية تعطى المساعدات للدول النامية لكى تستخدم هذه الدول جزءا من هذه الاموال فى زيـادة الطلب من الآلات الالمانية وبالتالى تنشيط الصناعات بها.

وستجتمع اللجنـة المشتركة الالمانية المصرية فى بون فى العام القادم ، لتحديد حجم المساعدات التى ستقدمها المانيـا للمساهمة فى مشروعات عام ١٩٧٧ ، **وذلك حتى تكون هناك فسحة من الوقت لدراسة المشروعات التى يقدمون التمويل لها ومدى حاجة الاقتصاد المصرى لهذه المشروعات .**

١٩٤٥٥

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٦ / ٧ / ١٩٧٥

٥٠٠ مليون دولار من كندا
تخصيصها لمشروعات التنمية فى مصر

علم مندوب « الاهرام » ان الحكومةالكندية ابدت استعدادها لتقديم تسهيلات مصرفية لمصر فى حدود مبلغ ٥٠٠ مليون دولار ـ قابلة للزيادة ـ لتمويل المشروعات التى تمت دراستها او التى سيتم دراستهافى خطط التنمية المصرية ، تاكيدا لرغبة الحكومة الكندية فى تنمية العلاقات الاقتصادية والمالية بينها وبين مصر .

وقد اجتمع امس السيد زكريا توفيقوزير التجارة مع جان مارسيل توشت سفير كندا فى القاهرة وبحث معه عوامل توسيع قاعدة التعامل بين البلدين وزيادة الصادرات المصرية للسوق الكندية . وتم الاتفاق على ايفاد بعثة من الخبراء المصريين يمثلون القطاعين العام والخاص لبحث المشروعات التى يقترحها الجانب المصرى وترى السلطات الكندية امكان قيام المؤسسات الكندية بتنفيذها . ■

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٥ / ٣ / ١٩٧٦

■ وزير الخزانة الامريكية :

بليون دولار لمصر من أمريكا عام ٧٧

صرح مستر وليام سايمون وزير الخزانة الامريكية ، عقب وصوله الى مطار الاقصر مساء امس ، بانه يتوقع ان تصل قيمة المساعدات الامريكية لمصر فى العام القادم الى بليون دولار ، بزيادة ٣٠٠ مليون دولار عما قدمته امريكا لمصر هذا العام ، وقال ان ٧٥٠ مليونا من هذه المساعدات ستقدمها امريكا لتدعيم الاقتصاد المصرى ، و ٢٥٠ مليونا معونات غذائية ٠

واضاف وزير الخزانة الامريكية ان زيارته لمصر تأتى فى اطار المباحثات التى تجرى بين المسئولين فى البلدين لزيادة التعاون ولاتاحة فرصة اكبر لرجال الاعمال الامريكيين لاستثمار أموالهم فى مصر ٠

وقال ان استمرار تدعيم أمريكا لمصر ، هو استمرار لتدعيم السلام فى الشرق الاوسط من خلال تحقيق الرفاهية للشعب المصرى ، بما يرفع من مستوى معيشته ٠

وتجرى اليوم مباحثات بين الوزير الامريكى والدكتور أحمد ابو اسماعيل وزير المالية ، وتجرى غدا مباحثات بين مستر سايمون والدكتور محمد زكى شافعى وزير الاقتصاد حول تامين احتياجات مصر من الموارد المالية خلال الخطة الخمسية ٧٦ — ١٩٨٠ ، وتقييم أعمال اللجنة المصرية الامريكية لرجال الاعمال ٠

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٦ / ٣ / ١٩٧٦

تشـــيز مـانهـاتن يساهم فى مشروعات التنميـــة المصريـــة

بعث الرئيس أنور السادات برقية من الطائرة فى طريق عودته من الكويت الى القاهرة الى كل من سفارتنا والسفارة الامريكية فى بغداد يطلب فيها من مستر دافيد روكفلر رئيس بنك تشيز منهاتن ـ الذى يزور العراق الآن ـ الحضور الى القاهرة فى طريق عودته الى نيويورك .

وكان مستر روكفلر قد زار القـاهرة وقابل الرئيس قبل سفره للرياض .

ومن المنتظر أن يشارك بنك تشـسيز منهاتن فى تمويل بعض المشروعات التى سيشارك فى تمويلها الصندوق العربى الذى تقرر انشاؤه أثناء زيارة الرئيس السادات للرياض .

وصرح مصدر مســئول بأن الرئيس سيبحث مع روكفلر قضية ايفاد خبراء عالميين لبحث موقف الاقتصاد المصرى ودور الصندوق العـربى فى دعمه حتى يكون العمل الاقتصادى على أسس علمية عالميــــة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٧ / ٣ / ١٩٧٦

مليار دولار لمصر من صندوق الدعم العربى

الكويت ـ ا ٠ش٠ا : يتم الأن وضع اللمسات الاخيرة لمشروع انشاء الصندوق العربى لدعم مصر ، الذى تم الاتفاق عليه خلال زيارة الرئيس انور السادات الاخيرة للسعودية ودول الخليج ٠٠ لن يقل رأسمال الصندوق ـ بصفة مبدئية ـ عن

مليار دولار ، تزيد بعد ذلك تدريجيا .

يبدا التنفيذ الفوري لعمل الصندوق فور اعلانه رسميا من مؤتمر وزراء مالية الدول المؤسسة للصندوق وهى السعودية والكويت والامارات وقطر . وقد بدا بالفعل الاعداد لعقد هذا المؤتمر فى جدة خلال ثمانية ايام .

انتهت الكويت ، من وضع تصورها لاستراتيجية عمل الصندوق واسلوب تمويله للمشروعات الانتاجية والخدمية فى خطة التنمية المصرية ، وكيفية الانفاق على هذه المشروعات منذ الموافقة عليها حتى يتم التنفيذ الفعلى لها ، مع تحديد اولويات هذه المشروعات ، ومدى الاستفادة منها على النطاق المحلى والعربى .

ومن المقرر ان تعرض على مؤتمر وزراء المالية عدة مقترحات من مختلف الدول المؤسسة لاختيار افضل صيغة من بينها ، تحقق الهدف العربى والمصرى من انشاء الصندوق .

سيتم بعد ذلك اعلان الصندوق رسميا وبدء عمله ، وتشكيل عدة لجان عمل تشترك فيها مجموعة من الخبراء الماليين والاقتصاديين فى هذه الدول لتبدا عملها فوريا .

وسيتركز عمل الصندوق على مايلى :

☐ دراسة عميقة لبعض مشروعات خطة التنمية الخمسية الجديدة فى مصر وتحديد اولويات المشروعات الاقتصادية التى تؤثر على نمو الدخل القومى المصرى .

☐ لن يقتصر التمويل على المشروعات الانتاجية الثقيلة او الوسيطة او الاستهلاكية ولكنها ستمتد لمشروعات المرافق والطرق ودعم الموانىء والملاحة وغيرها من مشروعات الخدمات

☐ دراسة شاملة للموقف المالى والنقدى المصرى وحجم الديون وامكانية وضع الحلول الخاصة فى هذا المجال بعد ان تزايدت الاعباء المالية التى سببها القروض قصيرة الاجل وخدمة الديون

☐ اقامة مشروعات عربية مشتركة فى مصر تدخل فى اطار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية وتعمل على زيادة فرص العمالة ونمو الدخل القومى .

اسرار اقتصادية

حكايـــة ٣ بدائـــل

الصـــندوق العـــربى لدعـم الاقتصـــاد المصرى وجهـات النظـر وموقـف « المفـــاوض » المصرى

يتم بحثها الان حول شكل وطريقة عمل الصندوق الذى تشـــترك فيه دول الخليج الاربع لمســـاندة الاقتصـــاد المصرى وتمويل مشروعات التنميـــة : يتم بحثها الان حول شـــكل وطريقة عمـــل الصندوق الذى تشترك فيه دول هذه البدائل هى :

(١) انشـاء مؤسســة مالية لتمويل الدعم المطلوب للاقتصـــاد المصرى ، على أن يغطى هذا **التمويل مشروعات التنمية المصرية** أى مشروعات الخطة بالاضـافة **الى تمويل تجارى** أى عمليات الواردات المصرية لتخفيف ازمة السيولة وكذلك **المســاهمة فى رءوس اموال** بعض المشروعات واخيرا تحـــديد الاموال اللازمة للمنح الفنية المطلوبة ، أو بمعنى آخر يكون لهـــذه المؤســسة ٤ أغراض .

وميزة هذا النوع من الصندوق أن تكون هناك جبهة موحدة تتخصص فى الاقتصـــاد المصرى وتعلم صـــعوباته على مدى السنوات المقبلة وتتخذ القرارات اللازمة لانهاء هذه الصعوبات ولكن العيب الاســاسى فى هـــذا النوع انه يحتـــاج إلى وقت لتكوينه وخاصـة بالنسبة لاختيار الكفاءات التخصصة المطلوبة للعمل فى هذه المؤســـسة .

(٢) انشـاء حسـاب خاص يوضع فيه مســاهمة كل دولة من الدول الاربع ، ويدير كل جزء منه صندوق التنمية الوطنى فى هذه الدول ، كصندوق التنمية الكويتى فى الكويت ، وصندوق التنمية السعودى فى الســعودية .. وهكذا .

ميزة هذا الصندوق الرئيسية السرعة وتواجـــد الكفاءات العاملة فى هذه الصناديق وعيبه الرئيسى أن موارده ستكون منقلة على أغراض تتم دراســتها كل على حدة .

(٣) انشـاء صندوق تديره لجنة مشتركة من الدول الاربع ولكن يعهد بالتنفيذ لصناديق التنمية القائمة فى الدول الاعضاء ويكون ذلك على غرار الصندوق الخاص الذى انشأته دول البترول للمســاهمة فى تنمية الدول النامية .

ومن ناحية اخرى تبرز فى الاوســاط المالية العربية امكانية انشـاء تجمع مالى عالمى (كونسرتيوم) تجتمع فيه جميع المصادر الراغبة فى المســاهمة ومســاندة الاقتصاد المصرى ، أى جميع

الدول الاجنبية والهيئات الدولية كالبنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى . وفى هذه الاجتماعات يتم أولا تحديد المطالب المصرية واسبابها وأغراضها وثانيا تحديد نصيب كل دولة وهيئة دولية وفقا لنظرة شاملة على الاقتصاد المصرى وخطة التنمية والعجز فى ميزان المدفوعات وأعباء الديون ، وجميع اجراءات التصحيح الاخرى . وقد انشئت مثل هذه التجمعات المالية العالمية لحل مشكلات الهند وباكستان وتركيا واليونان .

ويمكن ان تشترك الدول العربية البترولية فى هذا التجمع المالى كل دولة على حدة ، أو يتم الجمع بين الصندوق العربى والتجمع الدولى .

وفى جميع الاحوال والاشكال هناك عدة مهام أساسية يقع عبؤها على الجانب المصرى :

● **أولا :** وضوح الرؤية تماما ، بالنسبة للمشكلات المالية والاقتصادية فى مصر فى كل سنة على حدة ، ثم افتراضات الواقعية لفترة قادمة ولتكن ٥ سنوات مثلا وفقا لارقام دقيقة .

● **ثانيا :** أن الدول التى ستعطى ، تتوقع بطبيعة الحال أن يتم صرف أموالها فى الاغراض التى حددت لها والتى تعهد بها الجانب المصرى ، فهذه الدول ترغب بالفعل فى تنمية مصر ودعمها ولكنها فى الوقت نفسه تريد أن ترى ثمار **مساهمتها** وحسن استخدام أموالها ، أى بمعنى آخر جدية **فى التنفيذ** واتفاق على الغرض نفسه وليس فى أغراض أخرى لم يتفق عليها .

● **ثالثا :** أن المفاوض المصرى لابد أن يتأكد أن المساهمات الجديدة لا يجب أن تكون بديلة من المساهمات القديمة ، مثلا فان صناديق التنمية العربية القائمة تساهم حاليا فى كثير من المشروعات المصرية ، كما أن هيئات أخرى تساهم بصورة او بأخرى وفقا لمتوسطات سنوية فى دعم الاقتصاد المصرى ، او بمعنى أوضح انه يجب أن يوضع فى الاعتبار هذه المساهمات الجديدة ، على أى حال فان ذلك كله تحدده — كما قلنا — وضوح المطالب المصرية من جهة ومدى امكانية تصحيح المسار الاقتصادى بكل قوة خلال الفترة القادمة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ٩ / ٤ / ١٩٧٦

هيئــة عربيــة لدعــم الخطــة الخمسية المصرية

الرياض فى ٨ ـ من اسامه غيث ـ صرح الشـيخ محمد ابا الخيـل وزير المالية والاقتصاد الوطنى السعودى بانه سيتم انشاء هيئة عربية مقرها الرياض تضم كلا من السعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر ، وذلك لدعم خطة التنمية الخمسية المصرية .

وقال الوزير السعودى ان هذه الهيئة ستكون مجرد شكل قانونى للاشراف على عمليات التمويل وتنفيذ الاهداف التى اتفق عليها .وتشمل هذه الاهداف :

١ تقديم قــروض تخصــص لتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية .

٢ تقديم قروض اخرى للمساعدة فى تسديد الاقساط المستحقة على مصر .

٣ توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل احتياجات الاستيراد السلعى لمصر

وقال الوزير السعودى انه من المتفق عليه أن تكون القروض التى تقدمهـا الهيئـة الى مصر لتمـويل مشروعات الخدمات والهيكل الرئيسى للاقتصــاد [مثل مشروعات الطرق والتعمير] قروضا طويلة الاجل وبشروط ميسرة ، أما قروض تمويل مشروعات التصنيع وخاصة الصناعات التى تحقق ربحـا اقتصاديا فستوضع لها شروط تختلف عن مجموعة القروض الاولى .

واوضح الوزير السعودى أن ممارسة الهيئة لنشاطها سيتم بشكل مرن بحيث تكون هناك فرصــة للمنظمات الدولية والمؤسسـات المالية العربية والاجنبية للمشاركة فى نشاط الهيئة مما سيتيح للهيئة موارد اضـافية جديدة

وحول التعاون المشــترك بين مصر والسعودية . أوضــح الشيخ محمد ابا الخيل انه ســيتم تشكيل شركة الاستثمار الصناعى بين البلدين برأسمال قدره مائة مليون دولار مناصفة بين مصر والسعودية وستقدم مصر حصتها بالعملة المحلية كما سيتم توفير تمويل للشركة قدره ٢٠٠ مليــون دولار وســيقتصر نشـــاطها على مشروعات التنميــة الاقتصـــادية والاجتماعيــة فى مصر وسيشارك معها فى النشـاط المؤسسـات المالية العربية والاجنبية .

واشار الوزير السعودى الى انه تم الاتفاق مع المسئولين فى مصر أن تتولى الشركة السعودية المصرية للتعمير تنفيذ عمليات الانشــاء والتشــييد فى مصر وبالاخص ادخال الوسائل الحديثة فى

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٢٨ / ٤ / ١٩٧٦

٢٠٠٠ مليون دولار للصندوق العربى لدعم اقتصاد مصر

الرباط فى ٢٧ — من ابراهيم نافع

شهدت العاصمة المغربية نتائج هامة للاجتماعات الاقتصادية العربية المنعقدة فيها . فقد اتفقت الدول البترولية الاربع المشتركة فى الصندوق العربى لدعم الاقتصاد المصرى (السعودية والكويت والإمارات وقطر) على أن يكون رأسمال الصندوق ٢٠٠٠ مليون دولار ، مقسمة بينها على مدى السنوات الخمس القادمة

وفى الوقت نفسه وقع وزراء جميع الدول الاعضاء فى « صندوق النقد العربى » الاتفاقية الخاصة بانشاء الصندوق الذى يبلغ رأسماله حوالى ٧٠٠ مليون دولار ، بهدف اعطاء قروض للدول التى تعانى عجزا فى ميزان المدفوعات بشروط ميسرة ، وهو يعتبر بذلك اول صندوق من نوعه فى العالم .

كما انهى أمس وزراء الماليةوالاقتصاد العرب ندوة « استخدام فوائض الاموال العربية فى المنطقة العربية » ، وتقرر تشكيل « لجنة سياسية » تجتمع خلال شهر ، لبحث الموضوعات التى اثيرت فى الندوة .

وقد علمت أن الدول البترولية الاربع فى صندوق دعم الاقتصاد المصرى، ستبحث خلال اليومين القادمين ، طريقة تمويل العمليات النقدية لحل مشاكل السيولة وميزان المدفوعات وتمويل مشروعات التنمية الرئيسية فى مصر ، وكذلك شروط القروض الممنوحة لهذا الغرض وما اذا كان جزء منها سيعطى لمصر كدعم .

ولا يعتبر رأسمال الصندوق حجم الاموال التى يمكن ان تقدم لمصر ، اذ ان للصندوق الحق فى اقتراض اضعاف هذا المبلغ لاعادة اقراضه لمصر ، التى كانت قد قدرت احتياجاتها من الصندوق بحوالى ١٢ الف مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة .

ومن ناحية أخرى فوضت مصر امس الدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد للتوقيع على اتفاقية إنشاء « صندوق النقد العربى » ، وقد اشتركت فيه كل من السعودية والجزائر بالحد الاقصى المسموح به وهو ٣٨ مليون دينار عربى حسابى [الدينار الحسابى ٢ر٤ دولار أمريكى] ، واشتركت مصر بمبلغ ٢٥ مليون دينار ، اى ١٠٥ ملايين دولار ، بينما يحق لاى دولة عضو ان تقترض للمرة الاولى ما يوازى ٤٠٠ ٪ من حصتها .

وقد تم الاتفاق على اختيار دولة الامارات العربية مقرا للصندوق .

وقد وضعت غالبية نصوص وطرق التمويل والادارة للصندوق على غرار صندوق النقد الدولى مع بعض الاختلافات

وعلمت ان ندوة استخدام فوائض الاموال العربية شكلت لجنة سياسية من ٦ وزراء هم الدكتور زكى شافعى [مصر] ، ومحمد ابا الخيل [السعودية] ، وعبد القادر بن سلمان [المغرب] ، ومامون بحيرى [السودان] وفوزى القيس (العراق) وعبد الرحمن العتيقى (الكويت) لبحث الموضوعات التى أثارتها اللجنة ، والتى سيعدها جهاز فنى من الخبراء والباحثين تنشئه جامعة الدول العربية ، ومن أهمها :

● تقييم الاجهزة العربية الحالية والبحث عما اذا كانت تحتاج الى دعم

● بحث وسائل انسياب رؤوس الاموال الى المنطقة العربية .

● طرق استخدام الفوائض العربية لتحقيق التنمية العربية الشاملة .

هيئة الخليج للتنمية

انشاؤها فى مصر

الرياض فى ١٤ ـ ا . ش . ا ـ اذاع راديو الرياض ان مرسوما ملكيا قد صدر اليوم يقضى بالموافقة على اتفاقية انشاء هيئة الخليج للتنمية فى مصر

وكان قد تم الاتفاق على انشاء الهيئة خلال زيارة الرئيس انور السادات لدول الخليج فى شهر فبراير الماضى لدعم الاقتصاد المصرى على المدى الطويل .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٨ / ٧ / ١٩٧٦

هيئة الخليج للتنمية تعرض المساهمة بـ ٢٠٠٠ مليون دولار فى مصر

تلقت وزارة المالية المصرية مشروع اتفاقية انشاء « هيئة الخليج للتنمية فى مصر » والتى وافقت على انشائها كل من السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات العربية برأسمال يبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار للمساهمة فى تمويل مشروعات خطة التنمية الخمسية فى مصر .

وصرح الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية بأن احتياجات خطة التنمية فى مصر من النقد الاجنبى تبلغ حوالى **٢٠ الف مليون دولار .** وأن مصر كانت قد عرضت على الدول العربية أن تسهم فى تمويل الخطة — ٧٦ — ١٩٨٠ — بحوالى ١٢ الف مليون دولار على أن تقوم مصر من جانبها بتدبير باقى احتياجاتها وقد بدأت أمس فى القاهرة اجتماعات وزراء المالية فى كل من مصر والسعودية والكويت وقطر والامارات العربية لبحث الخطوات العملية لدعم الاقتصاد المصرى بشكل منظم وتحديد نسب المشاركة فى تمويل خطط التنمية — بفائدة ١٨٪ وتحويلها الى قروض طويلة الاجل تسددها مصر للدول العربية وتقدر قيمة هذه القروض خلال سنوات الخطة بحوالى ١٥٠٠ مليون جنيه منها ٥٤٠ مليون جنيه هذا العام

وقد تقرر تأجيل زيارة وزراء المالية العربية الى مناطق التعمير فى قناة السويس التى كان من المقرر ان تتم اليوم لاعطاء فرصة لمزيد من المباحثات التى من المنتظر ان تستمر يومين آخرين على الاقل .

وقد اجتمع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء مساء أمس بوزراء المالية العرب على عشاء عمل .

وعلم مندوب الاهرام ان الاتفاقية التى قدمت أمس لاول مرة للجانب المصرى توضح :

١ — ان الاتفاقية هى فى الاساس بين مجموعة دول الخليج المشتركة فى الصندوق ، وبالتالى يتم فى حالة الموافقة عليها اتفاق بين المجموعة من جهة ومصر من جهة اخرى لتنفيذها .

٢ — ان الصندوق يركز على تمويل المشروعات الصناعية والزراعية والعقارية والمساهمة فى اقامة المشروعات المشتركة التى يمكن أن تساهم فيها هذه الدول أو مع الدول الاجنبية أو الهيئات الدولية .

واعلن وزير المالية ان من النقاط الرئيسية التى اثيرت فى اجتماع مساء أمس كانت نقطة الاموال النقدية لاولى سنوات الخطة — العام الحالى — والتى تبلغ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه ، وقال ان العجز فى ميزانية النقد الاجنبى لهذا العام يبلغ ١٨٠٠ مليون جنيه أمكن تدبير ١٣٠٠ مليون جنيه منها عن طريق الولايات المتحدة وعدد من الدول الصديقة .

وأوضح وزير المالية أن مصر اقترحت على الدول العربية أن تتولى سداد القروض القصيرة الاجل والتى تمثل عبئا ضخما على الاقتصاد المصرى .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩ / ٨ / ١٩٧٦

مصر تطلب ١٠٠٠ مليون دولار
للتنمية وسد العجز حتى آخر ١٩٧٦

بدأت امس اجتماعات وزراء مالية السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات العربية ومصر تمهيدا للتوقيع على اتفاقية هيئة الخليج للتنمية فى مصر . والاتفاق على عمل الهيئة فى ضوء التعديلات التى اقترحتها مصر وأبلغتها للدول الاربع ، وتستهدف تبسيط اجراءات التعامل وتحديدها ، مع تحقيق المرونة فى الحصول على الاموال اللازمة لمساندة مصر فى خطتها الخمسية للتنمية ١٩٨٠/٧٦ وحتى تكون الهيئة عنصرا فعالا فى تدعيم اقتصاديات مصر .

وعلم مندوب « الاهرام » ان المباحثات تتناول عدة موضوعات رئيسية فى مقدمتها:

■ توفير مبلغ ١٠٠٠ مليون دولار خلال المدة الباقية من العام الحالى فى شكل قروض ، لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ، وتوفير احتياجات مشروعات التنمية .

■ تعديل الاتفاقية بحيث يعتبر مبلغ الـ ٢٠٠٠ مليون دولار الذى ستقدمه الدول الاربع فى حكم رأسمال الهيئة

وليس حجم نشاط الهيئة خلال السنوات الخمس ١٩٨٠/٧٦ ، وبالتالي يمكن أن يرتفع حجم نشاط الهيئة في تمويل الخطة الى ما يقرب من الاحتياجات الفعلية والتي تتراوح بين ١٠ و١٢ الف مليون دولار .

وهناك مجموعة من المقترحات الخاصة بتمكين الهيئة من توفير التمويل اللازم للخطة الخمسية للتنمية في مصر في مقدمتها :

(١) ان تصدر الهيئة سندات تكتتب فيها الحكومات العربية وبفائدة مالية معقولة ، ويتم سداد قيمتها عن طريق مصرفي على آجال متوسطة أو طويلة . وسبق أن اكتتبت الحكومات العربية من قبل في سندات الخزانة الامريكية لدعم موقف الدولار ، كما ساعدت في دعم الاسترليني

(٢) تقوم هيئة الخليج بدور الوسيط في توفير القروض من الاسواق المالية لخطة التنمية .

كما تتناول المباحثات المقترحات الخاصة باعطاء الهيئة مزيدا من المرونة في العمل والبعد عن الاجراءات المطولة وخاصة في مجال اختيار مصر للمشروعات التي تساهم فيها الهيئة ، وستعطى من الحصانات والامتيازات ما يمكنها من القيام بعملها في مصر بالمرونة والسرعة .

ويرأس وفد الكويت السيد عبدالرحمن العتيقي وزير المالية ووفد دولة الامارات الشيخ محمد الحبروش وزير المالية ووفد دولة قطر السيد عبد القادر القاضي وكيل وزارة المالية ووفد السعودية السيد منصور تركي وكيل وزارة المالية

وضم الوفد المصري برئاسة الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية السيد محمد عبد الفتاح محافظ البنك المركزي والدكتور احمد الغندور نائب وزير الاقتصاد والدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب وزير التخطيط والدكتور وجيه شندي وكيل وزارة الاقتصاد والسيد أحمد البنا وكيل وزارة المالية .

وتستأنف المباحثات صباح اليوم ، ويشارك فيها الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي الذي وصل الى القاهرة أمس .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ٨ / ١٩٧٦

■ ١٢ ألف مليون دولار احتياجات مصر لتمويل الخطة
■ ٥٠٦ ملايين جنيه لتمويل الشهور الأربعة القادمة

علم المحرر الاقتصادى « للاهرام » أنه ينتظر أن يتم اليوم التوقيع على القواعد التنفيذية العامة التى تنظم التعامل بين مصر وهيئة الخليج للتنمية ، التى تشترك فيها كل من السعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر • وهى القواعد التى كانت مصر قد أجرت عليها بعض التعديلات الهامة بعد عرضها على مجلس الوزراء •

وينظم هذا الاتفاق فقط ، الاطار العام لممارسة هيئة الخليج لنشاطها فى مصر ، وأسلوب العمل بالنسبة لتمويل المشروعات الواردة فى خطط التنمية المصرية ، وشروط هذا التمويل والحقوق والحصانات الخاصة بالهيئة وموظفيها ، وكذلك طرق تسوية المنازعات •

ومن المنتظر بعد هذه الخطوة ؛ ان تعقد اجتماعات بين وزراء مالية الدول المشتركة فى الهيئة ، لبحث امكانيات اعادة النظر فى مبادىء الاتفاقية الاساسية فى ضوء ما تم الاتفاق عليه فى اجتماع الرياض بين الرئيس انور السادات والملك خالد . وذلك على اساس ان الاتفاقية الاساسية والتى تحدد رأسمال الهيئة بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار ، كان قد تم وضعها بين هذه الدول العربية الاربع .

وعلم « المحرر » أن وجهة النظر المصرية فى اجتماعات اليومين الماضيين كانت ثابتة بالنسبة لتصورها لدور الهيئة العربية الجديدة ، وانها تعتبر ان التوقيع على اتفاقية الاجراءات خطوة جادة لعدم ايقاف اى جهد عربى يبذل من أجل خروج مصر من أزمتها الاقتصادية . وقد كانت وجهة النظر المصرية تتركز فى النقاط الاساسية التالية :

① أن احتياجات مصر من النقد الاجنبى خلال سنوات الخطة ٧٦ ــ ٨٠ تقدر بحوالى ٢٠ الف مليون دولار . وسيمكن لمصر تدبير حوالى ٨ آلاف مليون دولار بين الدول الاجنبية والمؤسسات الدولية ، أما المبالغ الباقية (١٢ الف مليون دولار) فان مصر ترى أن الدول العربية المشتركة فى الهيئة يمكنها تغطية هذا التمويل على مدى هذه السنوات الخمس ، وهنا البرنامج يحقق بجدية مساندة مصر واعطاء اقتصادها الدفعة القوية التى تمكنها من عبور الازمة الاقتصادية .

② أن تنظر الدول العربية المشتركة فى الهيئة تغطية العجز فى ميزان المدفوعات المصرى فى الفترة الباقية من العام الحالى والذى يقدر بحوالى ٥٠٦ ملايين جنيه ، على أساس ان عام ١٩٧٦ هو أول عام للخطة التى توافق الهيئة على تمويلها . وكان رأى مصر ضرورة ايضاح موقف دول الهيئة لهذا المطلب بسرعة حتى يمكن لمصر التصرف فى ضوء ما سوف تقرره هذه الدول .

③ أن تتوسع الهيئة فى تقديم القروض بشروط ميسرة من تلك الشروط التى تحصل بها مصر على القروض من الدول الأجنبية الاخرى .

④ أن مصر طلبت أن تمثل فى اجتماعات الهيئة بشكل دائم حتى يمكن عرض صورة الموقف المصرى كاملة من حيث المشروعات واحتياجات التمويل والمشاكل والصعوبات .

وقد تقرر ان يراس مجلس محافظى الهيئة الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطنى السعودى ، ويضم وزراء مالية كل من الكويت ودولة الامارات العربية وقطر . ويعتبر المجلس السلطة الرئيسية فى تحديد نشاط الهيئة . كما تقرر تشكيل هيئة اتصال مصرية تتولى الاتصال بين كافة القطاعات والاجهزة العربية وبين الهيئة لعرض المشروعات وتتبع خطوات التنفيذ ، ومن المقترح فتح فرع للهيئة بالقاهرة .

وكتب المحرر الاقتصادى للاهــرام

لا نريد ان نقول ان مصر كانت ضحية نصر اكتوبر . فان هذا النصر مهما كلف الشعب المصرى من دم واموال وتضحيات فهو النصر الذى كنا ننتظره على مدى عدة اجيال وتتذكره لاجيال طويلة قادمة . لانه هو النصر الذى اعاد لنا الكرامة وعزة النفس ، وخلق من هذه الامة العربية قوة كبيرة اقلها انها اصبحت المهيمنة على سوق المال العالمية .

ولكننا اذا نظرنا الى الجانب الاقتصادى لاثار نصر اكتوبر نرى بالفعل أن مصر كغيرها من بعض الدول النامية ــ تأثرت تأثرا شديدا بارتفاع الاسعار العالمية ارتفاعا هائلا فى الوقت الذي لم ترتفع فيه قيمة صادراتها بنفس النسبة ، ومن هنا نشأ العجز الكبير فى ميزان المدفوعات . اى ان مصر دفعت ايضا الثمن .

وقد يقال ان عجز ميزان المدفوعات المصرى يعادل حجم الانفاق العسكرى فى الميزانية المصرية ، ويمكن لمصر تخفيف الانفاق العسكرى وتحل مشكلتها .. ولكننا نقول أن مصر تصر على تدبير هذه الاعتمادات وتقتطعها من رفاهية شعبها دفاعا عن مصر وعن الامة العربية ولان ضعف الجيش المصرى اضعاف للجيوش العربية جميعا ..

وقد تحدثنا كثيرا عن مشروع مارشال الامريكى الذى خطط بهدف احياء دول اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وكهدية من أمريكا لهذه الدول لوقفتها معها كحلفاء . والفرق ضخم وكبير بين موقف مصر مع الدول العربية وبالعكس .

مرة اخيرة ان الاستقرار الاقتصادى لمصر هو فى حقيقته الاستقرار السياسى ، والاستقرار الاقتصادى والسياسى لمصر هو فى حقيقته استقرار للمنطقة العربية ..

« وامنها » . □

هيئة الخليج للتنمية تبدأ نشاطها بعد أن تم أمس توقيع اتفاقيتها



وزراء مالية كل من مصر والسعودية والكويت وقطر والإمارات فى الاجتماع الختامى لمؤتمرهم بالقاهرة أمس . حيث تم توقيع اتفاقية هيئة الخليج للتنمية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تحديد مجالات نشاط الهيئة فى :

تمويل ميزان المدفوعات والمشروعات الاستثمارية
تأسيس شركات لتنفيذ المشروعات الاقتصادية

الهيئة لا تخضع للتأميم أو الحراسة وتعفى من الضرائب والرقابة على النقد

وقعت أمس بالقاهرة اتفاقية تنظيم التعامل بين مصر وهيئة الخليج للتنمية ، والتى تنظم الاطار العام لبدء ممارسة الهيئة لنشاطها فى مصر خلال سنوات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٦ / ١٩٨٠ .

نصت الاتفاقية على أنه ليس هناك مايحول دون حصول مصر على قروض ومساعدات من الدول العربية أو الاجنبية ومن المؤسسات المالية العربية والدولية ذات الطبيعة المماثلة لعمل الهيئة . كما أكدت حق مصر فى اقتراح المشروعات المناسبة التى تنفذها الهيئة .

وحددت الاتفاقية غرض عمل الهيئة بانه دعم الاقتصاد المصرى ومساندة خطة التنمية فى الانشطة الاربعة التالية :

- المساهمة فى تمويل احتياجات ميزان المدفوعات ، سواء بمفردها او بالمشاركة مع مؤسسات مالية عربية او عالمية .
- تمويل المشروعات الاستثمارية والانمائية بقروض متوسطة أو طويلة الاجل ، او الاشتراك فى تمويلها .
- تمويل حصة المؤسسات المصرية فى المشروعات المشتركة او ترتيب التسويلات الائتمانية اللازمة لهذا التمويل .
- تاسيس شركات لتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وغيرها من المشروعات الاقتصادية أو المساهمة فى تاسيسها أو تملك المشروعات القائمة فيها او الاشتراك فيها ، بقصد تطويرها .

وتستخدم الهيئة فى تحقيق مشاركتها فى هذه الانشطة راسمالها والذى يقدر بالفى مليون دولار ، بالاضافة الى ما تحصل عليه من مصادر التمويل الاخرى بما فىذلك الاقتراض منالجهات العربية واعطت الاتفاقية للهيئة حق اقتراح المشروعات . واكدت ضرورة تعاون مصر معها فى وضع النظم المناسبة لمتابعة تنفيذ المشروعات تنفيذا سليما والعمل على تذليل ما قد يصادفها من عقبات . وحول حقوق وحصانات الهيئة تضمنت الاتفاقية عدم خضوع الهيئة وموجوداتها ودخولها وتوزيع الارباح العائدة لها وعملياتها فى مصر والقروض التى تعقدها والسندات التى تصدرها لعمليات التأميم والا تسرى عليها أحكام المصادرة أو نزع الملكية أو الاستيلاء والحراسة كما يعفى راسمال الهيئة والقروض التىتقدمها وعوائد الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم المحلية المباشرة وغير المباشرة .

وتضمنت الاتفاقية عدم خضوع نشاط الهيئة لاحكام الرقابة علىالنقد والتحويلات الخارجية عند تحويل الارباح للخارج وتحويل فائض عمليات التصفية وشراء الاصول الراسمالية ومواجهة نفقات التشغيل . كما تتمتع استثمارات الهيئة بالمزايا المقررة للاستثمارات العربية والاجنبية فى التشريع العربى . كما اتفق على أنتعامل الهيئة ونشاطها والعاملون بها نفس المعاملة التى تتمتع بها مكاتبات ووثائق ومكاتب جامعة الدول العربية ومنظماتها . وخضوع اعمال الهيئة ذات الطابع الاستثمارىلاحكام القانون المصرى وأن يجوز مقاضاة الهيئة فى مقرها بالرياض أو فى مدينة القاهرة فيمايتعلق بنشاطها فى مصر . كذلك اتفق على تسوية المنازعات التى تنشأ بشأن تفسير احكام الاتفاقية وتنفيذها عن طريق الاتفاق بين الطرفين ، فاذا تعذر ذلك قدم النزاع الى هيئة تحكيم ثلاثية تضم ممثلا عن الهيئة وممثلان عنمصر وثالثا يتماختياره بالاتفاق بين الطرفين أو بقرار من رئيس محكمة العدل العربية ويصدر قرار هيئة التحكيم بأغلبية الاصوات ويكون نهائيا وملزما .

وتعتبر الاتفاقية نافذة المفعول بعد تصديقمصر عليها بصورة نهائية وتصديق مجلس محافظى الهيئة على اول اجتماع وقد وقع الاتفاقية من الجانب المصرى الدكتور احمد ابو اسماعيل وزيرالمالية، وعن مجلس محافظى الهيئة الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطنى السعودى ورئيس مجلس الهيئة التى تضم السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات المتحدة .

وكانت مصر قد طلبت ادخال بعض التعديلات على قواعد عمل الهيئة فى مصر ، وحددت وجهة نظرها وهى أن مصر تحتاج الى ٢٠ الف مليون دولار خلال الخطة الخمسية ٧٦ — ١٩٨٠ وسيمكن لمصر تدبير ٨ آلاف مليون منها وترى ان تقوم الدول المشتركة فى الهيئة بتغطية المبلغ الباقى . كما أن مصرطلبت أن تنظم الهيئة فى تغطية العجز فىميزان المدفوعات المصرى فى الفترة المتبقية من العام الحالى ويقدر بحوالى ١٠٦ ملايين جنيه .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ: ١٤ / ١٢ / ١٩٧٦

٤٥٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى للمساهمة في برنامج اصلاح المسار الاقتصادى

علم المحرر الاقتصــــادى للاهرام ان المفاوضـــات الدائرة فى الوقت الحـــاضر بين مصر وصـــندوق النقد الدولى قـــدقطعت شـــوطا كبيرا لعقـــد اتفاق يهدف الى تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى في مصر ، واعادة التوازن المنشـــود اليه وفقا لاجراءات مالية واقتصادية سليمة ،يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

وعلم المحرر أن مجلس الوزراء ســـوف يبحث فى اجتمـــاعه الخاص مســـاء غـــد برياســـة الســـيد ممدوح ســـالم رئيس الوزراء ، مقترحات المجموعة الاقتصادية حول ٣ موضـــوعات رئيســـية على جانب كبير من الاهمية هى .

قوانين سياسة الأسعار والأجور

(١) الارقام الاساسية فى مشروع الموازنة وخطة التنمية للدولة لعام ١٩٧٧ ، وهو الذى يحدد الجانب التنفيذى الكامل لبيان الحكومة التى قدمته لمجلس الشعب ، والذى يمكن ان يحقق الجدية فى الانتاج فى جميع المجالات ، وتوازن سياسة الاسعار والاجور .

(٢) القرارات المالية والاقتصادية التى تقترحها المجموعة لخفض العجز فى الميزانية عن طريق ضغط الانفاق العام من جهة ، وزيادة الموارد من جهة اخرى . وتدخل ضمن ذلك اقتراحات صندوق النقد الدولى .

(٣) البرنامج الاقتصادى للسنوات الثلاث القادمة ، والذى يهدف الى انهاء العجز فى ميزان المدفوعات وفى الموازنة العامة خلال ٣ سنوات ، او تخفيضه الى ادنى حد .

فترة ســماح من الصندوق

وعلم المحرر انه فى ضوء مناقشات مجلس الوزراء حول السياسة المالية والاقتصادية الجديدة ستستمر المفـاوضـات

بين مصر وصندوق النقد الدولي وصولا لاتفاق متكامل بينهما يتم توقيعه بين الطرفين ، لم يعرض على المديرين التنفيذيين في الصندوق بواشنطن .

ويقضي هذا الاتفاق من جانب الصندوق ان يقدم حوالى ٤٥٠ مليون دولار كتسهيلات ممتدة تقسم لشرائح على مدى ٣ سنوات وفقا لبرنامج الاصلاح المالى والاقتصادى ، وسدد هذه المبالغ على فترات طويلة نسبيا بعد فترة سماح لا يتم خلالها سداد الاقساط .

النور الأخضر لمساعدات الدول

والجدير بالذكر ان اهمية صندوق النقد الدولي لا تتركز فقط في حجم الاموال التي يقدمها الصندوق للدولة العضو ، وانما في الاهمية القصوى لتقارير خبرائه عن الموقف الاقتصادى والمالى للدولة ، ونوايا حكومتها في الاصلاح ومدى جديتها ، حيث ان الدولة والاسواق العالمية تنظر عادة الى « النور الاحمر » او « النور الاخضر » الذى يعطيه الصندوق من هذه الدولة بالنسبة للمساعدات والمعونات والمساهمة في مشروعاتها .

دعم سياسة الانفتاح الاقتصادى

وتجتمع المجموعة الوزارية الاقتصادية مساء اليوم برياسة الدكتور عبدالمنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء ، للاتفاق على الشكل النهائي للبيان المالى ومشروع الموازنة النقدية تمهيدا لتقديمها الى مجلس الوزراء .

وستقوم المجموعة الوزارية بالاتفاق على الخطوات التى ستتخذ لخفض العجز وحدة التضخم ، ودعم سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويحضر الاجتماع السادة الوزراء : زكريا توفيق عبدالفتاح وزير التجارة والتموين ، وحامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، وصلاح حامد وزير المالية ومحمود الامام وزير التخطيط .

« اتفاق مبادىء » مع صندوق النقد الدولى

توقعه مصر بعد موافقتها على اجراءات ضغط العجز المالى

علم المحرر الاقتصادى «للاهرام» — ان السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، تسلم امس رسالة من المستر جوهانس ريتيفين رئيس صندوق النقد الدولى ، تتضمن التوصيات التى قدمت لمجلس ادارة الصندوق فى وشنطن ، والخاصة بالاجراءات التى يمكن ان تتخذ لضغط العجز المالى فى مصر واعادة التوازن الاقتصادى وتعديلات قانون الاستثمار لزيادة تدفق رؤوس الاموال اليها ، وذلك تمهيدا لتوقيع « اتفاق مبادىء » بين مصر والصندوق على الاجراءات التى ستتخذ والاموال التى سيقدمها الصندوق للمساهمة فى تغطية بعض العجز فى ميزان المدفوعات فى السنوات الثلاث القادمة ..

وقالت رسالة رئيس الصندوق الى السيد ممدوح سالم ان التوصيات التى قدمت هى نفسها التى انتهت اليها بعثة الصندوق بعد مباحثاتها بالقاهرة فى الاسابيع الثلاثة الماضية ، وان الصندوق سوف يرسل الى القاهرة ، بعد موافقة الحكومة المصرية على هذه الاجراءات

— مستر جون جنتر مدير عمليات الشرق الاوسط بالصندوق لتوقيع « اتفاق المبادىء» فى ضوء مايسفر عنه نتائج مناوضات الطرفين .

وعلم « المحرر » ان السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء سوف يعرض توصيات صندوق النقد الدولى — التى مازالت قيد البحث — على مجلس الوزراء كما سيعرضها على الهيئة البرلمانية لحزب مصر الاشتراكى تمهيدا لارسال رأى **الحكومة المصرية فى هذه التوصيات الى صندوق النقد الدولى .**

والجدير بالذكر ان رئيس الوزراء قد اشار فى بيانه امام مجلس الشعب وكذلك فى ردوده على مناقشات اعضاء المجلس الى ان الحكومة ستتخذ بالفعل بعض الاجراءات الجديدة للاستمرار فى تصحيح مسار الاقتصاد المصرى وان هذه الاجراءات ستكون شديدة . ولكن الحكومة تضع فى اعتبارها ايضا مدى تحمل الجماهير العريضة لهذه الاجراءات وكذلك عدالة توزيع الاعباء . ☐

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٤ / ١ / ١٩٧٧

الصحف العربية :

دعم مصـــر اقتصـــــاديا هدف حيـوى

واصلت الصحف العربية لليوم الرابع حملتها من اجل حث الدول البترولية العربية على ضرورة مساندة الوضع الاقتصادى فى مصر الذى انهكته ٤حروب خاضتها مصر ضد اسرائيل دفاعا عن الامن العربى .

حثت صحيفة الوحدة الصـــادرة فى ابوظبى اليوم الدول العربية بالوقوف الى جانب مصر ومساعدتها باعتبار انهاالدولة العربية التى تتحمل العبء الاكبر فى الدفاع عن امن الامة العربية وسلامتها.

وقالت الصحيفة فى تحقيق لها حول الاقتصاد المصرى أن أربع حروب متتالية خاضتها مصر مع اسرائيل هى بسبب متاعب الاقتصاد المصرى الذى تكبد فى ذلك اكثر من اربعين مليار جنيهاسترلينى.

واشارت الصحيفة الى ان الدول العربية لم تقف وراء الاقتصاد المصرى بشكل حاسم حتى الان .

واوضحت صحيفة « الوحدة » انه اذا كانت المساعدات المالية التى قدمتها الدول العربية النفطية الغنية الى مصر فى اعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد ساعدت الى حد ما مصر للوقوف على قدميها قليلا .. فان مثل هذه المساعدات كانت قليلة ولابد ان يحشد العرب مواردهم الاقتصاديةكلها لكسب المعركة الاقتصادية كما كسبوا معركة العبور عام ١٩٧٣ .

وقالت « الصحيفة » ان البحث الذى يجب أن يجرى الان هو كيف تقف الدول العربية وقفة صلبة من اجل الاقتصاد المصرى مع الوضع فى الاعتبار ان أمن مصر يرتبط ارتباطا مباشرا بأمن المنطقة العربية وان الفكرة ليست انعاش الاقتصاد المصرى بقدر ماهى مشكلة عبء الدفاع العسكرى على خطوط المواجهة مع اسرائيل وذلك انطلاقا من هذا ان الدفاع لايخص دول المواجهة وحدها .

ودعت اليوم صحيفة الرأى العام الكويتية الى عقد مؤتمر عربى مفتوح بين قوى المواجهة والمساندة لتحديد المسار الاقتصادى العربى وموقف هذه الدول لتنمية اقتصاديات شعوبها حتى يبدأ بعد ذلك عصر النهضة العربية الحديثة عن طريق استخدام كافة الارض العربية بالتعاون مع المال العربى

وقالت الصحيفة ان تأجيل اتخاذ خطوات جادة لتحقيق التعاون الاقتصادى العربى وتوفير صناعات عربية هو خدمة للمؤامرة المستمرة ضد العرب مما تديؤثر على الامن والاستقرار فى المنطقةالعربية.

وقالت صحيفة السياسة الكويتية ان مختلف الاوساط الكويتية والعربيةالمقيمة فى الكويت قد أعربت عن ارتياحهـــا البالغ لعودة الهدوء والاستقرار الى الشارع المصرى بعد حوادث الشغب

أما صحيفة « الدستور » الاردنية فقد ذكرت فى مقالها الافتتاحى أن الذى حدث فى مصر قبل أيام قليلة هو الناقوس الذى يجب أن تسمعه الامة العربية كلها وخاصة الدول العربية الغنية لتصل الى قناعة نهائية جماعية مؤداها أن الصمود هو فى حقيقته صمود اقتصادى واجتماعى وليس صمودا سياسيا وعسكريا فقط .

ومضت الصحيفة تقول ان المأساة الاقتصادية التى تعيشها مصر كبرى الدول العربية والقوة العسكرية الرئيسية على الساحة العربية هى وصمة عار للمال

العربى المكدس الذى تحول الى ارقام .

واستطردت الصحيفة تقول ان المطلوب الان هو ان يفهم العرب جميعا ان لا أمن لهم ولا استقرار بدون مصر وان يتحرك المال المجمد سريعا الى مصر ..

وقالت الصحيفة أنه قد هز شعب مصر الضمير العربى من الاعماق وافرغ احزانه دون ان ينبس بكلمة عتاب لكن الانسان العربى احس وفهم وتطلع الى الارصدة المتراكمة كلها فوجدها تكاد لا تساوى قطرة دم واحدة زينت صدر جندى عبر القناة .

كما اكدت صحيفة « اخبار الخليج » البحرينية فى مقالها الافتتاحى اليوم أن الاحداث التى جرت فى مصر مؤخرا ترجع الى عدد من الحقائق التى لا ينكرها أحد وهى أن مصر كقلب للعالم العربى ولدورها التاريخى فى المنطقة اخذت على عاتقها التصدى لكل الاخطار التى تتعرض لها الامة العربية وبصفة خاصة الخطر الصهيونى الداهم .

وقالت الصحيفة ان مصر تلجا تحت ضغط ازمتها الاقتصادية الى الاقتراض من مؤسسة مالية غربية قروضا قصيرة الاجل وبفوائد غير انسانية حتى وصلت اقساط الديون وفوائدها التى يتعين على مصر دفعها هذا العام الى ١ر٨ مليار دولار .

ودعت الصحيفة الدول العربية القادرة الى ان تخصص جزءا من اموالها استثماراتها كقروض لمصر على ان تكون طويلة الاجل وبفوائد قليلة .

ودعت صحيفة « الصباح » التونسية الدول العربية الى دعم مصر ماديا باعتبارها الدولة الاولى فى المواجهة العربية الاسرائيلية حتى تكون المواجهة على كل الجبهات العسكرية والمدنية كاملة وايجابية النتائج لا سيما على الجبهة السياسية والعسكرية .

وقالت الصحيفة فى تعليق لها اليوم أنه من غير الطبيعى أن تقف مصر فى مواجهة المخططات الصهيونية بدون أن تتلقى من الدول العربية الغنية سندا ماديا فى مستوى هذه الوقفة الصامدة .

واوضحت انه اصبح مفروضا على مصر بعد عام ٦٧ ان تخصص اكبر جزء من ميزانيتها للمواجهة والتسلح فقامت بهذا الواجب على خير الوجوه كما برهنت على ذلك حرب ٧٣ مما اثر على مستوى المعيشة فى البلاد واوجد مناخا خصبا لعناصر الفوضى والتخريب المدسوسة على مصر لخدمة اغراض معينة .

السناتور بيرسى :

اصدقاء مصر فى العالم سيعطون الاولويةلدعم اقتصادها

واشنطن فى ٢٤ – أ.ش.أ – صرح السناتور الامريكي تشارلز بيرسى بأن أصدقاء مصر العديدين فى العالم سيواصلون اصرارهم على ضرورة اعطاء أولوية قصوى لمسألة دعم مصر اقتصاديا من اجل رفاهية الشعب المصرى ولتأييد جهود الرئيس أنور السادات الرامية الى تحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط .

ووصف السناتور الجمهورى من ولاية الينوى فى خطاب القاه اليوم فى مجلس الشيوخ الرئيس السادات بأنه من الزعماء الذين يضعون فى مقدمة أهدافهم تحسين مستوى معيشة شعوبهم من خلال التنمية الاقتصادية والعمل البناء لتحقيق السلام والاستقرار .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبار
التاريخ: ٢٩ / ١ / ١٩٧٧

أين تذهب أموال الدعم العربي لمصر؟

اين ذهبت ملايين الجنيهات التى تلقتها مصر من العرب ؟ الملايين التى تدفقت على مصر لدعم المعركة ، ودعم الاقتصاد المصرى ؟

اين ذهبت كل هذه الملايين .. ولماذا عجزت عن اصلاح مسار الاقتصاد المصرى ؟ .

قبل بضعة اسابيع تلقيت رسالة من مواطن مصرى فى الكويت تساءل فيها هل صحيح ان العرب ، توقفوا عن دعم مصر ، بعد ان اكتشفوا ان اموال الدعم تصرف فى غير موضعها ؟ وهل صحيح انهم لفتوا نظر مصر الى هذا . وانهم بدأوا يقبضون يدهم لهذا السبب ؟ .

وما تقوله رسالة المواطن المصرى فى الكويت .. بدأت تقوله بعض الاقلام العربية .. التى تتساءل بدورها : ماذا فعلت مصر باموال الدعم العربى ؟ .

ويتطوع البعض ويجيب : لقد تبددت هذه الملايين .

ويذهب البعض الآخر الى ابعد من هذا ، ويقول : لقد ذهبت هذه الملايين ؟ الى الجيوب ! ..

وربما يردد البعض هذه التعليقات ببراءة ، وحسن نية . ولكن من المؤكد ، هناك من يرددها بخبث ، وسوء نية ! .

والسؤال الذى يطرح نفسه : ما هى حقيقة هذا الدعم ؟ كيف تتلقاه مصر ؟ من يتسلمه ؟ ومن ينفقه ؟

حكاية الدعم العربى لمصر .. بدأت فى اعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧

فى اغسطس من نفس السنة .. انعقد مؤتمر قمة عربى فى الخرطوم .. واقترح الملك الراحل فيصل فى هذا المؤتمر ، ان تشترك كل من المملكة العربية السعودية ، والكويت ، وليبيا فى دعم الدول التى اضيرت بسبب الهزيمة ، وهى مصر ، وسوريا ، والاردن ، ووافق المؤتمر على اقتراح الملك .. ووافقت الدول الثلاث على توزيع حصة الدعم بينها ، كل حسب امكانياتها ، وقدراتها . وبالفعل تلقت مصر فى هذه السنة ، اول دعم لها وكانت قيمته ٢٨ مليون جنيه ، تلقته خلال عام ١٩٦٧ من كل من السعودية ، والكويت ، وليبيا .

واستمر هذا الدعم . دعم مؤتمر الخرطوم . ولم يتوقف حتى الآن باستثناء دعم ليبيا الذى توقف فى اعقاب انتصارات أكتوبر ١٩٧٣ !

وفى عام ١٩٧٠ انعقد مؤتمر قمة عربى آخر فى الرياض .. فى هذا المؤتمر قرر الملوك والرؤساء العرب ، استمرار الدعم الذى قرره مؤتمر الخرطوم . وفى هذا المؤتمر ايضا وافقت كل من قطر ، والعراق المساهمة فى الدعم بمبالغ محدودة ، تتناسب مع طاقاتها .

وانعقد مؤتمر قمة عربى ثالث فى الرباط فى عام ١٩٧٤ ، وقرر هذا المؤتمر ، استمرار صرف الدعم الذى تقرر فى مؤتمر قمة الخرطوم .. بالاضافة الى دعم جديد ، تقرر لمصر ، وسوريا فى اعقاب انتصارات اكتوبر ١٩٧٣ ، واشتركت فى هذا الدعم دولة الامارات العربية ، وسلطنة عمان ، والبحرين بالاضافة

١٩٤٨١

الى الدول التى تعهدت بالدعم فى المؤتمرين السابقين، مؤتمر الخرطوم، ومؤتمر الرباط الاول ، وقد اتخذ قرار هذا الدعم الاضافى فى مؤتمر الرباط الثانى ، استنادا الى أمرين هامين : اولهما أن كلا من مصر وسوريا خاضت حربا ناجحة ضد اسرائيل . كلفتهما أعباء مادية ضخمة ، بالاضافة الى أن أسعار البترول ارتفعت نتيجة لهذه الحرب، ارتفاعا ضخما ، كانت الاسعار فى بداية عام ١٩٧٣ لا تزيد عن ثلاثة دولارات للبرميل الواحد، ثم ارتفعت فى عام ١٩٧٤ الى ١١ دولارا ، ونصف دولار للبرميل . وهذه الزيادة معناها زيادة دخل الدول العربية المنتجة للبترول بما يقرب من اربعة امثال ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

●●●

ولم يقتصر الدعم المالى الذى تلقته مصر من الاخوة العرب .. على الدعم الذى تقرر فى مؤتمرات الخرطوم ، والرباط ، انما تلقت مصر بالاضافة الى ذلك دعما فى مناسبات مختلفة .

مثلا ..

طبقا لقرارات مؤتمر الرباط .. كان الدعم المقرر لمصر من دولة الإمارات العربية لا يزيد عن ٥٠ مليون جنيه . ولكن دولة الامارات قدمت الى مصر مبالغ اضافية أخرى لدعم المعركة بلغت نحو ١٣٠ مليون جنيه ، بالاضافة الى نحو تسعة ملايين جنيه قدمتها أبو ظبى الى مصر فى شكل معونات .

معنى هذا .. ان مصر بدأت ـ ولا تزال ـ تتلقى دعما من الدول العربية اعتبارا من عام ١٩٦٧ . عام الهزيمة طبقا لمؤتمرات قمة ثلاثة : هى مؤتمرات الخرطوم ، والرباط . وبالاضافة الى ذلك هناك أموال أخرى تلقتها مصر ، فى شكل دعم منفصل تلقته فى ظروف متفرقة لدعم المعركة، ودعم الاقتصاد المصرى .

●●●

والسؤال ..

كيف تتلقى مصر هذا الدعم؟ من يتسلمه ؟ وكيف يتم التصرف فيه ؟

هناك حقيقة ، يعرفها كل العاملين فى البنك المركزى ،وكل العاملين فى ميزانية الدولة . الذى يتسلم أموال الدعم ، هو البنك المركزى المصرى . ويقوم البنك بتقييد كل دولار تتلقاه مصر ، ويفتح به حسابا لحساب الحكومة المصرية . وحصيلة هذا الحساب ، تضاف الى الموارد العامة للميزانية . وعند اعداد كل ميزانية تقوم الحكومة بتسجيل حصيلة هذا الدعم فى مواردها ، والميزانية تعرض على مجلس الشعب . وتناقشها لجنة الخطةوالموازنة، وتطلع على كافة الارقام الواردة بها .

معنى هذا ببساطة .. أن الدعم الذى تتلقاه مصر لا يستطيع أى مسئول ان يخفيه ، ولا يستطيع أى مسئول أن يتصرف فيه ، بغير اذن وزارة المالية ، ورقابة مجلس الشعب .

●●●

ويبقى سؤال اخر ..

كم بلغت قيمة اموال الدعم التى تلقتها مصر منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن ؟ اى خلال عشر سنوات تقريبا ؟

تقول البيانات الرسمية الموجودة لدى الدولة ، أن قيمة اموال الدعم منذ عام ١٩٦٧ حتى آخر شهر اغسطس الماضى بلغت نحو ١٨٥٠ مليون جنيه .

الرقم كبير بغير شك .

ولكن عندما نقارن هذا الرقم

الكبير .. برقم الخسائر والاعباء التى تحملتها مصر بسبب حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .. نجد الرقم يصبح متواضعا . لقد تحملت مصر خسائر فى هذه الفترة تقدر بنحو ١٦ الف مليون جنيه ، معنى هذا ان ما تلقته مصر من دعم عربى خلال السنوات الماضية ، يمثل فى حقيقة الامر نحو ١١ فى المائة من خسائرها ، واعبائها خلال هذه السنين .

واعتقد ان هذه الارقام وهى ارقام رسمية موجودة لدى الجهاز المصرفى بمصر — تجيب بوضوح على التساؤلات التى تقول : لماذا عجزت اموال الدعم عن تصحيح مسار الاقتصاد المصرى ؟

وباستعراض قائمة الدعم الموجودة لدى الجهاز المصرفى .. تتكشف حقائق ومواقف غريبة .. اكبر دعم حصلت عليه مصر ، كان من المملكة العربية السعودية ، بلغت قيمته حتى آخر العام الماضى نحو ٨٠٠ مليون جنيه اى الفى مليون دولار . تليها دولة الكويت ثم دولة الامارات .

● ● ●

وتجيء ليبيا فى المركز الرابع من الدول التى دعمت مصر . مجموع الدعم الذى تلقته مصر من ليبيا بلغ ١٨٥ مليون جنيه . وقد توقفت ليبيا تماما من دعم مصر فى اعقاب انتصارات اكتوبر ١٩٧٣ ، كان المفروض ان تضاعف دعمها لمصر بعد هذه المعركة ، او على الاقل تزيد حجمه . ولكنها توقفت تماما عن الدعم .

ومن المفارقات الغريبة التى تسجلها الارقام . انه فى ظل حكم الملك ادريس حصلت مصر على ١٢ر٧ مليون جنيه من افراد ومواطنين ليبيين فى شكل تبرعات ، وذلك على اثر هزيمة ١٩٦٧ . ثم جاء الحكم الذى رفع شعار الثورية ، وشعار قومية المعركة ليوقف الدعم عن اكبر جبهة فى المعركة !! رغم ان دخل ليبيا من البترول قدر فى عام ١٩٧٥ بنحو ٧٥٠٠ مليون دولار

● ● ●

وتبقى كلمة ..

هذه وقفة صادقة مع الارقام ، والارقام ليست من عندى . انما هى ارقام رسمية مسجلة وموجودة . وهى ارقام تجيب على التساؤلات البريئة ، والتساؤلات الخبيثة القائلة : ماذا فعلت مصر بكل ملايين الدعم العربى ، ولماذا عجزت عن اصلاح مسارها الاقتصادى بهذا الدعم ؟ وهى تساؤلات تتردد فى مصر ، ورددها الان بعض الاقلام العربية .

ان كل أموال الدعم العربى يا سادة .. التى تلقتها مصر منذ عام ١٩٦٧ حتى الان لا تزيد عن ١٨٥٠ مليون جنيه أى ٤٦٢٥ مليون دولار .. فى وقت يتزايد فيه دخل الدول العربية من البترول حتى انه وصل فى عام ١٩٧٥ الى اكثر من ٦٥ الف مليون دولار . اكرر ٦٥ الف مليون دولار . طبقا لبيانات الجامعة العربية .

● ● ●

معنى هذا .. ان كل ما تلقته مصر من دعم فى ١٠ سنوات لا يزيد عن ٦ فى الالف من دخل الدول العربية للبترول فى سنة واحدة هى سنة ١٩٧٥ .

ومعنى هذا ايضا .. ان كل اموال الدعم العربى التى تلقتها مصر خلال ١٠ سنوات لا تزيد عن ١١ فى المائة من حجم الخسائر التى تحملتها مصر بسبب حروب ٦٧ و ٧٣ وبسبب ارتفاع الاسعار العالمية ، وارتفاع اسعار البترول . اما بقية الاعباء وقدرها ٨٩ فى المائة فقد تحملها الاقتصاد المصرى الرهيق . وتحملها الشعب المصرى المرهق . وتحملها المواطن المصرى الفقير!

هل هناك تساؤلات اخرى؟!

سعيد سنبل

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ: ٣ / ٢ / ١٩٧٧

الشـــاه يعلن :
ايران ســـــتقدم دعما عاجلا لمصر

الكويت فى ٢ ــ وكالات الانباء : أكد شـــاه ايران اليوم فى حديث أدلى به لصحيفة « السياسة الكويتية » أن ايران ستساعد مصر اقتصاديا عن طريق تقديم قروض وفى شكل دعم سريع .

وقال الشـــاه انه تربطه بالرئيس السادات علاقات طيبة للغاية ؛ وانهمـــا على اتصال دائم بكل ما يخص العلاقات بين بلديهما .

واشار الشاه الى ضرورة قيام الحكومة الامريكية الجديدة بالعمل على تحقيـــق السلام فى الشرق الاوسط لاهميته لكل الاطراف المعنية .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٨ / ٢ / ١٩٧٧

٥٠٠ مليـــون دولار

مصر تستخدمها فورا من القرض الامريكى

٦٠ مليون دولار زيادة فى المساعدات الأمريكية

علم مندوب « الاهرام » ان الحكومة الامريكية رفعت حجم مســـاعداتها الاقتصادية المخصصة لمصر فى عام ١٩٧٧ من ٩٠٠ مليون دولار الى ٩٦٠ مليونا على ان تسدد الـ ٦٠ مليونا على ٢٠ سنة .. والباقى على ٤٠ سنة منها ١٠ سنوات فترة سماح وبفائدة تتراوح بين ٢ و ٣٪

وابلغت الحكومة الامريكية المسئولين فى القاهــرة بان الرئيس جيمى كــارتر حصل على موافقة الكونجرس على ان تقوم مصر باستخدام مبلغ ٥٠٠ مليون دولار بصفة عاجلة دون التقيد بالاجراءات الادارية ــ التى قد تؤخر استخدام هذه المبالغ الى نهاية العام الحالى ــ وذلك دعما للعلاقات الودية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية

وابلغت السفارة الامريكية فى القاهرة أمس الدكتور عبد المنعم القيســونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية وكلا من وزيرى التجارة والاقتصاد ، بأن الاتفاق الخاص باســـتخدام الـ ٥٠٠ مليون دولار بصفة عاجلة ، ســيكون جاهزا للتوقيع قبل نهاية الشهر الحالى تمهيدا لان تتخذ مصر الاجراءات التنفيذية للتعاقد على السلع التى تطلبها

وعلم المندوب أن المساعدات الامريكية لمصر هذا العام تنقسم الى ٢٦٠ مليون دولار تشترى بها مصر حاصلات زراعية كالقمح والدقيق و ٤٤٠ مليون دولار سلعا أخرى . أما الباقى فيستخدم ــ كله أو جزء منه ــ فى المشروعات التى تقوم بها مصر .

وقد صرح السيد زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجـــارة والتموين عقب اجتماعه أمس بالمستر براون رئيس الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بأن مصر طلبت ان يتضمن القرض سلعا استثمارية منها مخابز آلية ومصانع للثلج والمكرونة .

كما قدمت مصر مقترحاتها بتوريد قمح ودقيق ــ من القرض العاجل ــ بـ ٨٧ مليون دولار ، وزيوت وشـــحومات بـ ١٨٠ مليونا ، ولحوم ودواجن مجمدة بـ ٨٢٫٥ مليون ، وجبن بـ ٦ ملايين ، وزبد بمليون دولار ، وفول الصويا بـ ١٫٥ مليون دولار .

وصرح **السيد احمد فؤاد المكاوى** نائب رئيس هيئة الســـلع التموينية ، والذى حضر الاجتماع ، بأن الوكالة الامريكية لم تكن تمنح مصر من قبل مثل هذه المبالغ الكبيرة . كما انها كانت تقدم ســـلعا صناعية فقط ، ولكنها وافقت هذه المرة على تقديم سلع استهلاكية وغذائية □

٢٠٪ زيــادة في معونات أمريكا لدعم اقتصاد مصر

علم مندوب « الاهرام » الدبلوماسي ان الحكومة الامريكية قررت زيادة المعونة الاقتصادية لمصر بنسبة ٢٠٪ وان الرئيس الامريكي جيمي كارتر كلف وزير خارجيته سيروس فانس بابلاغ الرئيس أنور السادات بقرار حكومته الذي ستتخذ القرارات التنفيذية له بمجرد اقراره من الكونجرس ، وذلك استمرارا لدعم الاقتصاد المصري ومساعدة مصر على التغلب على مشاكلها الاقتصادية .

وتحصل مصر على ٦٢٥ مليون دولار من المعونة الامريكية ، ستتم زيادتها بنسبة ٢٠٪ لتصل الى ٧٥٠ مليون دولار ، بالاضافة الى اتفاقية فائض الحاصلات الزراعية التي تحصل مصر بمقتضاها على نحو ٢٥٠ مليون دولار [illegible] وتتغير قيمتها طبقا لارتفاع او هبوط سعر القمح والمواد الغذائية الاخرى اكثر من ١٠٠٠ مليون دولار .

وستتم هذه الزيادة في ميزانية الولايات المتحدة التي تبدأ من اكتوبر عام ١٩٧٧ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٨ .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٢٥ / ٢ / ١٩٧٧

السعودية والكويت تضمنان

الاستثمارات الاجنبية فى مصر

الكويت فى ٢٤ — وكالات الانباء — صرحت مصادر كويتية موثوق بها بأن السعودية والكويت ستضمنان الاستثمارات الاجنبية فى مصر .

وفى الوقت نفسه ذكرت صحيفة « الانوار » اللبنانية نقلا عن مراسلها فى الرياض أن وزراء مالية الدول العربية المنتجة للبترول المجتمعين حاليا فى العاصمة السعودية قد وافقوا من حيث المبدأ على تقديم مساعدة عاجلة لمصر قيمتها ٢ مليار دولار لتتمكن من مواجهة مشكلاتها المالية والاقتصادية .

وذكرت الصحف الكويتية كذلك نقلا عن مصدر مصرى مطلع أن الدعم الاقتصادى الذى ستقدمه الدول العربية لمصر سيمثل فى جزء منه ضمانا للاستثمارات الاجنبية مقدما من السعودية والكويت .

وأشارت الصحف الكويتية الى أن الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية سيقوم بجولة فى بداية الشهر المقبل فى دول الخليج يزور خلالها الكويت والسعودية للاتفاق على الترتيبات النهائية للمساعدات المقدمة لدعم الاقتصاد المصرى وبحث شكل الاعلان السعودى الكويتى الخاص بضمان الاستثمارات الاجنبية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧

٦٠٠ مليون دولار من صندوق النقد للمساهمة فى اصلاح ميزان المدفوعات

تم وضع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى فى صيغته النهائية فى الجلسة الختامية التى عقدت أمس ، وسيعرض الاتفاق على مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق فى الجلسة القادمة لمناقشته واقراره ، ويتضمن هذا الاتفاق تقديم قروض لمصر قيمتها ٦٠٠ مليون دولار منها ١٥٠ مليونا فى العام الحالى و٤٥٠ مليونا خلال السنوات الثلاث ٧٨ ــ ١٩٨٠ ، وذلك للمساهمة فى اصلاح العجز فى ميزان المدفوعات خلال السنوات الباقية من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وسيتم توقيع الاتفاق النهائى خلال الزيارة التى يقوم بها الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى للولايات المتحدة والتى تستمر ٨ أيام .

وسيغادران القاهرة غدا الى واشنطن لاجراء مباحثات اقتصادية ومالية مع المسئولين ورجال الاعمال الامريكيين .

وسيجرى وفد مصرى برئاسة الدكتور القيسونى مباحثات مع مستر روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير للاتفاق على :

- اجتماعات المجموعة الاستشارية الدولية التى يرأسها البنك الدولى لدعم الاقتصاد المصرى وتبدأ اجتماعاتها فى باريس يوم ٢٢ أبريل القادم .
- بحث مساهمة البنك الدولى فى مشروعات خطة التنمية الخمسية وخاصة فى مجال المرافق والخدمات الاساسية .

وصرح الدكتور القيسونى بأن الاتفاق بين مصر والصندوق يعتبر خطوة هامة على طريق اصلاح المسار الاقتصادى ، ويعتبر دلالة قوية على صحة الاجراءات الاقتصادية التى تتخذها الحكومة المصرية كما يعتبر شهادة دولية ، ويؤثر على كافة الاتفاقات التى ستوقعها مصر فى المستقبل مع الدول والهيئات الدولية والمنظمات العالمية ومباحثات المجموعة الاستشارية .

وقال أن الاتفاق يتضمن الاجراءات الخاصة بترشيد الديون الخارجية بحيث تعتمد مصر على القروض الميسرة الطويلة الاجل بدلا من الالتجاء للقروض والتسهيلات المصرفية القصيرة الاجل والتى تحمل الاقتصاد المصرى أسعارا مرتفعة للفائدة .

واشار نائب رئيس الوزراء الى انه تم الاتفاق أيضا مع الصندوق على السياسة التى تتبعها مصر بالنسبة لتطبيق نظام الاسعار التشجيعية للعملات الاجنبية على الصادرات والواردات مع التوسع فى استخدام ذلك النظام فى تقدير قيمة سلع التصدير للخارج تشجيعا للانتاج المصرى على غزو أسواق خارجية واعطاء حافز مناسب للتصدير يتناسب مع التكلفة الحقيقية للانتاج المصدر للخارج .

وقال ان الاتفاق بين مصر والصندوق تضمن تقديرات حجم المديونية الداخلية ، وحجم الاصدار الجديد والاقتراض من الجهاز المصرفى بحيث يتمشى ذلك مع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧٧ والتى تمت الموافقة عليها من مجلس الشعب

واوضح ان هذه السياسة ستؤدى الى تصحيح المسار الاقتصادى وتفادى المزيد من موجات التضخم التى تؤدى للارتفاع العشوائى لاسعار مختلف السلع ٠

واختتم الدكتور القيسونى تصريحه قائلا أن الاتفاق بين مصر والصندوق تم فى ضوء كافة المباحثات والاتصالات الاقتصادية القادمة بين مصر والعالم الخارجى ، وأن هناك مجموعة من الاتفاقات الهامة سيتم التوصل اليها خلال الاشهر القليلة القادمة ، مع المجموعة الاستشارية الدولية خلال اجتماعات باريس ، ومع الدول العربية الشقيقة ودول أوربا الغربية وأمريكا والولايات المتحدة واليابان وايران فى شكل اتفاقات ثنائية ، واتفاق ثنائى بين مصر والبنك الدولى للانشاء والتعمير ٠

وقال نائب رئيس الوزراء أن كل هذه الاتفاقات ستؤدى للمساهمة فى اصلاح المسار الاقتصادى وتوازن ميزان المدفوعات وتوفير التمويل اللازم لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فى مجالات الخدمات والمرافق الاساسية والاسكان والطعام وتمكن من زيادة الاستثمارات خلال السنوات القادمة من الخطة الخمسية ليبلغ اجمالها النهائى ٨ آلاف مليون جنيه وتعويض نقص الاستثمارات خلال السنوات الاولى من الخطة ٠ ◻

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٤ / ٣ / ١٩٧٧
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الكويت توافق على قرارات
هيئة الخليج لـــدعم مصر

الكويت في ١٣ ـ أ.ش.ا ـ وافق مجلس الوزراء الكويتي في جلسته التي عقدها اليوم برئاسة الشيخ جابر الاحمد نائب أمير دولة الكويت على القرارات التي اتخذتها هيئة الخليـــج لدعم مصر في اجتماعها الاخير بالرياض .

وذكر عبد العزيز حســين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي أن الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية وعبد الرحمن العتيقي وزير المالية عادا اليوم الى الكويت بعد أن حضرا أمس في الرياض اجتماعات الهيئة .

ومن ناحية أخرى قررت الـــكويت اليوم مضاعفة نصيبها في رأسمال البنك العربي الافريقي للتنمية الاقتصادية ليصبح مليوني دولار .

وكانت الكويت من بين الدول التي دعت في أعقاب المؤتمر الافريقي العربي الذي عقد في القاهرة الى زيادة رأسمال البنك من ١٨٠ مليون دولار الى ٥٤٥ مليـــون دولار .

١٩٤٩٠

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ٢٣ / ٣ / ١٩٧٧

دعم عاجل لمصر من دول الخليج

الرياض فى ٢٢ ـ من ابراهيم نافع ـ قدمت دول الخليج العربى الاربع وهى السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات العربية عرضا مشتركا لتوفير دعم عاجل لمصر لمساعدتها على حل مشكلاتها المالية والاقتصادية وذلك من خلال صندوق الخليج العربى لدعم التنمية فى مصر .

وقد تم بحث هذا العرض خلال اجتماع استغرق ٥ ساعات حضره الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء ورئيس المجموعة الاقتصادية وصلاح حامد وزير المالية ومحمد ابا الخيل وزير المالية السعودى . وقد اجتمع الدكتور القيسونى مع الامير سعود الفيصل وزير الشئون الخارجية السعودى .

ويتضمن العرض مساعدة مصر على حل مشكلة السيولة خلال العام الحالى وتحويل التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل الى تسهيلات طويلة الاجل . وترتبط هذه المساعدات بودائع هذه الدول فى البنك المركزى المصرى .

وسوف يعقد غدا الاربعاء اجتماع هام يحضره الامير فهد بن عبد العزيز ولى العهد والنائب الاول لرئيس الوزراء ، ومحمد أبا الخيل والدكتور القيسونى وصلاح حامد لمناقشة العرض وتحديد مساهمة السعودية فيه .

ومن ناحية أخرى فقد وعدت السعودية بالوقوف الى جانب ضرورة تدعيم الاقتصاد المصرى بكل الوسائل الممكنة خلال اجتماع المجموعة الاستشارية الدولية فى باريس والذى ستحضره ١٨ دولة .

ويغادر الدكتور القيسونى الرياض بعد غد (الخميس) متجها الى الدوحة بينما سيبقى الدكتور صلاح حامد فى جدة لحضور اجتماعات البنك الاسلامى الذى يستغرق ٤ أيام ثم يلحق بالدكتور القيسونى فى أبوظبى .

١٩٤٩١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٤ / ٣ / ١٩٧٧

١٥٠٠ مليون دولار من دول الخليج لدعم اقتصاد مصر لعام ١٩٧٧

الدكتور القيسـونى يعود الى القاهرة اليوم ليعرض على الرئيس السادات نتائج اجتماعه مـع الأمير فهـد فى الرياض أمـس

اتفاق السعودية والكويت والامارات وقطر على مضاعفة اعتمادات صندوق الخليج للتنمية

الرياض من ابراهيم نافع : اعلن الدكتورعبد المنعم القيسـونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، عقب اجتماعهأمس مع الامير فهـد بن عبد العزيز ولى عهـد السـعودية ونائب الملك خالـدأنه قد تم التوصـل الى اتفـاق جمـاعى بين دول الخليج العربى على تقديم ١٥٠٠مليون دولار نقدا لمصر لدعم اقتصادها عام ١٩٧٧ . وسيغادر الدكتور القيسـونى الرياض اليوم الى القاهرة حاملا رسالة الى الرئيس أنور السادات من الامير فهد ، كما سيقدم الى الرئيس تقريرا عن تفاصيل الاتفاق .

واعلن الدكتـور القيسـونى عقب الاجتماع الذى دام ساعة ونصف الساعة أن الاتفاق الذى تم بين السعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر تتضمن النقاط الهامة التالية :

اولا : تقديم ١٥٠٠ مليون دولار نقدا لمصر تخصص لانفاق العام الحالي بهدف زيادة السيولة النقدية فيمصر ولمساعدتهافى دفع الديون للبنوك ولمصادر التمويل الاجنبية . وقد صرح الدكتور القيسوني أن هذا المبلغ سيساعد على تصحيح ميزان العملات الصعبة وتمويل جميع مشروعات التنمية خلال عام ١٩٧٧ .

ثانيا : اتفقت الدول الاربع على زيادة اعتمادات صندوق الخليج العربي لدعم التنمية فى مصر والتى تحددت أصلا بمبلغ ٢ مليار دولار وقد علمت انه من المتوقع ان تضاعف الاعتمادات الى ٤ مليارات دولار .

وستغطى هذه الاعتمادات من خلال الاتفاق الذى تم التوصل اليه أمس بمنح مصر ١٠٠٠ مليون دولار ، بالاضافة لما حصلت مصر عليه منذ شهرين وهو مبلغ ٢٥٠ مليون دولار من صندوق الخليج العربى استخدمت فى تسديد الديون المتأخرة .

وسوف تطرح فى الاسواق الدولية اليوم ٢٥٠ مليون دولار كقرض دولى لمصر من الدول العربية الاربع . وسوف تغطى البنوك الاجنبية وعلى رأسها بنك تشيز مانهاتن هذا القرض وتبلغ فائدته ١٪ زيادة على سعر الفائدة الدولية

ومن المتوقع أن تغطى البنوك القرض خلال اسبوعين وستكون هناك فترة سماح قدرها ٣ سنوات لبدء السداد على أن يتم فى ٤ سنوات .

وعلمت أن مجلس ادارة صندوق الخليج للتنمية سيجتمع قريبا لبحث شروط القرض لمصر الذى تبلغ قيمته ١٥٠٠ مليون دولار وستكون هذه الشروط هى نفسها التى طبقت بالنسبة للـ ٢٥٠ مليون دولار التى حصلت عليها مصر منذ شهرين اى بفائدة قدرها ٥ ٪ وفترة سماح مدتها ٣ سنوات ويسدد القرض على سبع سنوات ونصف سنة .

وسوف يطير الدكتور القيسونى يوم الاثنين القادم الى الدوحة بعد أن يقدم تقريره للرئيس السادات وذلك لاستكمال زياراته لقطر ودولة الامارات والكويت .

وقد صرح الدكتور القيسونى بأن الامير فهد اشاد اثناء اجتماعه معه بالعلاقات الممتازة بين مصر والسعودية وبالتعاون بينهما فى مختلف المجالات وأشار الى رغبة الملك خالد عاهل السعودية وشعبها فى مساعدة مصر على اجتياز المصاعب

وقال الدكتور القيسونى أن الامير فهد أعرب ايضا عن اعتقاده بأن مصر جزء هام فى جسد الامة العربية .

واضاف نائب رئيس الوزراء انه شعر من اجتماعه بالامير فهد أن السعودية قدمت وستكون دائما على استعداد لتقديم اخلص المساعدات لمصر .

وقال انه من هذا المنطلق طلبت السعودية ، الى الكويت ودولة الامارات العربية وقطر توفير الـ ١٥٠٠ مليون دولار لحل مشكلات مصر وسد العجز فى ميزان المدفوعات وحل مشكلة تسديد القروض القصيرة الاجل .

واضاف الدكتور القيسونى أن هذه الاموال ستستخدم لتحويل القروض القصيرة الاجل الى قروض طويلة الاجل بحيث تستطيع مصر أن تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية .

وقال انه اذا اضفنا الى ذلك المساعدات المتوقعة من المجموعة الاستشارية الدولية التى ستعقد اجتماعها فى باريس فى شهر مايو المقبل فسيوضح ذلك ان مصر ستحصل على مساعدات ضخمة ستساعدها على تصحيح مسارها الاقتصادى .

واضاف أنه من المتوقع ان تستخدم كل هذه المساعدات فى التنمية الاقتصادية لدعم الاقتصاد ولزيادة الانتاج وتوفير السلع فى الاسواق وزيادة القوى العاملة ورفع مستوى المعيشة .

وقد حضر الاجتماع مع الامير فهد

الدكتور صلاح حامد وزير المالية ومحمد أبا الخليل وزير المالية والاقتصاد السعودى .

واجتمع الدكتور القيسونى امس ايضا مع جون جسانتر مدير ادارة الشرق الاوسط فى صندوق النقد الدولى وبحثا الاتفاق بين مصر والصندوق الذى ستحصل مصر بموجبه على ١٧٠ مليون دولار لتسوية العجزفى ميزان المدفوعات

تيسيرات جديدة لرءوس الاموال العربية والاجنبية

وقد التقى امس الدكتور القيسونى مع ممثلين عن المصريين العاملين فى السعودية استعرض فيه الظروف التى يمر بها الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن ودور المصريين العاملين فى الخارج فى دعمه ومساعدة الحكومة فى تنفيذبرنامجها لتصحيح المسار الاقتصادى وتنفيذ خطط التنمية الطموحة .

كما شرح الدكتور القيسونى فرص الاستثمار المتاحة فى مصر فى شتى المجالات وكذلك التيسيرات والضمانات التى تقدمها الحكومة المصرية لرؤوس الاموال العربية والاجنبية لتشجيعهاعلى الاستثمار فى مصر وذلك فى اطار قانون الاستثمار العربى والاجنبى وقال انه سيتم قريبا افتتاح بورصة فى القاهرة للتعامل فى النقد الاجنبى .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام

التاريخ: ٢٥ / ٣ / ١٩٧٧

تقرير للسادات من القيسوني عن مهمته في السعودية

قرض هيئة الخليج يعالج ميزان المدفوعات ويساعد على انهاء الاختناقات فى المرافق

مصر تعيد استخدام أقساط الـ ١٥٠٠ مليون دولار فى تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اقامة مقر لهيئة الخليج للتنمية فى القاهرة وزيادة رأسمالها
القيسونى يواصل رحلته فى دول الخليج الاثنين القادم

وصل الى القاهرة أمس الدكتور عبدالمنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، لتقديم تقرير الى الرئيس أنور السادات ـ قبل سفر سيادته الى المانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة ـ حول نتائج الاتفاق مع هيئة الخليج للتنمية ، الذى توصل اليه خلال محادثاته فى السعودية . كما سيقدم لسيادته رسالة خاصة يحملها من الامير فهد بن عبدالعزيز نائب الملك وولى عهد السعودية .

وذكر الدكتور القيسونى انه انتهز فرصة اجتماعات مجلس محافظى البنك الاسلامى للتنمية فى جدة ، وعاد الى مصر لاطلاع الرئيس السادات على النتائج التى تم التوصل اليها « لان هذه النتائج تستدعى اطلاع الرئيس عليها قبل رحلته » .

وتحدث الدكتور القيسوني عن جولته وركزها في ٣ نتائج هامة هي :

(١) انه بموافقة هيئة الخليج على منح مصر ١٥٠٠ مليون دولار كقرض نقدي ـ بالاضافة الى ٢٥٠ مليونا تم الحصول عليها في بداية هذا العام و٢٥٠ مليونا أخرى سيتم الحصول عليها من الاسواق العالمية بضمان الهيئة ـ تكون هيئة الخليج قد قدمت لمصر في سنة واحدة ٢٠٠٠ مليون دولار هو كل رأسمالها ، لعلاج العجز في ميزان المدفوعات باعتباره مشكلة ملحة وعدم الالتجاء الى التسهيلات المصرفية والقروض قصيرة الاجل ذات الفوائد المرتفعة ، مما يساعد مصر على انهاء الاختناقات الاساسية وخاصة في المرافق والخدمات .

رأس مال « دائري » لخدمة مصر

(٢) ان تقديم رأس مال الهيئة دفعة واحدة لمصر لا يعني انتهاء عملها ونشاطها فقد تم الاتفاق على أن الاقساط التي تسددها مصر ، يحق لها اعادة استخدامها مرة أخرى لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقال الدكتور القيسوني في هذا الصدد : معنى ذلك أن رأس مال الهيئة سيكون ((دائريا)) ، ويعاد استخدامه بشكل مستمر ، بعكس الودائع والقروض العربية السابقة التي لا يحق لمصر استخدامها بعد سدادها .

مساعدة مصر للخروج من أزمتها

(٣) ان الدول الاعضاء في هيئة الخليج للتنمية في مصر ، ابدت استعدادها لزيادة رأس مال الهيئة ، ومساعدة مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية بكافة اشكال التعاون ، سواء كان ثنائيا أو من خلال صناديق التنمية الاقتصادية التابعة لهذه الدول .

واشار نائب رئيس الوزراء الى ان الزيادة في رأس مال الهيئة ستحدد طبقا لاحتياجات مشروعات التنمية في مصر ، وطبقا للمشروعات التي تقدمها مصر للهيئة للمساهمة في تمويلها .

وقال الدكتور القيسوني أن نشاط الهيئة يتمثل في ٤ اهداف هي :

- ☐ المساهمة في تمويل احتياجات ميزان المدفوعات .
- ☐ تمويل المشروعات الاستثمارية والانمائية بقروض متوسطة أو طويلة الاجل ، أو الاشتراك في تمويلها .
- ☐ تمويل حصة المؤسسات المصرية في المشروعات المشتركة .
- ☐ تأسيس شركات لتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والاقتصادية والعقارية وغيرها ، أو المساهمة في تأسيسها .

واضاف : والاتفاق على توجيه كل رأس مال الهيئة لصالح الغرض الاول وهو علاج ميزان المدفوعات ، لا يوقف باقي أوجه نشاط الهيئة . لذلك سيحضر الى القاهرة قريبا السيد عبد العزيز الدخيل رئيس مجلس المديرين التنفيذيين للهيئة ووكيل وزارة المالية السعودي ، للاتفاق على اقامة مقر للهيئة بالقاهرة ، والخطوات التنفيذية لممارسة نشاطها في باقي المجالات .

رأى الأهرام

المسكنات والتنمية لدعم اقتصاد مصر

أسعد كل مصرى بل وكل عربى القرار الذى اتخذته دول الخليج العربى بدعم اقتصاد مصر وتمكينها من مواجهة النقص فى السيولة النقدية بما تستطيع معه من استعادة قواها والوقوف على قدميها لمواصلة مسيرة الحياة والنضال وبناء اقتصادها .

وليس هناك خلاف أن تدعيم اقتصاد مصر يعنى بصراحة تدعيم الاقتصاد العربى . فأى تنمية فى مصر تعود على الكويت وعلى السعودية .. وبرغم القفزة الصاروخية التى حققتها دول البترول العربى فى دخولها من البترول بعد ارتفاع دخلها منه ٥ مرات فى أعقاب حرب أكتوبر فلقد بقيت كبرياء مصر وكرامتها فوق كل سؤال . حقيقة لا يمكن القول أن الدول العربية قصرت فى تقديم مساعداتها لمصر ، ولكن الواقع أن هذه الدول لم تتفهم الاحتياجات المصرية على حقيقتها من زاوية عربية .

فاقتصاد مصر الذى تهاوت أعمدته تحتقسوة الضربية التى دفعتها مصر فى سبيل القضية العربية [دما ومالا] ، لا يحتاج فقط الى مجرد اسعافات سريعة أو مسكنة تخفف الالم ، ولكن يحتاج كذلك الى تمويل خطة تنمية تعيد بها مصر اقامة الاعمدة المتهاوية لاقتصادها وتمكنها من الانطلاق . بل ان وجود هذه الخطة واتجاه أموال المساعدات اليها بكميات كافية لتنفيذ مشروعاتها المثمرة هو اكبر ضمان لسداد مصر مستقبلا ما تحصل عليه اليوم من قروض . ان الدول العربية مشكورة على ما تقدمه ، وسوف يكون الشكر مضاعفا عندما تتجاوز المشاركة حدود المسكنات السريعة الى آفاق خطة تنمية . □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٦ / ٤ / ١٩٧٧

٧٩٧ مليون جنيه ٠٠ ودائع السعودية والكويت تستخدمها مصر لاصلاح مسارها الاقتصادى

الكويت فى ٥ — من ابراهيم نافع :

وافقت السعودية والكويت على تاجيل المطالبة بودائعهما فى البنـــك المركزى المصرى والتى يصل حجمها الى اكثر من ٧٩٧ مليون جنيه ، وذلك ليتسنى لمصر استمرار استخدام هذه الودائع فى دعم موقفها المالى والاقتصادى . وســـيتم الاتفاق فيما بعد على فترة التاجيل .

وقد بدأ الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المـــالية والاقتصادية ، مباحثاته فى الـــكويت فور وصوله اليها صباح اليوم ، باجتماع دام ٣ ساعات مع السيد عبد الرحمن العتيقى وزير المالية الـــكويتى وحضره

الدكتور صلاح حامد وزير المالية .

وقد وافقت الكويت على زيادة رأسمال هيئة الخليج لتنمية مصر عن طريق تمويل المشروعات التى تقوم مصر بتنفيذها والتى يكون قد تم اعداد الدراسات الاقتصادية الخاصة بها . كما أكدت الكويت مساهمتها بمبلغ ٥٢٥ مليون دولار من مبلغ الـ ١٥٠٠ مليون دولار التى ستقدمها الهيئة لتنمية مصر هذا العام بسداد الاقساط المتأخرة للبنوك والموردين فى الخارج .

وكان الدكتور القيسونى قد صرح لدى وصوله الى مطار الكويت صباح اليوم بأن موقف الاقتصاد المصرى حرج ولكنه لايدعو لليأس . وقال ان ديون مصر الخارجية تصل الى ١٢ مليار دولار متضمنة القروض القصيرة والطويلة الاجل . واضاف انه يعتقد ان الصعوبات الاقتصادية للبلاد يمكن حلها خلال اربع سنوات بالعمل الجاد والمستمر مع الدول العربية والهيئات الدولية فى هذا المجال .

وسيقوم الدكتور القيسونى غدا [الاربعاء] بابلاغ سمو امير الكويت رسالة الشكر والتقدير التى بعث بها الرئيس أنور السادات لشكر الكويت اميرا وحكومة وشعبا على الدعم المستمر للموقف المالى والاقتصادى لمصر كما سيجتمع فى اليوم نفسه بسمو الامير جابر الاحمد ولى العهد ورئيس الوزراء لبحث وسائل تدعيم التبادل التجارى بين البلدين . وكان حجم هذا التبادل حوالى ٩ ملايين دولار فى العام الماضى سيرتفع الى ١٠ ملايين دولار هذا العام كما يبلغ متوسط صادرات مصر للكويت حوالى ٥ ملايين دولار سنويا .

وسيقوم الدكتور القيسونى والدكتور صلاح حامد وزير المالية ببحث دور

صناديق التنمية العربية فى تمويل المشروعات المصرية ، وكذلك تحديد الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الصناديق فى الخطة التى ستعرضها مصر فى اجتماع المجموعة الاستشارية الدولية فى باريس يوم ١٠ مايو المقبل .. ولذلك سيجتمع بعد غد [الخميس] بالسيد لطيف الحمد مدير صندوق التنمية الكويتى الذى ساهم بحوالى ٦١ مليون دينار كويتى فى مشروعات تحسين القناة ومشروعات الاسمدة فى أبو قير وطلخا وخط أنابيب البترول الخام من رأس شقير الى السويس والقاهرة وكذلك مشروع غاز أبو قير ..

كما سيجتمع الدكتور القيسونى بالدكتور صائب الجارودى رئيس مجلس ادارة الصندوق العربى للانماء الاقتصادى لبحث المشروعات التى يمكن للصندوق تمويلها فى مصر .. وسيعود الوفد المصرى الى القاهرة بعد ظهر يوم الجمعة القادم بعد جولة استغرقت ١٨ يوما فى الدول المشتركة فى هيئة الخليج لتنمية مصر وهى السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر وأسفرت عن نتائج اقتصادية هامة ■

اتفاق تام بين مصر والمجموعة الدولية حول متطلبات اصلاح المسار الاقتصادى

١٣ ألف مليون دولار خلال ٤ سنوات منها ٣٤٠٠ مليون دولار فى العام الحالى

٣ أهداف يحددها تقرير البنك الدولى لمساعدة مصر:

[١] تغطية العجز فى ميزان المدفوعات
[٢] تحسين أوضاع الديون
[٣] مواجهة النقص فى الموارد المحلية

باريس فى ١٠ — من ابراهيم نافع — تبدأ غدا « الاربعاء » اجتماعات المجموعة الاستشارية الدولية برئاسة السيد منير بنجيك نائب رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير، بالاستماع الى تقرير من الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء حول الاحتياجات التى تراها مصر ضرورية لاصلاح المسار الاقتصادى على مدى السنوات الاربع القادمة.

وقد علمت ان هناك اتفاقا تاما بين التقرير الذى ستقدمه مصر وتقرير البنك الدولى حول احتياجات الحكومة المصرية فى الفترة ما بين عام ١٩٧٧، وعام ١٩٨٠ والتى تقدر بـ ١٣ ألف مليون دولار منها ٣٤٠٠ مليون دولار فى العام الحالى امكن لمصر بالفعل تغطيتها عن طريق المساعدات والقروض وتأجيل السداد، وساهمت فى معظمها الدول والصناديق المشتركة فى المجموعة الاستشارية.

ويحدد التقرير الذى ستعرضه مصر غـدا على المجموعة الاستشارية احتياجات العام القادم بحوالى ٨ آلاف مليون دولار ، واحتياجات عام ١٩٧٩ بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار ، ثم ٢٢٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٠

ويطرح التقرير المصرى شرحا كاملا لاوجه الاحتياجات ، بهدف معرفة امكانية مساهمة الدول والهيئات وصناديق التنمية العربية وبنوك الاستثمار فى تغطية هذه الاحتياجات خلال الاعوام الثلاثة القادمة لامكان تنفيذ جميع المشروعات الواردة فى الخطة بالاضافة الى مساعدة مصر فى التغلب على مشكلتها الاقتصادية والمالية وفى تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادى والمالى والاجتماعى التى بدأتها وتصر على مواصلة السير فيها .

ويتضمن التقرير المصرى اشارة الى أن المساعدات التى تتوقعها مصر فى الاعوام الثلاثة القادمة ستساعد على أن تكون القروض الجديدة متناسبة لاحتياجاتها وتدرتها على الدفع وان البرنامج الذى حققته هذا العام سيكون من شأنه تخفيف عبء متأخرات الديون والفوائد والوفاء ببعض الديون الخارجية الرئيسية .

ومن ناحية أخرى علم المحرر الاقتصادى « للاهرام » أن تقرير البنك الدولى قد اشار الى أن مصر تحتاج الى المساعدات الخارجية من اجل ثلاثة أغراض هى :

(١) تغطية عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات .
(٢) تحسين أوضاع الديون بالنسبة للدولة .
(٣) مواجهة النقص فى الموارد المحلية

كما ذكر التقرير أن هذه الاحتياجات المختلفة تتطلب اشكالا مختلفة من المساعدات والسلع .

كما علم المحرر الاقتصادى «للاهرام» أن مصر قد ادخلت عدة تعديلات فى الخطة حتى يمكن للدول المشتركة فى المجموعة اختيار المشروعات التى يمكن لدولها تنفيذها أو التنسيق فيما بينها وخاصة المشروعات الكبرى وقناة السويس ومشروعات التوسعات والموانى المصرية .

وقد تم تعديل الخطة بحيث يكون نصيب الصناعة والتعدين ٢٤٪ من اجمالى الاستثمارات أى حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه . ويكون نصيب النقل والموانى والمواصلات السلكية واللاسلكية ٢٠٪ أى حوالى ١٢٢٦ مليون جنيه وقناة السويس ٦٪ والزراعة ١٠٪ أى ٨٠٠ مليون جنيه والخدمات ٢٠٪ .

اما المشروعات العمرانية فقد خصص لها ٤٤٨ مليون جنيه .

ومن المنتظر تحقيق معدل زيادة فى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة ٩٫٦٪ و ١١٪ بأسعار السوق كما عدلت الخطة لكى يسمح بالزيادة فى الاستهلاك بنسبة ٧٫١٪ سنويا .

والى جانب التقرير الذى تستعرضه مصر سوف يلقى الدكتور عبد المنعم القيسونى كلمة يشرح فيها استراتيجية الاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة .

كما سيتحدث غدا وبعد غد كل من الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد عن دور الاستثمارات ودور القطاع الخاص فى الاعوام القادمة .

كما سيشرح الدكتور عبد الرازق عبد المجيد وزير التخطيط ، سياسة التنمية فى مصر ومشروعات الخطة التى سيتم تنفيذها حتى عام ١٩٨٠ .

وستجرى مناقشة بين الدول المشتركة والمسئولين فى الوفد المصرى للرد على أى استفسارات مطلوب ايضاحها من مصر وسيعقد كل من الدكتور عبد المنعم القيسونى والسيد منير بنجيت بعد غد (الخميس) مؤتمرا صحفيا حول النتائج التى أسفرت عنها اجتماعات المجموعة الاستشارية الدولية .

وكان الدكتور القيسونى قد اجتمع مع المسئولين التنفيذيين فى شركة فورد الامريكية للسيارات وبحث معهم اقتراحا بانشاء مشروع مشترك لانتاج سيارات النقل ومحركات الديزل ، تبلغ قيمته ١٣٠ مليون دولار يقام بالاسكندرية .

(وفى ديترويت أعلن متحدث باسم شركة فورد أن الشركة قد أبرمت اتفاقا مبدئيا مع الحكومة المصرية لانشاء مصنع مشترك لتجميع عربات النقل وصناعة محركات الديزل)

وقد صرح ادوليامز رئيس قسم الشرق الاوسط وافريقيا بشركة فورد فى ديترويت بان الجانب المصرى قد وافق على المشروع

واستعرض نائب رئيس الوزراء مع مسيو لورى مدير بنك سوسيتيه جنرال الفرنسى ، نشاط البنك فى مصر ، خاصة فى مجال تنشيط حركة التبادل التجارى والاستثمارات بين مصر وفرنسا .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١ / ١١ / ١٩٧٧

شـــركات ألمانيـا تسـهم فى تمـويل خطـة التنمية خـلال المرحلة القـادمة

كتب ـ اسـامة غيث :

ناقش الدكتور حامد السـايح وزير الاقتصـاد والتعاون الاقتصـادى فى اجتماعه امس بالسيد انطون يوما وزير الاقتصـاد والنقل فى مقاطعـة بافاريا بالمانيا الاتحادية ، امكان مســاهمة الشركات الالمانية فى تمويل وتنفيذ خطة التنمية المصرية خلال المرحلة القادمة . واعلن الدكتور السايح أن المانيا ستقدم لمصر ٢٥٠ مليـون مارك كقرض طويل الاجـل بشروط ميسرة منه ١٧٠ مليونا للمشروعات الاسـتثمارية و ٨٠ مليونا للواردات السلعية .

وركز الدكتور السايح فى مباحثاته مع الوزير الالمانى على أن تسهم ألمانيا الاتحادية ـ حسب قدراتها الاقتصادية ـ فى مشروعات خطة التنمية الاقتصادية ١٩٨٢/٧٨ ، والتى تقدر استثماراتها بنحو ١٢ مليار جنيه مصرى منها ٤٠٪ بالنقد الاجنبى . وقال الوزير أن علاقة مصر بألمانيا ازدادت توثقا بفضل جهود الرئيس السادات وعلاقته القوية بمستر شميت الذى سيزور مصر يوم ٢٢ ديسمبر القـادم .

وبحث الوزير الالمانى مع السـيد عبد المنعم رشدى رئيس البنك الاهلى وسائل دعم العلاقات بين البنوك المصرية والالمانية لتوفير المال اللازم لمشروعات التنمية . واستعرض السـيد يوما مع السيد جمال الناظر نائب رئيس هيئة الاســتثمار الفرص المتاحة فى مصر للاســتثمار الاجنبى ، ثم الاتفاق على ايفاد وفد كبير يضم مجموعة من رجال الاعمال والصناعة ورؤساء الشركات فى ألمانيا الى مصر فى ديسمبر القادم لاجراء مباحثات للاشـــتراك فى مشروعات التنميـة .

ممدوح سالم يبحث
مساهمة البنك الدولى
فى مشروعات الخطة الخمسـية

يستقبل السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء اليوم مستر روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير حيث يبحث معه مساهمة البنك فى مشروعات الخطة الخمسية وخاصة مشروع تنمية جنوب الوادي .

ويلتقى رئيس البنك الدولى غدا مع الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير التخطيط والدكتور حافظ غانم نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزراء التجـــارة والاقتصاد والمالية ومحافظ البنك المركزى

وأكد رئيس البنك الدولى تعاون البنك مع مصر فى تطوير وتجديد القطاعات الرئيسـية للاقتصاد المصرى .

البنك الدولى يؤيد خطوات مصر لدعم النمو الاقتصادى وتشجيع الاستثمار

اعلن مستر روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير ، عقب لقائه امس بالسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ووزراء المجموعة الاقتصادية ، ان البنك يؤيد الخطوات المختلفة التى تتخذها مصر لدعم النمو الاقتصادى وتشجيع الاستثمار . واشاد مستر ماكنمارا بالتقدم الذى حققته مصر فى مجال تسديد التزاماتها المتأخرة والانتظام فى دفع ديونها ، مما كان له اطيب الاثر على سمعتها المالية الدولية ، الامر الذى سيوسع فرصا للاقتراض من الدول الاخرى والمؤسسات المالية الدولية لتطوير الاقتصاد المصرى .

وصرح الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، عقب لقاء المجموعة الاقتصادية بوفد البنك الدولى .. بأن البحث تناول الخطوات التى اتخذتها مصر فى العام الماضى ، والتى أدت الى تحسين الوضع الاقتصادى حيث تم دفع جميع متأخرات الديون الخارجية والالتزامات العاجلة ، وانتظمت مصر فى سداد ما عليها اولا بأول منذ أغسطس الماضى .. وقال ان الجانبين بحثا سياسة الحكومة لاعطاء حرية متزايدة للقطاع العام ، وخاصة البنوك مما يساعد على ترشيد الانتاج وزيادة الموارد . وقال الدكتور القيسونى ان البنك سيقوم بدراسة المشروعات الهامة للخطة الجديدة ٧٨ — ١٩٨٢ .

كما التقى وفد البنك بالدكتور محمد حافظ غانم نائب رئيس الوزراء ووزراء التعليم والصحة والشئون والقوى العاملة .. وصرح الدكتور غانم بأن البحث تناول مساهمة البنك فى مشاريع محاربة الفقر وتخطيط القوى العاملة والتدريب وتعميم التعليم الاساسى ، وتنظيم الاسرة .

اتفاق أولى بين مصر وصندوق النقد لتقديم ٨٠٠ مليون دولار لدعم الاقتصاد

الصندوق لم يقترح خفض الجنيه أو الغاء الدعم

علم المحرر الاقتصادي للاهرام ان الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية قد قدم تقريرا الى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء عن نتائج المباحثات التى استمرت ٣ أسابيع بين مصر وصندوق النقد الدولى .

وعلم المحرر ان التقرير تضمن عدة نقاط أساسية اهمها :

١ ــ ترحيب صندوق النقد الدولى بعقد اتفاق مع مصر لمدة ٣ سنوات . وتقديم قروض قد تصل الى اكثر من ٨٠٠ مليون دولار خلال هذه الفترة لسد عجز ميزان المدفوعات ودعم خطوات الاصلاح المالى والاقتصادى فى مصر .

ويرتبط اتفاق السنوات الثلاث بتحديد الاهداف والسياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية بالنسبة لجميع المسائل التى يتضمنها برنامج الاستقرار الاقتصادى فى مصر .

٢ ــ لم يقترح الصندوق اى تخفيض للجنيه المصرى بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى. وان كان من المنتظر الاستمرار فى مراجعة الاسعار التشجيعية للعملات .

٣ ــ لم يقترح الصندوق الغاء الدعم على السلع الاساسية اللازمة للطبقات الشعبية العريضة .. وان كانت مصر سوف تستمر فى ترشيد سياسة الدعم من ناحية بحيث يصل الدعم الى الطبقات التى هى فى حاجة اليه .

ويتضح من التقرير أن مصر والصندوق متفقان على غالبية الاجراءات التى تكفل زيادة الانتاج والانتاجية فى مصر ، والحد من مديونيتها الخارجية وتحسين العجز فى ميزان مدفوعتها والتوسع فى تحرير التجارة وتحسين أسعار الفائدة لزيادة المدخرات المحلية والاجنبية . كما أوضح التقرير انه لاتزال هناك بعض النقاط الفرعية التى سيجرى التفاوض عليها .

ومن المنتظر ان تستانف المفاوضات بين مصر والصندوق بعد أسبوعين ، وكانت بعثة الصندوق قد غادرت القاهرة منذ ايام ، لعرض تقريرها عن نتائج المباحثات على مدير الصندوق .

رحلة فى عقول المسئولين عن تسيير دفة الأموال العربية

شـــركاء فى المصــــير ..

وفى المصلحة الاقتصـادية أيضا!

رســالة الــكويت

بقــلم : ابراهيــم نافــع

منذ اكثر من عام لم تتح لى فرصة زيارة اى من الدول العربية لمتابعة ما يجرى بداخلها لان ما يجرى بالفعل فى هــذه الدول ـ وخاصــة بالنسبة للتطورات الاقتصادية والمالية ايقــاعه سريع ومؤثر ومن جهة اخرى لمحاولة التعرف على ما يدور فى اذهان المسئولين بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والمالية بين هذه الدول الغنية وبين مصر .

ذلك لان ما بين هذه الدول وبين مصر من علاقات مصيرية واخوية تتاثر حتما بكل ما يجرى فى المنطقة من تطورات سياسية واقتصــادية واجتماعية كما تتاثر بما يقع من احداث وتفاعلات واخبار وحتى مجرد الاشــاعات الموجودة داخل كل دولة عربية وعلى الاخص مصر .

لذلك انتهزت فرصة اجتمــاعات محــافظى صندوق الانماء الاقتصادى والاجتماعى التى عقدت فى الكويت هذا الاسبوع لمقابلة وزراء المــالية والبترول فى السعودية والــكويت للاجابة على عدة تســاؤلات على جانب كبير من الاهميــة هى على سبيل المثال :

■ ما هو مصير هيئة الخليج لتنمية مصر بعد ان استخدمت مصر راسمال الهيئة البالغ ٢٠٠٠ مليون دولار على مدى العام الماضي ؟

ما هو مدى تاثر انخفاض اسعار صرف الدولار وغيره من العملات من وقت لاخر على الاحتياطات الكبيرة للدول العربية في الاسواق الغربية ؟

وبالتالى مناقشة احتمالات انتقال جزء معقول من هذه الاموال وهذه الارصدة الى الاسواق العربية لتحقيق ما ننادي به من حتمية الدخول في سباق التقدم الحضاري كبديل وحيد للحرب مع اسرائيل . او كضرورة اساسية لخلق اقتصاد عربي قد يساند القوة العسكرية الى جانب ما يتحقق من اهداف رفع مستوى معيشة الشعوب العربية جميعها او كمحاولة لتضييق الفجوة الشاسعة في الدخول بين الدول العربية .

وطرحت الموضوع الاول للمناقشة مع كل من السيد محمد ابا الخيل وزير المالية السعودي والسيد عبد الرحمن العتيقي وزير مالية الكويت ودار الحوار التالي :

هل ستقوم هيئة الخليج لتنمية مصر بزيادة راس مال الهيئة بعد ان استخدمت مصر نسبة كبيرة منه خلال العام الماضي ؟ .

□ **ابالخيل : ان مصر تمكنت حتى اكتوبر الماضي من سداد جميع الديون القصيرة الاجل عن طريق استخدامها لراس مال الهيئة البالغ ٢٠٠٠ مليون دولار والمفروض ان تتحول الهيئة بعد ذلك الى تمويل المشروعات الاستثمارية في مصر وهو البرنامج الاساسي للهيئة الذي يهدف الى اضافة شيء جديد للاقتصاد المصري . وفي الوقت نفسه لابد ان تكون الهيئة مستعدة لتمويل المشروعات الاخرى غير الاستثمارية المفيدة للاقتصاد القومي ونقصد بها المشروعات العمرانية كالمرافق الاساسية**

وعلى كل حال فان ابو انور — العتيقي — هو رئيس الهيئة للعام الحالي .

□ **العتيقي : اننا لا نستبعد زيادة راس مال الهيئة ولكن الزيادة الجديدة لابد من توجيهها لتمويل مشروعات التنمية بعد ان استخدمت مصر راسمال الهيئة في عام واحد لتحسين العجز في ميزان المدفوعات . والمفروض ان هيئة الخليج هدفها التنمية وليس تقديم القروض . اننا طلبنا مشروعات صناعية وزراعية ولم تقدم لنا مشروعات**

ومشكلة مصر الاساسية هي ندرة النقد الاجنبي السائل الذي يمكنها من تسيير عجلة الانتاج في يسر وسهولة من جهة والانتظام في سداد ديونها بشروط ميسرة من جهة اخرى . وفي الوقت نفسه فان لدى مصر قروضا كثيرة لم يتم استخدامها بعد ويمكن استخدامها في تمويل المشروعات .

ويثور سؤال :

■ اذا لم تكن الهيئة على استعداد لتقديم المزيد من الاموال السائلة بعد ان سددت مصر الديون القصيرة الاجل من طريق المبالغ التي حصلت عليها من الهيئة « باقي ٢٥٠ مليون دولار » فهل معنى

ذلك ان يتجمد نشاط هيئة الخليج لتنمية مصر ؟ ..

□ أباالخيل : لايجب طرح الموضوع بهذا الشكل . فالواقع انه ليس هناك ابواب مغلقة وخاصة ان هناك هيئات ومؤسسات متعددة في الوطن العربي يمكنها حل كثير من المشاكل .. كما انه مع توفر الدراسات فان صناديق التنمية الموجودة في العالم العربي يمكنها التعاون ايضا . وما قصدته هو ان تكون المرحلة الجديدة لنشاط الهيئة هو التركيز على مشروعات التنمية .

□ العتيقي : كان من المفروض ان تستخدم مصر رأس مال الهيئة في ٥ سنوات ولكنها فضلت استخدامه في عام واحد في سداد المتأخرات من الديون القصيرة الاجل التي كانت تدفع عنها فوائد كبيرة . كما استخدمت جزءا من هذه الاموال لسداد قيمة وارداتها من السلع الغذائية والسلع الاخرى اللازمة للتشغيل .

ما نقوله الان هو ان اي زيادة في رأس مال الهيئة لابد من توجيهه للمشروعات الانمائية . اما عن الاموال السائلة فانه يمكن استخدام ما تسدده مصر من القروض التي استخدمت عندما تحل مواعيدها في الاغراض الاخرى التي ذكرتها . والقروض يحل موعد سدادها بعد عامين تقريبا .

ان هناك تطورات قد حدثت في العام الماضي فبرميل البترول انخفضت قيمته الشرائية بنسبة ٥٠٪ بسبب انخفاض القيمة الشرائية للعملات وارتفاع اسعار منتجات الدول المتقدمة التي نستوردها . كما ان صادرات الكويت من النفط قد انخفضت ولذلك فاننا نحاول ضغط الميزانية . فان كلا من قطر ودولة الامارات وهما الشريكان معنا ومع السعودية في هيئة الخليج قد بدأ كل منهما في الاقتراض من الاسواق الدولية . وقد سددت السعودية والكويت نصيب قطر في الاموال التي قدمت لمصر مؤخرا والذي يبلغ حوالي ١٦٥ مليون دولار الى ان يتوافر لديها هذه الاموال .

■ اذا كنا نتحدث فقط عن تمويل المشروعات فهل هيئة الخليج على استعداد لتمويل مشروعات جنوب الوادي الذي يمثل مستقبل مصر صناعيا وزراعيا ؟ ..

□ أباالخيل : ان هذا المشروع يبدو جذابا . ونعتقد انه يمكن تنفيذه بكفاءة عالية عن طريق هيئة مصرية خاصة لها اوضاع تنظيمية ملائمة . ويمكن بطبيعة الحال ان تساهم الهيئة في تمويل مشروعات جنوب الوادي مع كونسرتيوم يضم الدول والهيئات الدولية التي تمول مشروعات التنمية في مصر . واقصد بذلك انه يكون مفيدا جذب اطراف اخرى جديدة لتمويل هذا المشروع الكبير ويكون حسنا عرض هذا المشروع على المجموعة الاستشارية الدولية التي كونها البنك الدولي للانشاء والتعمير وهي المجموعة التي تكونت لتنمية مصر .

□ العتيقي : ان مشروع جنوب مصر بما يتضمنه من مشروعات متعددة الاغراض يدخل بالفعل ضمن اهداف هيئة الخليج .

■ جددت كل من السعودية والكويت في العام الماضي موعد استحقاق الودائع الخاصة بها في البنك المركزي المصري .

■ هل سيتم التجديد عند حلول موعد الاستحقاق الجديد ؟ .

□ ابالخيل : نحن على استعداد بطبيعة الحال .

□ العتيقى : نجدد .. حاضرين . ان الودائع الكبيرة للدول النفطية تتاثر بخفض قيمة العملات الاجنبية من جهة بالاضافة الى ارتفاع قيمة السلع التى تستوردها الدول البترولية من الدول الاجنبية التى يرتفع اسعار الصرف فيها . فعلى سبيل المثال تستورد السعودية سنويا سلعا قيمتها حوالى ٢٠٠٠ مليون دولار من اليابان وبما قيمته حوالى ١٨٠٠ مليون دولار من المانيا الغربية وارتفاع قيمة هاتين العملتين يكلف السعودية اموالا اضافية لاستيراد نفس كمية هذه السلع .

■ الم يحن الوقت لاستخدام جزء من هذه الودائع الكبيرة فى داخل المنطقة العربية ؟ .

□ ابالخيل : ان نمو السوق العربية لايمكن اعتباره كرد فعل بالنسبة لما يجرى فى الاسواق المالية اقصد انه كلما توفرت قدرة وفرص الاستيعاب داخل الدول العربية كلما اتجهت الاستثمارات والودائع الى المنطقة العربية . والمهم انه لابد من القول انه قد تحقق جزء كبير من الاستثمارات العربية داخل دول المنطقة فى الفترة الاخيرة بعد زيادة عدد المؤسسات المالية والاقتصادية فى العالم العربى .

□ العتيقى : ان هذه الاموال نعتبرها احتياطيات طوارىء .. ونحن لا نضع هذه الاموال فى الاسواق التى لايمكن استردادها منها . ولذلك فاننا ننوع طريقة استثمارها ويمكن القول ان الكويت قد ساهمت بجزء كبير من اموالها فى المنطقة العربية كما ان الاموال السائلة عندها محدودة

وكان لابد من طرح بعض الاسئلة على السيد على الخليفة الصباح وزير البترول الكويتى للاجابة على بعض ما جاء فى حوارنا مع وزيرى المالية استكمالا لجوانب المناقشة .

وكان السؤال الاول هو :

■ هل انخفضت صادرات الكويت من البترول ؟

□ على الخليفة الصباح : لقد حددنا انتاج البترول الكويتى عند معدل ٢ مليون برميل يوميا لان فى راينا ان الاسعار الحالية اسعار غير طبيعية . كما اننا اصبحنا مقتنعين اننا بدلا من زيادة انتاج البترول فاننا نجعل ميزانيتنا انتاجية من طريق انتقاء المشروعات بدلا من زيادة المصروفات . ان زيادة انتاج البترول الكويتى غير واردة فى الوقت الحاضر لاننا على ثقة انه فى الامد الطويل ستتحسن اسعار البترول كما اننا نريد ان يبقى البترول لاطول مدة ممكنة ويمكن القول ان عمر البترول الكويتى اطول من عمر البترول فى اى بلد آخر اذا ما قارنا الانتاج بنسبة الاحتياطى منه . كما يمكن القول ان العمر الافتراضى الحالى للبترول الكويتى يصل الى ١٠٠ عام بعد تخفيض الانتاج الى المعدل الحالى .

■ ما هو رايك فى تاثير انخفاض اسعار العملات على احتياطيات الدول النفطية؟

□ على الخليفة الصباح : انخفاض اسعار الصرف تؤثر فى مجالين :

● اولا — تاثيرها على احتياطياتنا خارج الكويت وهذه مشكلة محدودة لان الكويت سعت على مدى ٢٠ عــاما الى توزيع استثماراتها بين اكبر عدد من العملات وفى اكبر عدد من الدول فالخسارة الناجمة عن الدولار مثلا يعوضها ربح من العملات الاخرى .

● ثانيا — تاثير انخفاض سعر صرف العملات على الحصيلة القومية من البترول وهذه خسارة كبيرة ومحققة .. اذ انه يمكن القول انه منذ اجتماع الدوحة فى نهاية عام ٧٦ حتى الان فان الدولار قد انخفضت قيمته بمــا يزيد على ١٥ فى المائة مقابل العملات الاخرى فبالتالى فان خســارتنا من انخفاض الدولار هى فى هذه الحدود مطالبة بزيادة اسعار البترول .

■ مارايك فى أن تنقل بعض الاحتيــاطيات الخاصة بالدول البترولية الى داخــل الــوطن العربى بحميها من تقلبات اسعار صرف العملات ؟

□ على الخليفة الصبــاح : ان العملات العربية تتغير اسعار صرفها ايضا . عندنا رغبة كدول نفطية لزيادة استثماراتنا فى الدول العربية لاسباب سياسية واقتصادية . لكن معــوقات الاستثمار فى الدول العربية كبيرة الى درجة لا يمكن تصورها ومنها .. عدم وجود اسواق مالية منظمة .. والروتين الحكومى .. وحجم الاداريين المطلوب لادارة هذه الاستثمارات . فمن السهولة ان نجد خبيرين او ثلاثة لادارة محفظة اوراق ببلايين الدولارات فى امريكا .

ولكننا نحتاج الى ٤ او ٥ مديرين لكل مشروع . وانت تعلم ان طاقتنا البشرية محدودة . ومع ذلك فاننا دخلنا فى سباق محاولة خلق استثمارات كبيرة فى الدول العربية .

ومع ذلك فاننا لا يجب ان نحكم على انفسنا بقسوة . فلا يجب ان نتصور ان ذلك بسبب الخلافات العربية او بسبب عدم الرغبة فى الاســتثمار فى المنطقة العربية . ولكننا جميعا دول نامية وقدرتنا على اسـتيعاب الاستثمار الاجنبى محدودة . ففى الدول المتقدمة اسواق منظمة قادرة على الاستيعاب السريع للاستثمارات الضخمة بغير مشــاكل واما مشكلتنا فتتلخص فى ايجاد المشروعات الجيدة وما يتعلق بها من ادارة ومرافق ... الخ وكلها معوقات ناتجة من كوننا دولا نامية .

هذه جولة سريعة لمعرفة مايدور فى أذهان بعض المسئولين فى الدول العربية البترولية من تــسيير دفة الاموال العــربية . وبعض هــذه الاراء يحتاج الى مناقشة أوســع واعمق . ولكننا نؤمن بضرورة استمرار الحــوار والمناقشــة العربية وفقا لاساسين هامين هما :

اننا شركاء فى المصير ..

اننا شركاء فى المصلحة الاقتصادية بأوسع معنى لكلمة المصلحة .

المصدر: الاهــــــرام
التاريخ: ٢٦ / ٥ / ١٩٧٨

أسبانيا تسهم فى تمويل خطة التنمية فى مصر

بحث الدكتور صلاح حامد وزير المالية أمس مع السيد مانويل سفير أسبانيا بالقاهرة ، امكانية دعم العلاقات المالية والاقتصادية بين مصر وأسبانيا ، وقد أعرب السفير الاسبانى عن استعداد بلاده للمساهمة فى تمويل مشروعات خطة التنمية فى مصر .

وسيقوم الدكتور صلاح حامد فى اوائل يونيو القادم، بزيارة الى أسبانيا لاجراء مباحثات فى هذا الشأن مع المسئولين هناك .

٤٢٠ مليـون مـارك من ألمانيـا الاتحادية لتمويل برامج التنمية

تبحث اللجنة المشتركة للتعاون بين مصر والمانيا الاتحادية فى اجتماعاتها التى تبدأ بالقاهرة يوم ٢٢ اكتوبر القادم — المشروعات المشتركة بين البلدين والتى تسيتم تنفيذها فى نطاق خطة التنمية الخمسية ويبلغ عددها حوالى ٣٠ مشروعا ، بدأ العمل بالفعل فى تنفيذ ١٠ مشروعات منها ، ويبلغ حجم المساعدات والقروض التى تقدمها المانيا الاتحادية لتمويل هذه المشروعات — على مدى العامين الحالى والقادم — حوالى ٤٢٠ مليون مارك .

وصرح السيد فولفجانج برينذز سفير المانيا الاتحادية فى القاهرة بأن اللجنة المصرية الالمانية المشتركة سوف تبحث فى هذه الاجتماعات مشروعات دعم القطاع الخاص ، وقال السفير ان حجم التبادل التجارى بين البلدين قد بلغ حوالى ٥٣٠ مليون جنيه مصرى .

وقال السفير أن المانيا تقررت زيادة منحة تمويل دراسات مشروع منخفض القطارة من ٧ ملايين الى ٢١ مليون مارك ، وسوف تتقدم الحكومة الالمانية بنتائج دراسات الجدوى الميدانية والفنية فور الانتهاء من اعدادها فى مواقع المشروع .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الـوطـن
التاريخ: ٢١ / ١١ / ١٩٧٨

مصر تكلفت ١٦ الف مليون جنيه منذ حرب ٦٧ حتى الآن

المساعدات العربية ١٦٩١ مليون جنيه

اعدت وزارة الاقتصاد في مصر تقريرا شاملا عن المساعدات التي تلقتها مصر من الدول العربية منذ عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٦ . ويتضمن التقرير جميع المساعدات المادية والعينية التي تم تقديمها لمصر طبقا لمؤتمر الخرطوم الذي عقد في اغسطس سنة ١٩٦٧ ومؤتمر الرباط عام ١٩٧٠ ; ومؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ .

وقد بلغ مجموع هذه المبالغ ١٦٩١ مليون جنيه وهي تمثل ١/١٠ ما انفقته مصر في الحروب منذ سنة ٦٧ حتى الان والذي يبلغ ٤٠ الف مليون دولار اي ١٦ الف مليون جنيه.

وقدمت المملكة العربية السعودية ٧٧٨ر١ مليون جنيه ; والكويت ٥٧٢ر٥ مليون جنيه بالاضافة الى وديعة في البنوك المصرية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لمدة سنة قابلة للتجديد ; وليبيا ١٨٥ر٣ مليون جنيه ; وقطر ٦٨ر٣ مليون جنيه . ودولة الامارات ١٩٠ مليون جنيه ; والبحرين ـ ٧٠٠ الف جنيه ـ والعراق ١٩ر١ مليون جنيه ـ وسوريا ١ر٦ مليون جنيه والجزائر ٢ر٦ مليون جنيه ..

كما تلقت مصر مساعدات من المواطنين الليبيين قدرها ١٢ر٧ مليون جنيه ; ومن البنك العربي الافريقي مليون جنيه ; ومن الهيئة العليا للاغذية العربية نصف مليون جنيه ; ومن ابو ظبي لانقاذ اثار النوبة ٨ر٦ مليون جنيه .

اما عن المساعدات العينية فقد قدمت الجزائر خلال عام ٧٣ لمصر ٤٠٠٠ طن قمح و ٤٠٠٠ كرتونة لبن و ٢٠٠ طن بن و ٣٠٠ طن شاي اخضر و ٣٠٠ طن عدس ; و ٢٠٠ طن فاصوليا بيضاء .

وكانت الجزائر هي الدولة الوحيدة التي قدمت مثل هذه المساعدات .

اتفـاقات مع ٥ دول أوروبية

لتمويل مشروعات التنمية واستيراد السلع

توقع مصر فى النصف الاول من العام القادم عددا من الاتفاقيات الاقتصادية الهامة مع دول غرب أوروبا تشـمل اتفاقيـات للتعاون المصرى والفنى فى مجالات تمويل مشروعات التنمية فى مصر وتقديم تيسيرات اسـتيرادية لتمويل احتياجات مصر من السلع ومنح للتدريب الفنى .

وصرح السـيد محمد زهوى مدير التعاون الاقتصادى بوزارة الاقتصـاد بأنه سيتم خلال شهرى يناير وفبراير القادمين عقد اجتماعات لجان التعاون الاقتصادى بين مصر وكل من فرنسـا والسويد فى باريس وستوكهولم وبين مصر ويوجوسلافيا فى القاهرة .

كما تعقد اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى اجتماعاتها فى شهر مارس بين مصر وفنلندا [illegible] وفى شهر ابريل تعقد اجتماعات لجان التعاون مع ألمانيا الاتحادية وهولندا فى بون وامستردام

وقال السيد مدير التعاون ان دول غرب أوروبا قد قدمت خلال العام الحـالى ما يوازى ٨٥ مليون جنيه مصرى كقرض وتسهيلات استيرادية لتمويل عدد من مشروعات خطط التنمية فى مصر فى مجـالات الصناعة والكهرباء والرى والتعمير والسياحة .

■ مؤتمر صـــحفى لوزير الماليـــة :

٢ مليار دولار تطلبها مصر

من أمريكا وألمانيـا واليـابان هذا العـام

اعلن الدكتور على لطفى وزير الماليةانه من المنتظر أن تطلب مصر من الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية واليابان هذاالعام نحو مليارين من الدولارات ، وفقا لما اعلنه الرئيس أنور السادات ، من‌أنه سيدعو هذه الدول لعمل مشروع مماثل لمشروع [مارشـــال] يسمى‌مشروع [كارتر] .

وقال وزير المالية فى مؤتمر صحفى‌عقده أمس ، ان حجم الاستثمارات الواردة بخطة عام ١٩٧٩ والتى تبلغ‌نحو ٢٥٦٠ مليون جنيه قد تم حسابها وفقا للموارد القومية المتاحة بدون الاخذفى الاعتبار اية موارد اخرى يمـــكن أن تاتى عن طريق منح أو قروض من‌الخارج .

واوضح وزير المالية ان الحكومة ،تقوم حاليا فى اطار سياسة المســـار الاقتصادى بأجراء دراســـــات مكثفةتستهدف ترشيد الدعم فى الموازنة العامة والذى يبلغ نحو ١١٧٦ مليون جنيه فى‌ميزانية العام الحالى حتى يصل الدعم الى الطبقات التى تستحقه فعلا .

وقال أن هذه الدراسات ستنتهى فى‌النصف الاول من العام الحالى وسيتم عرضها على الحزب الوطنى الديمقراطى‌قبل اقرارها .

وأوضح وزير المـــالية فى المؤتمرالصحفى أن معظم المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها مصر ترجع الى أعباءالحروب الطويلة التى خاضتها مصر طوال الثلاثين عاما الماضية .

وقال أن أعباء الحرب منذ عام ٦٧الى عام ١٩٧٣ كلفت مصر نحو ١٦ مليار

جنيه وذلك بالاضافة الى مشكلة النمو السكانى المتزايد الذى يستوعب كل جهود التنمية .

واشار وزير المالية الى أن ارتفاع بعض السلع كان فى السلع الكمالية فقط دون اضافة أية اعباء على محدودى الدخل .

وقد استمع المراسلون الاجانب الى شرح من وزير المالية لارقام الموازنة العامة للدولة التى أعلنها فى بيانه أمس امام مجلس الشعب والتى يبلغ حجمها نحو ١٣ الف مليون جنيه .

واكد وزير المالية متانة الاقتصاد المصرى وقدراته على الرغم من العجز الموجود فى الموازنة العامة للدولة . واعلن أن حجم الانتاج القومى وصل حاليا الى عشرة مليارات جنيه والمستهدف زيادته الى ١١ مليارا فى نهاية عام ٧٩

وذكر الدكتور على لطفى ردا على اسئلة المراسلين الاجانب أن حجم الزيادة فى نفقات القوات المسلحة فى عام ١٩٧٩ يبلغ نحو ٢٠٠ مليون جنيه عن العام الماضى .

وقال ردا على سؤال آخر ان الاقتصاد المصرى يستطيع أن يستوعب بسهولة عشرة مليارات دولار لو منحت له على هيئة قروض او منح خلال السنوات الخمس القادمة .

واشار وزير المالية الى أن الدولة خصصت فى موازنة العام الحالى أكثر من ٢٢٥ مليون جنيه لمشروعات الامن الغذائى مقابل ١٢٢٫٦ مليون جنيه فى العام الماضى .

واعرب عن امله فى أن يتم من خلال مشروعات الامن الغذائى تحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الزراعية بالاضافة الى زيادة امكانيات التصدير منها .

وشرح وزير المالية فى مؤتمره الصحفى لممثلى الصحافة العالمية ووكالات الانباء العالمية الذين شهدوا المؤتمر الجهود التى تبذلها الحكومة فى مجال انشاء المدن الجديدة للقضاء على مشكلات التكدس التى تعانى منها المدن الحالية .

وقال ان الاعتمادات المخصصة لهذه المشروعات فى الموازنة الجديدة تجاوزت ٢٩٠ مليون جنيه مقابل ٢٦٦ مليون جنيه فى العام الماضى و ١٢٤ مليون جنيه فى موازنة عام ١٩٧٧ .

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٣ / ٢ / ١٩٧٩

خطة كاملة للمشروعات الكبرى التى يساهم فيها مشروع كارتر للتنمية

مصطفى خليل يناقش الخطة مع الوزراء قبل ارسالها الى الدول التى تساهم فى المشروع

١٥ ألف مليون دولار لمشروعات الطاقة والنقل والمواصلات والمياه

علم المحرر « الاقتصادى للاهرام » أن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء قد طلب من الوزراء المختصين اعداد خطة كاملة للمشروعات الكبرى للتنمية فى مصر التى سيتم عرضها على كل من الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية والدول الغربية للمساهمة فى تمويلها من خلال « مشروع كارتر » • على غرار المشروع الامريكى الشهير « مشروع مارشال » وهو المشروع الذى اعاد بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية •

وسوف يرأس الدكتور مصطفى خليل اجتماعا عقب انتهاء الدراسات لوضعها فى صيغتها النهائية قبل عرضها على هذه الدول تمهيدا لزيارة الرئيس السادات لبعض هذه العواصم لبحث تفاصيل المشروع الكبير وحجم الاموال اللازمة له .

ومن بين المشروعات التى تزمع الحكومة المصرية التركيز عليها للتمويل من خلال المشروع الكبير والتى تتراوح تكاليفها بين ١٠ و ١٥ الف مليون دولار هى مشروعات الطاقة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ومشروعات المياه والمجارى . وتعتبر جميعها لازمة كمرافق اساسية لانطلاق الاقتصاد القومى المصرى فى أسرع وقت ممكن .

أما بالنسبة لمشروعات الامن الغذائى ففى نية الحكومة المصرية أن تتقدم بعدة مشروعات متصلة بها وهى مشروعات اصلاح الاراضى ومشروعات الرى والصرف

والجدير بالذكر أن جميع هذه المشروعات واردة فى الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ، كما انه قد بدىء فى تنفيذ بعض منها واعداد الدراسات الخاصة بالبعض الاخر ، وأن ماتحتاجه هذه المشروعات هو التمويل الكبير والانجاز السريع من خلال التكنولوجيا المتقدمة ليتحقق هدف رفع مستوى معيشة الشعب المصرى بأقصى سرعة ممكنة .

ومن المتوقع أن تجد الفكرة المصرية التى تم طرحها استجابة لدى غالبية الدول المتقدمة التى تساهم بالفعل حاليا فى تحقيق أهداف مصر القومية ، خصوصا أن وجود مصر قوية مستقرة هو عامل هام من عوامل استمرار السلام والاستقرار فى الشرق الاوسط وبالتالى السلام العالمى .

مصر تطلب زيادة مساهمة البنـــك الدولي في التنميـــة

بحث الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية أمس مع السيد منير بنجنيك نائب رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير امكانية زيادة حجم تمويل البنك لمشروعات التنمية الاقتصادية في مصر .

وصرح الدكتور حامد السايح الذى حضر المقابلة بأن حجم التمويل يبلغ حاليا ٣٠٠٠ مليون دولار موزعة على قطاعات الزراعة والصناعة والاسكان وبعض مشروعات الخدمات ، وأضاف أنه من المقرر أن يجتمع الدكتور مصطفى خليل أثناء وجوده في واشنطن مع روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير لبحث زيادة حجم هذا التمويل .

المقـاطعة العربية لمصـــر .. لصـــالح من ؟

جاءنى يسال .. ماهى الاثار المترتبة على قرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب بشان توقيع عقوبات على مصر لانها قبلت السلام مع اسرائيل ؟

قلت .. ان ما تردد واطلقوا عليه قرارات تقول انهم اتفقوا على وقف المساعدات العربية لمصر تماما من الحكومات والمؤسسات .. ووقف امدادها بالبترول .. وتطبيق المقاطعة على الشركات المصرية والافراد الذين يتعاملون مع اسرائيل باى شكل .

حقيقــة الـودائع العـربية



د. حامد السايح
حققنا معدل تنمية ٩ ٪ فى العـام المـاضى



عبد الرزاق عبد المجيد
٥٠٠ مليون جنيه صافى عائدات البترول



جمال الناظر
٢٧٠ مليون جنيه الاستثمارات العربية

ســددنا ١٢٥ مليـــون دولار فوائد قروض هيئــة الخليج

مصر مصممة على توفير كل الضمانات لراس المال العربى

ومنـذ مبـادرة الرئيس أنور السادات وزيارته للقدس .. عز على بعض الزعامات والحكومات العربية .. أن تضع مصر نهـاية لتضحياتها على مدى اكثر من ثلاثين عاما .. فقدت خلالها اكثر من ١٠٠ الف شهيد من خلاصة ابنائها خريجى الجامعات .. وتركت الالاف من المعوقين وعلى صدورهم اوسمة القضية الفلسطينية .. والسبب انتماؤنا الى العـائلة العربية .

اضف الى ذلك عشرات المليارات من الجنيهات والتى لو كانت انفقت على تنميــــة مصر .. لما كانت استدانت من كل دول العالم .. واضطرت الى ايقاف خطط التنمية .. والكل يعلم ما ترتب على ذلك من تضحيات للمواطن المصرى .. والذى من مظاهره انخفاض دخــل الفرد الى ١٢٠ جنيها فى الســنة .. الى حوالى ٣٥ قرشا فى اليوم والتضحية بكل وسائل الرفاهيــة التى يتمتع بها شـقيقه فى البلاد العــربية المجاورة له .. حيث التليفزيونات الملونة .. والثلاجات الضـخمة التى تحتفظ بكميــات كبيرة من اللحوم والاسماك والدواجن والسيارات التى تسـد الشوارع ▪

الثروة التى هبطت

ولم يحقــد المواطن المصرى على شـقيقه .. بل اسـتمر على مبادئه مدافعا عن القضية الفلسطينية .. ولا يزال .. ولـكن بعض الحكـام نسـوا ان انتصار حرب اكتوبر كان من اســـباب الثروة التى هبطت عليهم بعد ان ارتفعت اســـعار البترول بل وازدادت مضـــاعفات ازمــة الاقتصـــاد المصرى بسـبب ارتفاع الاســـعار العالمية لتدبير احتيـــاجاتنا الضرورية حتى بلغ ما تحملنـــاه فى الفترة من عام ٧٣ الى عام ٧٥ نحو ٢٨٠٧ ملايين جنيه .. وهو يفوق حجم المنح والقروض والمعونات التى حصلت عليها مصر من كافة الدول ▪

والعكس اثر كل ذلـــك على التنميـــة فى بلدنا .. فبعد ان حققنا معدل ٦٪ عام ١٩٦٦ الى قبل النكسة بعام واحد .. انخفض المعدل الى ٥ر٣٪ حتى عام ١٩٧٣ وارتفعنا فقط المبلغ .. والمعاناة اليومية على .. امل الخـــروج من ازمة النكسة ▪

ونحن لسنا ناكرين للجميل ▪ ان بعض الاخوة العـرب والاجانب وقفوا معنـــا وامدونا بالقروض والمعونات والتى بلغت ٧ر١١ بليون دولار .. ساهم الاخوة العرب بنحو ٢٥٪ منها .. والباقى ساهمت به الدول الصديقة والمنظمات . منها ٥ر٢ بليـــون دولار من الولايات المتحدة الامريكية و ٢ر٢ بليون دولار من دول غرب اوربا واليابان ▪

الدعم العربى بالارقام

ولكن من يتـــابع ارقام الدعم العربى التى تقررت فى مؤتمـــر الخـــرطوم .. التى تلقاها البنك المركزى .. يلاحظ انها فى هبوط مستمر ..

- فى عام ١٩٧٥ بلغت ٥ر٣٨٧ مليون جنيه
- فى عـــام ١٩٧٦ بلغت ٢٤٤ مليون جنيه
- فى عـــام ١٩٧٧ بلغت ادنى مستوى وهو ٥ر١٥٠ مليون جنيه

وفى اعقاب انتصارات اكتوبر .. وبالتحـــديد فى الخامس من مايو عام ١٩٧٥ تم التوقيع على اتفاقية بين مصر وهيئـــة الخليـــج التى اسستها كل من المملكة العربيـــة السعودية والكويت وقطر والامارات .. برأس مال بلغ ١٤٧٥ مليـــون دولار تسدد على ١٢ قسطا نصف سنوى .. يستحق القسـط الاول بعد ٥ سنوات من تاريخ ســـحب القرض بعمولة ٥٪

وفى العام الماضى سددت مصر ١٢٥ مليون دولار فوائد على هــذا القرض .. ولا ينسى المواطن المصرى مدى الجهد الذى تحمله المفاوض المصرى .. مع بعض الاشقاء العرب اثناء ابرام هذا الاتفاق .. واصراره على ان يكون تقديم هذه القروض لمشروعات .. وضرورة ان يرتضوا دراسات الجدوى الاقتصـــادية الخاصة بها .. بينما يعلمون أن

الديون ستستنفد اكثر من ٣٪ مواردنا .. والتسليح يستنزف نحو ٢٠٪ لوجود نحو ٧٥٠ الف مصرى تحت السلاح تحسبا لاى طارىء .. ضحوا بحصيلة علمهم الجامعى .. وعاشوا فى اقصى الظروف

حقيقه الودائع العربيه

وكما قلت لسنا ناكرين للجميل نعترف ان لدينا فى البنوك المصرية ودائع عربية تقدر بنحو ٢ بليون دولار .. منها حوالى ١٫٦ بليون دولارا للكويت .. والباقى للملكة العربية السعودية وابو ظبى .. وهذه الودائع لاجل .. بمعنى انه سيحل موعد سدادها فى نهاية هذا العام .. وتسدد عنها فوائد تقل عن سعر الفائدة العالمى بنسبة ½٪ وذلك بالنسبة للوديعه الكويتية .. اما الوديعة السعودية فيصرف عنها عمولة ٥٪ لانها لاتتعامل بسعر الفائدة .. ومنذ ان بدات مبادرة الرئيس السادات والبعض يلوح بسحب هذه الودائع .. من اجل ذلك كانت هناك توجيهات على اعلى مستوى بضرورة ان تكون هذه الودائع جاهزة تحت طلب الاخوة العرب .

ويقول مصدر اقتصادى على مستوى عال .. انه واثق ان ما التزمت به الدول العربية اقتصاديا من قبل لن تؤثر عليه قرارات مؤتمر بغداد .. اقتناعها بان التضحيات التى قدمتها مصر تفوق بكثير ما قدمته الدول العربية خاصة لو تمت المحاسبة على اساس ارتفاع المواد الخام وما استوردته مصر منذ عام ١٩٧٣ الى اليوم .. وبالتالى لن يتم سحب هذه الودائع .. ولكن ما قد يفكرون فيه .. هو عدم تقديم ودائع جديدة

مليون مصرى

ويشترك مسئول عربى فى الحديث .. فيقول .. اننا ندرك جيدا ان فرص العمل للمصريين موجودة ايضا فى افريقيا .. بل انتم ايضا تضحون رغم حاجتكم اليهم .. ولا ننكر ان مستوى اجور المصريين تقل كثيرا من زملائهم من رعايا الدول الاخرى .. واقل التقديرات تقول ان فى الدول العربية نحو مليون مصرى منهم ٣٥٠ الف مصرى فى المملكة العربية السعودية و ٣٠ الف فى الامارات و ١٢٠ الفا فى الكويت ◘

وقال لى صديقى .. انهم يتحدثون عن مقاطعة مصر اقتصاديا .. وذهبت ابحث عن الحقيقة ..
وكانت المفاجأة انه رغم تضحيات مصر وانضمامها الى اتفاقية السوق العربية المشتركة واثر ذلك على حصيلة الجمارك .. بلغ حجم التجارة بين مصر وكل الدول العربية مجتمعة فى العام الماضى ١٠٣ ملايين جنيه .. من اجمالى تجارتها مع دول العالم والتى بلغت ٥٤٢٥ مليون جنيه . منها صادرات قيمتها ١٤١١ مليون جنيه .. وواردات قيمتها ٤٠١٤ مليون جنيه

والسر فى ضعف حجم التبادل التجارى بين مصر والدول العربية ان أهم ما تصدره مصر هو القطن .. وهو لاتحتاج اليه الدول العربية لانها ليست دولا صناعية .. بل وان الاقمشة والمنسوجات المصرية تلقى منافسة شديدة من مثيلتها الاجنبية التى عادة ما تكون اقل سعرا واكثر تطورا .. خاصة وان غالبية الدول العربية اسواقها مفتوحة لاستيراد كافة السلع من جميع دول العالم .. اما اهم واردات مصر فهو القمح والدقيق والالات والسلع الوسيطة اللازمة للانتاج . وهى ايضا ليست موجودة

في الدول العربية . وكل ما هو متوفر ونستورده من العراق التمر والصوف الخام الذى تضاءل حجم احتياجاتنا منه بعد ان وجدنا اسواقا بديلة .. واليمن لديهما البن ..

سلاح البترول .. ضدنا ! !

يبقى بعد ذلك سلاح البترول.. حقيقة لقد كنا الى وقت قريب دولة مستوردة للبترول .. وبالتحديد عام ١٩٧٥ .. لقد استوردنا بما قيمته ٢٦ر١ مليون جنيه .. ولكن هذا العام سنحقق زيادة كبيرة فى الانتاج لتصل بخلاف ما تحققه عودة حقول سيناء (٢٠ الف برميل يوميا) نحو ٢٦ر٤ مليون طن قيمتها ١٠٣٠ مليون جنيه .. ولاول مرة سيحقق قطاع البترول هذا العام ارباحا صافية تقدر بنحو ٥٢٥ مليون جنيه خاصة بعد ان رفعت دول الاوبك اسعارها مقابل ٣٥٠ مليون جنيه فى العام الماضى . ومنذ ان تم توقيع اتفاق السلام بدأت العروض العالمية تنهال علينا للتنقيب عن البترول فى اراضينا .. كان اخرها العرض الذى قدمته شركة شل الهولندية للتنقيب فى مساحة ٢٦ الف كيلو متر فى الصحراء الغربية .. وتعهدت الشركة بانفاق نحو ٨٣ مليون دولار على مدى ٨ سنوات .. ويتوقع خبراء البترول الكثير من العروض للتنقيب فى سيناء

اموال الصناديق العربية

وعاد يسألنى .. وما هو موقف شركات الاستثمار العربية .. وتلك التى تشترك فيها الصناديق العربية؟

وذهبت ابحث عن الاجابة فى وزارة الاقتصاد لاكتشف الحقائق التالية :

انـنا حصلنا من الصندوق الكويتى فى الفترة منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٨ حوالى ٢١٧ مليون دولار ، استخدمنا منها ١٦٣ مليون دولار ..

● **الصندوق السعودى ٢١٤** مليون دولار استخدمنا ١٥١ مليون دولار .

● **ابو ظبى ١٠٠** مليون دولار استخدمنا ٧٠ مليون دولار .

● **العربى للانماء ٢٢٠** مليون دولار استخدمنا ٨٥ مليون دولار وهذه القروض كلها مخصصة لاقامة المشروعات .

ومن الغريب ان بعض هذه الصناديق بدأت منذ ان بدأت مبادرة الرئيس انور السادات تتوقف عن توفير ما التزمت به خلال العام الماضى .. ولما تبين لها .. ان هذا المسلك سيترتب عليه عدم قدرة المشروعات التى بدأ تنفيذها فى الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الصناديق المقرضه .. لذلك لم تجد مفرا من استكمال تعهداتها خاصة بعد ان تبين ان هذه المشروعات استخدمت جانبا كبيرا من القروض المقدمة لها .. ومن اهمها تطوير قناة السويس وتطوير المحالج .. والمواصلات السلكية واللاسلكية .. والسكك الحديدية .. والسماد والمرافق .. وهذه القروض تسدد عنها مصر فائده تتراوح بين ٤ و ٥٪

ويرى خبراء الاقتصاد ان اجتماع محافظى الصناديق العربية الذى سيعقد فى الكويت فى منتصف ابريل الحالى .. سيحسم الكثير من الامور لصالح الطرفين .

مشروعات الاستثمار العربية

ان من يجوب بلادنا يشهد كيف يتمتع المواطن العربى بالامان .. وجد من يشاركه فى مشروعه ..ويقدم له كل العون .. يرعى امواله .. امينا عليها .. ومن الطبيعى ان رأس المال لا يأتى الا اذا كان مطمئنا .. ان الارقام تقول ان الاموال العربية فى مشروعات الانفتاح تقدر

بحوالى ٢٧٠ مليون جنيه فى ٣٢٦ مشروعا داخل البلاد تعمل فى مجالات البنوك والسياحة والاسكان والنقل والصحة والمقاولات وبعد ذلك الصناعة .

وعن هذه المشروعات يؤكد كبار المسئولين انه لا مساس بها لان مصر تضمن لها عدم التاميم أو الخضوع لاى اجراءات اقتصادية مهما كانت الظروف .

هذه هى مصر

تبقى كلمة نقولها لحكام دول الرفض .. لن تستطيعوا ان تعيدوا عقارب الساعة الى الوراء .. لقد اتخذت مصر قرارها .. ولن ترهبنا اى قرارات شرعية او غير شرعيه .. لقد تعودنا على المعيشة بكرامة فى ظل اقسى الظروف والحصار الاقتصادى من اكبر الدول ..ولاتنسى مصر وقت ان جمدت بريطانيا ارصدتها .. ان مصر .. هى مصر التى تمتلك الان قاعدة صناعية وزراعية كبيره .. وبها ٤٠ مليون فرد .. ويتعلم ابناؤها فى ١٥ الف مدرسة و ١١ جامعة .. مصر التى تمتلك اكبر مقومات النهضة السياحية .. فلا يوجد منطقة فى العالم نزلت على ارضها كل الديانات الا مصر .. الامل كبير .. وكبير جدا فى البترول والتعدين وقناة السويس التى سيرتفع دخلنا منها بعد التطوير الى ٥ر٢ مليون دولار يوميا .. ان مصر هى مصر التى حققت فى العام الماضى معدل تنمية بلغ ٩٪ .. وبدا ٦٣٣ مشروعا من مشروعات الانفتاح استثماراتها ١٣٠٠ مليون جنيه .. الانتاج ، مصر التى سيبلغ دخلها من البترول هذا العام ١٤٥٨ مليون جنيه ،ومن قناة السويس ٤٣٠ مليون جنيه ومن السياحة ٣٠٠ مليون جنيه ، ماذا يريد الرافضون بعد كل هذه التفسيرات للاتفاقيات ؟ . وضد من هذه الاجراءات التى اتخذها ذلك المؤتمر الذى يطلق عليه مؤتمر بغداد ؟ ان شعب مصر جاءه السلام بعد النصر .. جاءه السلام الشامل المشرف للامة العربية كلها .

تحقيق :

جميل چورچ

المصدر: الانباء
التاريخ: ١٤ / ٤ / ١٩٧٩

١٤ مليار دولار

مساعدات دول النفط لمصر

اكد مسؤول كويتي ان مصر تلقت من الدول العربية المنتجة للبترول منذ عام ١٩٧٣ اربعة عشر مليار دولار منها خمسة مليارات ونصف من الكويت.

وذكرت مجلة « المستقبل » العربية الاسبوعية التي تصدر في باريس ان المسؤول الكويتي نفى نفيا قاطعا مزاعم الرئيس السادات اما مجلس الشعب المصري التي قال فيها ان الدول العربية لم تقدم شيئا لمصر .

واضاف المسؤول الكويتي ، الذي لم تذكر المجلة اسمه : اننا نمتلك وثائق تثبت ما قدمناه ، ولكننا ما زلنا نحتفظ بها سرا على سبيل الحياء . ويرى المسؤول الكويتي ، ان الاقتصاد المصري متدهور ، لا سيما انه يديره اقتصاديون رجعيون يتسمون بالجمود .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٢٠ / ٤ / ١٩٧٩

مرة أخرى .. كيف يستفيد الاقتصاد المصرى من القروض والمساعدات الأمريكية ؟

براون رئيس الوكالة الامريكية للتنمية

برنامج المساعدات الأمريكي مستمر طوال الخطة

● مشروع كارتر

يعتمد على زيادة التمويل الخارجي الحكومي والقطاع الخاص

طرحت الصحفة الاقتصادية فى الاسبوع الماضى شكل استفادة الاقتصاد المصرى من القروض والمساعدات الامريكية وحجمها ؟.. والقنوات التى تصب فيها وهى ٤ برامج طرحنا البرنامج الزراعى .. والبرنامج السلعى . ونطرح اليوم اجمالى مؤشرات البرنامج الامريكى كما يحددها رئيس الوكالة الامريكية .. وبرنامج المشروعات الاستثمارية .. واقتناعا من ان المرحلة القادمة ـ اقتصاديا ـ هى مرحلة انجاز نطرح موقف استيعاب مصر من القروض والمساعدات الامريكية باعتبارها ثلث ما تحصل عليه مصر من قروض ومساعدات خلال عام ١٩٧٩ .. وأسباب التأخير ...



دونالد بروان
رئيس الوكالة
الامريكية للتنمية

يقول مستر دونالد بروان رئيس الوكالة الامريكية للتنمية .. اننى استطيع أن اتوقع أن برنامج المساعدات الامريكية سيستمر فى مصر ولسنوات عديدة ، حيث أن الكونجرس الامريكى لديه استجابة قوية وأكيدة لاستمرار هذا البرنامج وبالتأكيد فان البرنامج سيستمر طوال الخطة الخمسية الحالية وسوف نشارك فيها بنصيب كبير .

وعند القاء نظرة تقييم على البرنامج الحالى سنجد انه بدأ منذ ٤ سنوات ويعتبر هذا البرنامج من اكبر وأهم مشاريع هيئة التنمية الامريكية . وقد وافق الكونجرس أخيرا على برنامج١٩٧٩ وقدره مليار دولار وهو نفس الرقم المستمر منذ عدة سنوات والان تجرى مناقشة البرنامج عام ١٩٨٠ .

يضيف مستر بروان أن الرئيس انور السادات تكلم عن مشروع كارتر ونحن نعتقد أن الرئيس يقترح تقوية وزيادة الاستثمارات سواء العامة او الحكومية والخاصة فى مصر من كل الدول التى تساعد مصر .. وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فاننا نبحث حاليا اضافة ٣٠٠ مليون دولار الى مساعدات الوكالة الامريكية كما اننى أتوقع أن مساعدات اكبر واستثمارات ستأتى من القطاع الخاص والشركات الامريكية وليس من الحكومة .

وزيارة السفير ستراوس الممثل الخاص للرئيس كارتر .. تعكس اهتمام الحكومة الامريكية والرئيس لزيادة حجم الاستثمارات الخاصة فى مصر ، كما أن معاهدة السلام سوفتدفع عددا ضخما من شركات القطاع الخاص الامريكى أن يبحثوا من احتمالات الاستثمار فى مصر ..

كما ان الخطوات التى اتخذتها الحكومة المصرية لتحسين المناخ بالنسبة للاستثمار الخاص بتعديل نظم التعامل بين الحكومة والقطاع الخاص .. سوف تشمل وتزيد من عدد المستثمرين الامريكان ومن جميع انحاء العالم ..

كما نتوقع من الدول الاوروبية وكندا واليابان انها سوف تجد الوسائل لتوفير التمويل سواء من طريق القطاع الخاص او الحكومة .

بالنسبة للبرنامج الحالى ، فان الاولويات هى :

تطوير المرافق والطاقة ، حيث تقوم بتنفيذ برنامج لاضافة ١٢٠٠ ميجاوات للنظام الكهربائى الحالى » ويعتبر هذا ٪ الحركة التى تنتجها مصر من الكهرباء .

وفى مجال الصحة .. فاننا نبدأ برنامجا لتطوير الصحة فى المدينة يركز على صحة الام والطفل وسوف يكون له تأثير ضخم فى تقليل نسبة الوفيات فى الاطفال وبجهود الحكومة المصرية وبمساعدتنا يمكن تقليل نسبة الوفيات الى ٥٠٪ خلال الـ ٥ و٦ سنوات القادمة .

والاسكان : بدأنا المرحلة الاولى لتوفير مساكن للمواطنين منخفضى الدخل عن طريق بناء منطقة جديدة فى حلوان وتطوير مناطق أخرى سكنية فى حلوان وعين شمس بالوسائل الصحية والتعليمية والمجارى والمياه والكهرباء ومدها كذلك بتسهيلات مالية أو قروض لمساعدة مالكى المساكن الحاليين على توسيمها واستكمال الادوار وهذا البرنامج سيكون كبيرا ونتوقع أن يشغلنا فى العامين القادمين » لتحسين حالة الاسكان فى مصر ... ولذلك قمنا **باعداد مكتب مستقل للاسكان .**

جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى

المعونات الخارجية تدعم الاقتصاد المصرى .. وثلثها أمريكية

يقول جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى ان مصر تحصل هذا العام على قروض وتسهيلات حكومية ومساعدات تصل الى ٣ بلايين دولار منها بليون دولار من الولايات المتحدة الامريكية اى ٣/١ المساعدات التى تحصل عليها .. وعند القاء نظرة على المساعدات التى تحصل عليها سنجد أن النظام المصرى الذى نسير عليه الان يختلف عن النظام السابق تماما ، حيث كانت معاملاتنا تتركز فى دول الاتفاقيات وأهم نقاط الخلاف هى ان المشروعات الجديدة يتم تمويلها بعد اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية ، وبعد اعداد المواصفات الفنية ثم طرح المشروعات فى مناقصات مفتوحة ، ثم تحليل هذه العطاءات ونفريغها وجميع هذه الخطوات لم يكن يأخذ بها فى الماضى .

● النظام الجديد يشتمل على تسهيلات وقروض من دول عديدة وبتسهيلات مالية مختلفة فاذا اخذنا هذه الاوضاع والشروط فى الاعتبار عند اختيار العطاء الاصلح ازدادت المشكلة تعقيداً .. اذن **فان النظام الجديد يحتوى على خطوات واجراءات تحتاج الى وقت قد يطول ..** ولتقدير مدى استيعاب مصر للمعونات الخارجية يجب أن نختار المعيار الملائم **وهو مدى الارتباط بتنفيذ البرامج الزمنية للاستخدام وقد يخطىء البعض اذا اختار معيارا اخر كمتوسط السحب المالى ، كمثال فانه يجرى فى عام ١٩٧٩ السحب من القروض التى منحت** عام ١٩٧٦ لتنفيذ مصانع الاسمنت او محطات الكهرباء مثلا .. ومعنى ذلك ان معدل الانفاق الان يشمل مجهودا بذل منذ ٣ أعوام ..

ويضيف جمال الناظر .. ولا يجب النظر كذلك الى المعونات الاقتصادية الخارجية على اساس انها تمثل المحور فى التنمية الاقتصادية ، بل يجب أن تستغل تلك المعونات بحيث تدعم الموارد التى تتجه الى التنمية

وبالنسبة للقروض الامريكية فانها تتميز بأنها مبنية على اساس خطة متوسطة او طويلة المدى اذ يلاحظ أن

تمويل قطاع ما يتم فى اعقاب اعداد دراسة اقتصادية شاملة للقطاع ٦ ويتم هذا الان بالنسبة لقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، كما يتم بالنسبة لتطوير الانتاج الزراعى وغيره من القطاعات.

وقد لا تكون الاسعار الامريكية هى ارخص الاسعار فى بعض الاحوال ولكن الامر يتوقف على السلع واختيارها متروك لنا .. ويجب أن نلاحظ أن برنامج المساعدات الامريكية يتضمن ٥٠٠ مليون دولار فى هيئة منح لا ترد ..

مشروع كارتر

فهو كما يقول وزير الدولة للتعاون الاقتصادى مبنى على اساس قدرات مصر والامكانيات المتاحة ولا شك أن مصر لديها امكانيات كبيرة فى الانتاج الزراعى والصناعى والتعدين بالاضافة بالطبع الى العمالة الكبيرة والموقع الجغرافى الكبير اللذين يساعدان على جذب الاستثمارات الاجنبية المختلفة لمصر

واذا كانت هناك شكوى الان من ضعف فى البنية الاساسية والمرافق ، فانها فى طريقها الى الحل فى الوقت القريب .. **والتصور لمشروعات تطوير الاقتصاد المصرى** مبنى على استخدام أمثل للمعونات الخارجية المتاحة مع دفعة قوية للاستثمارات الاجنبية فى مصر وهى تمثل الجزء الاكبر من البرنامج وفى تقديرى أنه اذا كانت هناك زيادة فى القروض الحكومية تصل الى حوالى ٥ أو ٦ بلايين دولار فى السنوات الخمس القادمة فان هذه المدة يمكن أن نجعلها تصل الى ٩ أو ١٠ بلايين دولار فى صورة تسهيلات وقروض تجارية ، وكل ذلك بالاضافة الى الاستثمارات الاجنبية وامكانياتنا الداخلية الكبيرة .. ونستطيع أن نقول اننا مسئولون عن بناء مصر بأيدى المصريين .

ويقول عبد العزيز زهوى وكيل الوزارة للتعاون الاقتصادى .. أن اتفاقيات التعاون بين مصر والولايات المتحدة منذ استئنافها فى عام ١٩٧٥ وحتى نهاية السنة المالية الامريكية لعام ١٩٧٨ قد بلغت ٣٢٠٣٫٦ مليون دولار شاملة مختلف نواحى التعاون الاقتصادى وسوف تحصل مصر عام ٧٩ على مبلغ ٩٧٩ مليون دولار وذلك بخلاف ٣٠٠ مليون دولار ما زالت موضع المفاوضات الجارية لاستخدامها على ٣ سنوات ، وسوف يتم تقسيم المعونة الامريكية للعام الحالى على النحو التالى

١٢ مليون دولار منح فنية ..
٤٨٨ مليون دولار منح للمشروعات .
٢٥٠ مليون دولار قروض سلعية .
٢٢٩ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية المعروف بقانون ٤٨٠

بالاضافة الى ٣٠٠ مليون دولار كقرض اضافى لمدة ٣ سنوات تجرى مباحثاته الان ويحتمل ان تحصل مصر منه هذا العام على ١٠٠ مليون دولار يقسم ٥٠ مليون دولار منح فنية و ٥٠ مليون دولار قروض سلعية ..

ويضيف **عبد العزيز زهوى** ان موقف الاستخدام بالارقام يقول ؛ **أنه بالنسبة** للقروض السلعيةفانه حتى ١٩٧٨/٢/٢٨

● **اولا** : القروض السلعية ١٢٠٥ ملايين دولار **ارتبط عليهم بالكامل** التعاقدات وصلت الى ٨٩٨ر٣ مليوندولار السحب منها ٧٣٧ر٢ مليون دولار **النسب هى ١٠٠٪ للتعاقدات ٦١٪ للسحب .**

● **ثانيا** : قروض المشروعات اجمالىالقروض ٧٨٥ر٧ مليون دولار الارتباط على ٢٣٣ر٨ مليوندولار المسحوب ٤٢ر٤مليون دولار ، نسبة الاستخدام ٢٩ر٧٪ اجمالى القروض بعد استبعاد قروضعام ١٩٧٨ تصل الى ٥١٤ر٢ **مليون** دولار استخدم منها ٢٣٣ر٨ مليون دولارنسبة الاستخدام ترتفع الى ٤٥ر٥ **مليون** دولار وقمنا بحساب النسبة **مع استبعاد**قروض ١٩٧٨ فيصل الى ٣٩١ر٨ مليون **دولار لانه تم توقيع العقود الخاصةبها فى آخر العام ويبدأ السحب منها بعد الاجراءات الدستورية .**

● **ثالثا** : المنح الفنية ومنح المشروعات الاجمالى ٥٠٥ر٩ مليون دولار ، الارتباط ١٨٧ مليون دولار ، السحب ١٠٨ر١ مليون دولار ؛ **نسبة** الاستخدام ٣٦ر٦٪ .

أما اجمالى المنح بعد استبعادقروض ١٩٧٨ يصل الى ٣٩١ر٨ **مليون** دولار نسبة **الاستخدام**تصل الى ٤٧ر٧٪ .. ويجب ان نلاحظ اننا نستخدم **قروض** ٧٨ وان السنة المالية الامريكية تبدأ فى أكتوبر عادة .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقص العمالة المدربة مشكلة تواجه المشروعات الاستثمارية

دراسة أمريكية لتطوير سيناء ..



ريتشارد دانجلر



توماس تفت

عن برنامج المشروعات الاستثمارية يقول ريتشارد دانجلر مدير المشروعات الاستثمارية والمرافق .. ان البرنامج الاستثمارى بلغت اعتماداته منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٨ حوالى ٥ر١ بليون دولار تضاف اليها اعتمادات ٣٨٤ مليون دولار لعام ١٩٧٩ . ويتم تخصيص ثلثى الاعتمادات المرافق. ومنها مشروعات انتاج وتوزيع الطاقة التى خصص لها ٢٨٪ من اجمالى الاعتمادات و١١٪ لمشروعات مياه الشرب والمجارى و١٤٪ لمشروعات الغذاء والزراعة والباقى لمشروعات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والاسكان .

وفى مجال التنمية الصناعية فان ٣٠٪ من اجمالى الاعتمادات خصص لمشروعات مواد البناء ومصانع الاسمنت والنسيج، اما القرض الذى خصص لهيئة التصنيع فانها ستقوم من جانبها باعادة اقراضه لشركات القطاع العام لها ..

ويجب ان نلاحظ التطور الكبير الذى طرأ على البرنامج الاستثمارى ففى عام ١٩٧٥ كانت الاعتمادات أقل من ١٠٠ مليون ارتفعت فى ١٩٧٦ الى أكثر من ٤٥٠ مليون دولار وفى ١٩٧٧ وصلت الى ٥٢٥ مليون دولار ، فى ١٩٧٨ تم اعتماد ٣٥٠ مليون دولار ، ونحن نتوقع استمرار المعدل مابين ٣٥٠ الى ٤٠٠ مليون دولار سنويا خلال السنوات القليلة القادمة .

مشروعات عام ١٩٧٩ .

● لمشروع الكهرباء .. وننوى استثمار مابين ٥٠ الى ٦٥ مليون دولار فى هذا المشروع الذى يقام بمنطقة شبرا بالقاهرة .. ومشروعات اخرى لمياه الشرب فى القاهرة والاسكندرية ومدن القناة الثلاث .. ومشروع تحسين

المواصلات السلكية واللاسلكية فى القاهرة وسيشمل التطوير تغيير السنترالات القديمة بالنظام الالكترونى ، وننوى وضع اعتمادات اضافية فى قرض هيئة التصنيع لتطوير الصناعة المصرية ليصل المبلغ المخصص للصناعة الى ٧٠ مليون دولار ..

وهناك منحة خاصة لتطوير سيناء . لدراسة الجدوى الاقتصادية وقد طلبت وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة الاشتراك فى هذه الدراسة ونتوقع أن تكون نتيجة الدراسة مشروعات جديدة فى مجال السياحة والمناجم والزراعة ..

وسيتم تمويل مشروع مجارى القاهرة بالاشتراك مع بريطانيا لتحسين مجارى القاهرة وذلك بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار تدفع مناصفة .. وهناك مشروعات أخرى لمياه الشرب فى روض الفرج ، والصرف الصحى فى الاسكندرية للمساعدة فى منع تلوث البيئة ، وخاصة شواطىء الاسكندرية ، وصومعتين للغلال بالقاهرة والاسكندرية ، تتكلفان ٤٤ مليون دولار ، تبلغ طاقة كل منهما ١٠٠ ألف طن وقد تم استكمال بناء الاساس فى الموقعين وسيتم خلال أيام قليلة بدء انشاء الصومعتين ، ومشروع لتعميق قنوات الرى فى مصر يتكلف ٢٦ مليون دولار ، و ٤٢ مليون دولار لانشاء مجموعة من صوامع الزيوت والشحوم والغلال فى سفاجة ، وعمل نظام اتوماتيك لتفريغ الغلال من السفن الى السيارات مباشرة .

وهناك ٦٠٪ من الاستثمارات مخصصة لقطاع التشييد والمقاولات خصص لها فى ذلك ٩٠ مليون دولار لاقامة مصنع لصناعة الاسمنت فى السويس بطاقة مليون طن ، و٩٥ مليون دولار لانشاء مصنع الاسمنت فى القطامية بطاقة ١ر٣ مليون طن .

■ **يقول مستر فيليب لوس مساعد مدير القطاع الاستثمارى والمسئول عن المشروعات الصناعية** اننا نسير فى مواعيد معقولة وكانت هناك مبالغة فى التفاؤل من ناحية المواعيد ، ولكن تأخر المشروعات كان يرجع الى أن الطرفين المصرى والامريكى لم يكونا يفهمان بعضا وكانت خبرة الطرف المصرى بالمواصفات الامريكية قليلة .. وتسببت الاستشارات الهندسية فى تأخر توقيع عقود كثيرة والتصديق عليها .

متى تبدأ نتيجة المشروعات فى الظهور ؟

يقول مستر دانجلر — ان البناء يحتاج من ٣ — ٥ سنوات .. ولكن بعض المشروعات مثل محطات القوى والمحولات الكهربائية فى مدن القاهرة سوف تتم بسرعة ،

بينما مشروعات المرافق تحتاج الى وقت طويل حتى تظهر نتائجها وستبدأ مع نهاية ١٩٨٢ أو عام ١٩٨٣ فى ظهور نتائجها ، ومشروعات مثل الصرف الصحى تحتاج من ٥ الى ٦ سنوات للانشاء ولكن فى كل عام يمكن عمل نوع من الاصلاح الجزئى فى المشروع يعطى نتائج أولية ، ويتم

استكماله فى العام التالى وهكذا حتى ننتهى منها بالكامل وعندما نصل الى قرب نهاية المشروع فانه تضاف اعتمادات أخرى أو نبدأ مشروعا جديدا فى المرافق وفى المياه .. والمجارى لسد الاحتياجات المتزايدة فى المدينة والتى لا تنتهى .. فان مشروعات بناء الطرق والمياه والمجارى متجددة ومن الضرورى الاحلال والتجديد سنويا .. **ولكن المشروعات الاستثمارية سوف تواجه عدة مشاكل يجب دراستها من الان وهى :**

□ نقص العمالة المدربة وهذا موضوع نقوم بدراسته حاليا وسوف نستمر فى دراسته فى المستقبل بينما نقوم بتخطيط مشروعات جديدة ..

ونحن نعرف أن عددا كبيرا من العاملين المصريين يعملون فى الخارج ليكسبوا عملة صعبة لمصر !! ولكن هناك سؤال هل من المصلحة أن يكونوا فى السعودية والكويت حيث يكسبون عملة صعبة لبلدهم ، أو هل من المصلحة أن يعملوا فى مصر .. وهذا السؤال يحتاج الى اجابة ؟ واعتقد أن مصر يجب أن تعطى حوافز للعمال المدربين للعمل فى بلدهم وتشجعهم للعودة على توفير وظائف مناسبة لهم ويجب أن يحصلوا على أجر مناسب لما يمكن ان يحصلوا عليه فى الخارج .

كما ان هناك نقصا فى العمالة المحلية التى يجب ان تقابل الزيادة فى الاعتمادات الاضافية من العملة الصعبة.

خطة لتدعيم القطاع الخاص ..

القطاع الخاص أنشىء له مكتب خاص لمتابعة نشاطه يقول مستر توماس تفت مدير المكتب انه أصبح هناك وسيلتان بالنسبة للتمويل تم رصد ٣٢ مليون دولار لبنك التنمية الصناعية لاقراضها للقطاع الخاص

وفي عام ١٩٧٩ تجرى دراسة مشروع جديد يتم عن طريقه توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة في قطاع الصناعة ، بالاضافة الى مد المساعدات الفنية لمختلف الاتحادات الانتاجية مثل جمعيات الحرفيين ، واعطاء القروض الكبيرة للقطاع الخاص

● **أما بالنسبة للمؤسسات المساعدة للقطاع الخاص**

فانه يتم الاعداد لتطوير مركز المعلومات بهيئة الاستثمار بمشروع يتكلف مليوني دولار ، ومد المناطق الحرة بالاجهزة المطلوبة لاتمام عملها ، واعداد دراسة الجدوى الاقتصادية المطلوبة لاقامة منطقة حرة بميناء الادبية بالسويس

وبالنسبة للمشروعات المستقبلية للقطاع الخاص ، فان الاستثمارات المطلوبة له مفتوحة وممكن زيادتها حسب المشروعات المقدمة . كما سيتم عمل مشروع كبير لتدريب كل العاملين في البنوك التجارية المصرية عن طريق مشروع أمريكي للتدريب مع البنك المركزي ، والنتيجة ستكون خدمات بنكية افضل لتشجيع المستثمرين واقامة المشروعات وتقديم خدمات فنية لتطوير السوق المالية والبورصة .

وبالنسبة للمبلغ المقرر تخصيصه لمشروعات القطاع الخاص في عام ١٩٧٩ فهو ٢٨ مليون دولار

ولكن الشق الكبير الهام والذى سوف تلعبه في السنوات القادمة هو الدعاية والتسويق من أمريكا عن فوائد الاستثمار في مصر .. سيمتد ذلك الى تجمعات المستثمرين في اوروبا واليابان وكندا .

تحقيق : اسـامة سرايا

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الفجر
التاريخ: ٢٤ / ٤ / ١٩٧٩

آثار المقاطعة العربية لمصر

بعد اكتسابها قوة دافعة بقراري الكويت والسعودية
عجز ميزانية مصر ١٫٥ مليار جنيه هذا العام

القاهرة ـ الفجر ـ ف ـ ت : تواجه مصر وصندوق النقد الدولي عقبات بشأن مصير القرض المجمد الذي تم الاتفاق عليه بين الجانبين في الصيف الماضي فقط ويبلغ ٧٢٠ مليون دولار يقدمها الصندوق على مدى ثلاث سنوات . وقد تم احراز تقدم طفيف نحو حل الخلاف بين الجانبين خلال اخر زيارة قامت بها بعثة من كبار المسئولين في صندوق النقد الدولي للقاهرة ، وهي ثالث زيارة من نوعها خلال ستة شهور .

ويامل كبار المسئولين المصريين في ان يؤدي الضغط السياسي ، ولاسيما من الولايات المتحدة ، الى تخفيف الصندوق للشروط التي وضعها والافراج عن القسطين الثاني والثالث التي لم تستطع مصر سحبهما . ويتركز اعتراض الصندوق الاساسي على ان الصندوق يعتقد ان الحكومة قد خالفت بصورة خطيرة الحد الاقصى للنواحي المالية في الميزانية ، وقد سبق لها ان وافقت عليه في خطاب النوايا وان هذه المخالفة يمكن ان تؤدي الى اثار تضخمية بالغة في الشهور القادمة .

وباكتساب المقاطعة العربية لمصر قوة دافعة من القرار الذي اتخذته كل من السعودية والكويت بقطع كل العلاقات الاقتصادية والسياسية . وسعى الرئيس انور السادات الى الحصول على معونات واستثمارات غربية كبيرة قدرها ١٥ مليار دولار ، فانه من الواضح أن الحكومة المصرية ستحجم عن فقد الضمان الدولي الذي يوفره عقد اتفاق ناجح مع صندوق النقد الدولي .

وفي المدى القصير تبدو مصر في غير حاجة ماسة الى قروض صندوق النقد الدولي ، ويرجع هذا اساسا الى التحويلات الخارجية التي يرسلها العمال المصريين وعائدات البترول المتزايدة ودخل قناة السويس وعائدات السياحة . وقد علق احد كبار رجال البنوك المصريين بقوله .. اننا في وضع مرضي نسبيا بالنسبة للنقد الاجنبي وليس هناك احتمال لظهور ازمة في المدفوعات كتلك الازمة التي ظهرت في عام ١٩٧٧ . الا اننا لا نستطيع ان نتاكد بالضبط من الاثر الذي سيترتب على المقاطعة العربية وعن المدى الذي سيصل اليه ارتفاع الاسعار . فلو تحركت هذه العوامل ضدنا في النصف الثاني من هذا العام فاننا قد نبدا في الشعور بوخزها في الشهور الاولى من سنة ١٩٨٠ .

ومن المعروف أن الرئيس السادات يرى ضرورة اظهار بعض التحسن السريع الى حد ما في الظروف الاقتصادية كنتيجة لمعاهدة السلام مع اسرائيل .. ومعنى هذا بلغة السياسة انه يعارض اتخاذ اي اجراء فعال لتقليل العجز في الميزانية عن طريق الحد من الدعم الذي يقدم على نطاق واسع للسلع الاساسية .

وقد ظلت تكلفة الدعم ترتفع ارتفاعا حادا على مدار السنوات الخمس الماضية ، على حين كان الاجراء الذي اتخذ لزيادة ايرادات الحكومة محدودا بصورة كبيرة . ونتيجة لذلك تخشى بعض الدوائر أن يصل صافي العجز في الميزانية هذا العام الى ما يقرب من ١٫٥ مليار جنيه مصري ـ ٢٫١ مليار دولار ـ مقابل القرض الذي تعهد صندوق النقد الدولي بتقديمه في خطاب النوايا والذي يبلغ ٨٥٠ مليون جنيه مصري .

ولا توجد حتى الآن ارقام دقيقة عن التضخم ، الا ان الخبراء الاقتصاديون الغربيين يذكرون عادة أن الارقام تتراوح بين ٢٥ في المائة و ٤٠ في المائة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٧/ ٥ / ١٩٧٩

الرئيس يلتقى برجال الأعمال المصريين والأمريكيين فى ختام اجتماعاتهم غدا

الجانبان يبحثان احتياجات مصر لتمويل مشروعات التنمية:

١٦٤٥ مليون جنيـه للمشروعات المشتركة
٣ مجمعات زراعية تتكلف ١٠٨٠ مليون جنيه

١٥٠ مليون دولار لانشاء مصنع للأسمنت
و١١٠ ملايين جنيه لانتاج «الصلب الخاص»

يلتقى الرئيس انور السادات ـ غـدا الثلاثاء ـ باعضاء اللجنة التنفيذية لمجلس رجال الاعمـال المصريين والامريكيين فى ختام اجتمـاعاتهم التى تبدأ اليوم فى القاهرة لمدة يومين ويحضرها حوالى ١٠٠ خبير من بينهم حـوالى ٥٠ من ممثلى كبريات الشركات الامريكية ٠

ويبحث الجانبان المصرى والامريكى ـ خلال اجتماعاتهم التى يفتتحهـا الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء اليـوم ـ احتياجات مصر لتمويل مشروعات التنمية المشـتركة ـ ٢٩ مشروعا ـ يبلغ حجم رءوس اموالها حوالى ١٤٢٣ مليون جنيه و٣٢٢ مليون دولار ـ حوالى ٢٢٢ مليون جنيه ـ وفى مقدمة هـذه المشروعات ٣ مشروعات لانشاء مجمعات زراعية صناعية فى كل من سيناء وسهل الصالحية جنوبى بور سعيد ومنطقة غرب النوبارية وتبلـغ تكاليف هـذه المجمعـات حـوالى ١٠٨٠ مليون جنيـه ٠

وتركز المشروعات المشتركة التى ينفذها رجال الاعمال المصريون والامريكيون ـ بالاشتراك مع هيئتى الاستثمار والتصنيع ـ على التوسع فى صناعات مواد البناء والصناعات الغذائية حيث يبحث الجانبان :

1. انشاء مصنع لانتاج الاسمنت تبلغ تكاليفه حوالى ١٥٠ مليون دولار
2. انتاج الصلب « الخاص » لاول مرة فى مصر وتبلغ تكاليف المشروع حوالى ١١٠ ملايين دولار .
3. مشروع لانتاج « لب الورق » تبلغ تكاليفه حوالى ١١٥ مليون دولار .
4. انتاج مصير « القمح السكرى » بتكاليف ٢٥ مليون دولار وانتاج زيت الطعام من « فول الصويا » بتكاليف حوالى ٩ ملايين دولار .
5. مشروع لانتاج سيارات النقل الضخمة بالتعاون مع شركتى « جنرال موتورز » و « فورد » الامريكيتين .

ويتحدث الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والسيد جمال الناظر وزير التعاون الاقتصادى اليوم عن ظروف الاقتصاد المصرى بعد توقيع معاهدة السلام واولويات الاستثمار بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة ، وفى مقدمتها : الزراعة ، والتصنيع الزراعى ، ومواد البناء ، والتشييد ، والملابس الجاهزة ، والصناعات .

كما يناقش الجانبان المصرى والامريكى توفير مصادر التمويل للمشروعات التى سيتم تنفيذها من خلال البنوك الامريكية والمصرية ووكالات التنمية الامريكية وتطوير التعاون بين راس المال المصرى والامريكى .

وصرح المهندس نيازى مصطفى رئيس مجموعة رجال الاعمال المصريين بأنه من المتوقع أن تكون مشاركة الجانب الامريكى فى التمويل فى حدود ٢٥٪ على الاقل ويحتاج الشريك الامريكى الى ضمان لاستثماراته وتمويل طويل الاجل أو على الاقل جزء منه وسوف تبحث مجموعة رجال الاعمال الامريكيين شروط الاستثمار المشترك □

ماذا تقول واشنطون عن .

مصر .. والمقاطعة العربية

طار احمد زين مدير تحرير ((الاخبار)) الى واشنطن لاجراء عدد من التحقيقات الصحفية عن موقف الاقتصاد المصرى .. بعد المقاطعة العربية .. قابل رجال الكونجرس وناقش معهم موقف المعونات الاقتصادية الامريكية .. اجتمع برجال البنك الدولى ليقولوا : ما هو تأثير المقاطعة .. على اقتصاد مصر .. قابل رجال وزراء الخارجية الامريكية .. لمعرفة الخطوات السياسية القادمة .. باعتبار ان المقاطعة اساسها سياسى .. وليس اقتصاديا .. وتنشر ((الاخبار)) على الصفحة الثالثة التحقيق الاول الذى قام به احمد زين مع الكونجرس .. باعتباره القوة الحاكمة الحقيقية فى امريكا .

ماذا يقولون فى :

- الكونجرس ..
- البنك الدولى ..
- وزارة الخارجية

الحديث عن المقاطعة العربية والاقتصاد المصرى .. يدور فى كل عواصم العالم وليس فى القاهرة فقط .. ولقد قضيت أسبوعا فى واشنطن للاجابة على هذا السؤال . قابلت رجال الكونجرس الامريكى باعتباره القوة الحقيقية التى تحكم أمريكا .. وقابلت رجال البنك الدولى باعتباره الرأى المحايد فى المشكلة الذى يحمل قمة الخبرة الاقتصادية . وقابلت رجال وزارة الخارجية الامريكية باعتبار أن التغييرات السياسية هى الاساس فى كل ما يحدث من مقاطعات عربية ..

خلال هذه المقابلات كان هناك اكثر من خبر هام .. بالنسبة للكونجرس فان برنامج المساعدات لمصر يمضى بسرعة كبيرة لم تشهدها امريكا .. وسيصبح قانونا نافذ المفعول بعد اسبوع او اكثر من ذلك بأيام بحيث تصل المساعدات لمصر قبل أوائل يونيو .. كما ان هناك برنامجا جديدا للمساعدات الاضافية لمصر يتم اعداده الآن .. ويشمل مساعدات اقتصادية وكميات اضافية من الحاصلات الزراعية واهمها القمح ..

وابدأ بنشر حديثى مع سناتور ويتشارد ستون رئيس اللجنة المساعدة لشئون الشرق الاوسط فى الكونجرس .. حول الموقف الامريكى بعد المقاطعة العربية ..

ما هو موقف امريكا من مصر .. ومن المساعدات لمصر ؟! وهل ستستطيع الحكومة الامريكية كما وعد الرئيس كارتر ان تساهم بفاعلية فى حل مشاكل الاقتصاد المصرى ؟!

بعض الناس يقول ان امريكا نفسها تواجه متاعب اقتصادية .. فالدولار الامريكى يهتز بشدة فى الاسواق بين الصعود والهبوط .. وموقف الطاقة فى امريكا حرج جدا وعام الانتخابات قد اقترب .. وخلال هذا العام تصبح الادارة الامريكية شبه مشلولة عن اتخاذ او تنفيذ اية قرارات .. والإجراءات الامريكية لبرنامج المساعدات معقدة تستمر شهورا طويلة ..

كان هذا هو موضوع لقائى مع السناتور ويتشارد ستون رئيس اللجنة المساعدة لشئون الشرق الاوسط فى الكونجرس ..

قلت للسناتور ستون : ان امريكا تمر بظروف اقتصادية يصفها الخبراء بانها صعبة .. منها نقص الطاقة .. ومنها عدم ثبات سعر الدولار .. ومنها متاعب داخلية يواجهها الاقتصاد الامريكى .. وبعض الناس يتساءل .. وبعض الناس يقول ان الحكومة الامريكية مشغولة باقتصادها الداخلى .. لن تستطيع ان تقدم لمصر ما ترجوه .. بل ان البعض يخشى ان تحجب المتاعب الاقتصادية الداخلية .. الدور الكبير الذى قالت امريكا انها ستقوم به بالنسبة لاقتصاد مصر ؟!

قال : نحن نمر فعلا بظروف اقتصادية صعبة .. ولدينا مشاكل اقتصادية .. هذا معروف ومعلن .. ولكننى احب ان اقول لك أنه مهما كانت مشاكلنا الاقتصادية فان ذلك لا يعنى اننا سنتراجع او حتى سنتوقف خطوة واحدة عن المساعدات التى سنقدمها لمصر .. بل اننى اقول اننا سنساعد مصر الآن أكثر من اى وقت مضى .. وستزداد مساعداتنا لها .. وفى القريب العاجل .. كما أننا سواء كان الكونجرس او الحكومة نعطى هذه المسألة اهمية كبرى .. وسنحاول ان ندفع أصدقاءنا فى العالم لكى يقدموا لمصر أكبر معونة ممكنة .

ولقد تعهد الرئيس كارتر بان يساعد شعب مصر .. ليتقدم ويحل مشاكله ويحسن مستوى معيشته .. والرئيس كارتر سيحافظ على كل كلمة قالها وسينفذها .. وهنا فى كل مكان .. حماس لمصر ومساعدتها .. كاحساس منا بالسلام .. وما يجب ان يجلبه من خير على المنطقة .. ومن هنا فلا تصدق أن اية متاعب داخلية او غير داخلية يمكن ان تؤثر على مساعداتنا لمصر .. بل ان هذه المساعدات ستزيد .

المعونة الامريكية

قلت : ولكن البنك الدولى يقول ان المعونة الامريكية بطيئة وانها تستغرق شهورا طويله تفقدها فاعليتها فى مواجهه المشاكل العاجلة للشعوب ..

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قال : انني اعترف أن المعونة الامريكية بطيئة .. هذا صحيح .. فنحن لدينا اجراءات معينة سواء في الكونجرس او في الحكومة .. وهذه تأخذ مناقشات تستغرق وقتا حتى تصل المعونة لتصبح قانونا نافذ المفعول .. ولكنني أؤكد لك أن اصدقاء مصر في الكونجرس او في الحكومة يبذلون أقصى جهدهم ليسير كل شيء باسرع ما يمكن .. ولقد تم فعلا عرض برنامج المعونة على لجنتي الشئون الخارجية بمجلس النواب والشيوخ .. واستطيع ان أؤكد لك ان المعونة الامريكية .. سواء الـ ٣٠٠ مليون دولار الخاصة بالمنحة او البليون و ٢٠٠ الف دولار سيتم تنفيذها بالفعل خلال الاسابيع القادمة والمسألة هي مسألة أسابيع فقط .. بل ان الـ ٣٠٠ مليون دولار المساعدات ستصل الى مصر في الاسبوع القادم .. أو بعد هذا التاريخ بايام على لاكثر بل انني أحب انأضيف ان تعديلاجديدا قد أدخل على اتفاق المعونة عند مناقشته في لجنة الشئون الخارجية الخاصة بمجلس الشيوخ .. وينص التعديل على ما يلي :

التعديل على الجزء الرابع قدم بواسطة السناتور ماكجفرن ووافقت عليه اللجنة .. وهو ينص على أن الكونجرس يرى انه ينبغى على دول اخرى من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ان تبحث بصورة مشجعة تقديم مساعدات مالية لتنفيذ المعاهدة المصرية الاسرائيلية .. كما انه يطلب أيضا أن يتشاور الرئيس الامريكي مع اعضاء آخرين من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لاعداد برنامج مشترك وتقديم تقرير للكونجرس بشأن هذه المشاورات خلال ١٨٠ يوما من صدور القانون ... كما يطلب تقريرا عن أثر العقوبات الاقتصادية العربية على مصر والذى استطيع ان اؤكده ان أصدقاء مصر في الكونجرس سيعملون وسيعملون بسرعة على الا تواجه مصر اية صعوبات أو اختناقات من الاجراءات والعقوبات التى تفرض عليها .

المقاطعة والشركات

قلت : ان هذا جزء من المشكلة .. وبقى الجزء الآخر وهو راس المال الخاص .. لقد سمعت ان بعض الشركات الخاصة في امريكا بدات ضدها عملية تخويف او محاولة للتاثير عليها .. بواسطة عدد من الدول العربية .. فما هو موقف الكونجرس من هذا الموضوع ؟

قال : أولا لا اعتقد ان ما يقال عن هذا التاثير هو معلومات دقيقة .. واستطيع ان اؤكد لك ان هناك شركات كثيرة ترغب في اقامة مشروعات في مصر .. سواء مشروعات مشتركة مع راس المال المصرى .. او استثمارات خاصة .. ونحن نساعد راس المال الخاص على ان يستثمر في مصر .. والشركاتالتى تستثمر اموالها في مصر ستتمتع بامتيازات خاصة .. كما ان اى موقف حول هذا الموضوع سيناقش .

وثانيا الرئيس كارتر نفسه طلب من راس المال الخاص في امريكا ان يقدم كل معونة لمصر لحل مشاكلها الاقتصادية .. وذلك سيتم فعلا .. وكل الامتيازات والتسهيلات الممكنة لراس المال الخاص ليقوم بالاستثمار في مصر .. سيتم تقديمها .. ولكنك تعرف ان الاستثمارات تستغرق فترة من الوقت حتى تبدأ الانتاج ويصبح عائدها مؤثرا في الاقتصاد القومى .. فانت لا تستطيع ان تجعل مصنعا ينتج خلال يوم او ايام او اسابيع ... ومصر محتاجة الى زيادة سريعة في الدخل .. ومن هنا فقد بدأ التفكير في عدد من الاجراءات التى يمكن ان تؤدى الى دخل سريع .. مثلا زيادة المساعدات الزراعية وخصوصا القمح هذا يدرس الآن .. وهذا يمثل عائدا سريعا حيث تستطيع مصر

توجيه المال الذى كانت ستستخدمه فى استيراد القمح الى مشروعاتها العاجلة ٠٠ السياحة مثلا وتشجيعها ٠٠ وهذه تمثل عائدا سريعا من العملات الصعبة ٠٠ وعائد السياحة يبلغ مئات الملايين من الدولارات٠٠ ونحن نعمل على تشجيع السياحة لمصر كعائد سريع يمثل دخلا كبيرا لمصر ٠٠ كما ان هناك عددا آخر من الاقتراحات العاجلة ما زال تحت الدراسة هذا طبعا بخلاف المعونة الامريكية التى قلت لك انها ستصل الى مصر خلال اسابيع ٠٠

اتفاق سولت

قلت : الذى لاحظته ان هناك اهتماما واضحا لمساعدة مصر ٠٠ سواء فى الكونجرس او فى الحكومه أو فى القطاع الخاص ٠٠ وخلال الايام التى قضيتها فى واشنطن ٠٠ اكدت لى هذا الاتجاه الواضح الذى تتمتع به مصر ٠٠ ولكن التطورات السياسيه القادمه ما هو مدى تأثيرها على هذا الاتجاه ٠٠ مثلا اتفاق سولت الذى تم التوصل اليه بين امريكا والاتحاد السوفيتى ٠٠ الذى يقال ان الاتفاق لا يشمل فقط الحد من الاسلحةالاستراتيجية ٠٠ ولكنه يشمل الموقف فى الشرق الاوسط وافريقيا وآسيا ٠٠ بل ومناطق العالم كلها ٠٠ وانه سيكون بمثابة تقسيم لمناطق النفوذ او وضع لصور معينة او صيغ معينة بالنسبة لامريكا والاتحاد السوفيتى ومصالحهما فى العالم ٠٠ وان هذا الاتفاق سيؤدى الى فتور فى الحماس الموجود الآن ٠٠ حيث انه سيوجد نوعا من الاتفاق الذى يطمئن فيه كل طرف ٠٠

قال : احب ان اقول لك بصراحة ٠٠ انه لا اتفاق سولت ولا أى اتفاق فى العالم يمكن ان يؤثر على العلاقات بين امريكا ومصر ٠٠ أو على تصميم امريكا على مساعدة الشعب المصرى فى حل مشاكله ٠٠ هذه مسألة يجب أن تكون معروفة جيدا ٠٠ الكونجرس لن يسمح بهذا أبدا ٠٠ ولا أعرف شيئا عن تقسيم مناطق النفوذ الذى يقال عنها واتفاق سولت معلن وليس فيه شىء سرى ولن توجد بنود سرية فى أية اتفاقات تعقدها امريكا فالاتفاق فالاتفاق يجب أن يعرض على الكونجرس ٠٠ حتى الاشياء غير المعلنة ٠٠ يجب أن تعرض على الكونجرس لاقرارها ٠ وعلاقات أمريكا الدولية والمتغيرات التى يمكن ان تطرأ عليها لا علاقة لها وليس لها أية صلة ببرنامج مساعدة مصر ٠٠ واذا كان هناك من يعرف ان اتفاق سولت يتضمن بنودا سرية او اية اشياء اخرى فليعلنها ٠٠ ونحن نطالبه بذلك ٠٠ اتفاق سولت شىء ٠٠ والسلام فى الشرق الاوسط وكل ما يتطلبه من رخاء للمنطقة شىء آخر تماما ٠٠ السلام منفصل تماما عن علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى ٠٠ وعن أية اتفاقات دبلوماسية ٠٠ واذا كانت هناك محاولات تتم الآن هدفها تجويع شعب مصر ٠٠ فالذى احب ان أقوله لشعب مصر ٠٠ هو ان امريكا هى مخزن الحبوب والطعام للعالم أجمع ٠٠ أمريكا هى التى تقدم القمح للعالم ٠٠ حتى الاتحاد السوفيتى يطلب استيراد القمح من أمريكا٠٠ وانا اقولها للعالم كله ٠٠ اننا ونحن مخزن الطعام للعالم كله لن نسمح ان يجوع شعب مصر ٠٠ ولن نسمح بذلك أبدا ٠٠

أمريكا والسادات

قلت : ولكن الا تتفق معى فى ان توقيع اتفاق كاتفاق سولت مثلا ٠٠ وما سيتبعه ٠٠ او ما هو متوقع ان يتبعه من الاستقرار النسبى فى العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ٠٠

وبالتالى فى مناطق الصراع فى العالم سيدفع الرأى العام الامريكى الى الضغط على الحكومة للاقلال من برنامج المعونة الامريكية خصوصا ان برنامج المعونة غير محبوب من الرأى العام فى امريكا ..

قال : انا اتفق معك تماما ان الشعب الامريكى يكره برنامج المساعدات الخارجية .. وبرنامج المعونة فعلا لا يلقى تأييدا قويا من الرأى العام الامريكى .. ولكن الكراهية للمساعدات الخارجية من الشعب الامريكى شىء .. وحب الشعب الامريكى للرئيس السادات شىء آخر تماما .. الرئيس السادات محبوب فى امريكا بشكل لا يدركه عدد من افراد الشعب العربى . والشعب الامريكى يكن له كل الاحترام .. وكل الحب .. ويريد ان يقدم له كل المساعدات .. والشعب الامريكى معجب بشجاعة الرئيس السادات وقوله وكبريائه .. ومعجب بتأييد شعب مصر للسادات .. ومعجب بشجاعة شعب مصر .. وكبريائه .. ولو اننا اجرينا استفتاءا فى امريكا من احب زعماء العالم للشعب الامريكى لكان الرئيس السادات فى المركز الاول بلا منازع .. والشعب الامريكى والرأى العام الامريكى يريد مساعدة الرئيس السادات ومساعدة شعب مصر وبل تحسين مستوى حياته وحل مشاكله .. ويريد ان يقدم له كل ما يحتاجه .. عندما نتحدث من الرئيس السادات بالنسبة للشعب الامريكى فانك تتحدث من شىء مختلف تماما من كل المقاييس العادية . وكل شىء يمكن ان يقدم الى مصر .. سيقدم

معونات اضافية

قلت : الذى سمعته ان هناك برامج معونات اضافية تعد الان بالنسبة لمصر .. آخذه فى الاعتبار الظروف الجديدة التى طرات بعد معاهدة السلام .. وقطع المساعدات العربية .. فهل نستطيع ان نعرف الى اى مدى ستبلغ هذه المساعدات .

قال : هناك فعلا برنامج مساعدات جديد لمصر يتم اعداده على وجه السرعة .. هذا بخلاف الـ ٣٠٠ مليون دولار .. و ١٠٢ بليون دولار وهو برنامج المساعدات المقرر الذى اعدك اننى ساحاول الضغط ومع كل اصدقاء مصر .. لتصبح هذه المساعدات قانونا نافذا خلال اسابيع .. وتصل الى مصر .. اما برنامج المساعدات الجديد فلا استطيع ان اذيع تفصيلاته الان لانه لم يصل الى صيغته النهائية .. ولكنى استطيع ان اقول لك انه سيتضمن زيادة لمصر فى عدد من الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية وخصوصا القمح ..

على ان البرنامج الجديد هو نوع من المساعدة السريعة التى يظهر اثرها فى الاقتصاد المصرى فور وقوعها . وطبعا هذه المساعدات سترفع عن الشعب المصرى ما يدفعه من عملات اجنبية فى استيراد الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية بحيث يمكن ان توجه للمشاكل الاقتصادية الاخرى .. هذا بخلاف السياحة كعامل مؤثر سريع . والمسالة كلها مسألة اسابيع وليست شهورا . وانا وان كنت لا اريد ان اقول شيئا بالتفصيل الان وافضل ان انتظر حتى يتبلور كل شىء .. فاننى استطيع ان اؤكد ان كل ما نستطيع ان نقدمه لمصر .. سنقدمه واذا كان شعب مصر يستطيع ان يقف امام كل هذه القوى وكل هذا الضغط مرفوع الراس .. فهو شعب شجاع .. له كبرياؤه وعظمته .. وهو يستحق تقدير كل شعوب العالم .. واحترامهم . فهو

يحتمل ظروفا صعبة .. وكل شعب في العالم في تاريخه فترة صعبة .. وهو يحتمل هذه الظروف محتفظا بكبريائه الذي لم يتخل عنه ابدا خلال تاريخه الطويل .

واستطيع ان اؤكد ان هناك اشياء تتم الان .. وان الموقف لن يبقى هكذا لفترة طويلة بل لابد ان يتغير .. والمسالة كلها هي قليل من الصبر .. وفي المستقبل القريب ستتغير اشياء كثيرة ..

قلت : هل تنبؤاتك عن المستقبل تعنى ان تغييرا سيحدث في المنطقة .. وما هي الاحتمالات بالنسبة لهذا التغيير اذا كان سيتم فعلا .

قال : ان الخلافات التى بين مصر والدول العربية المعتدلة ليست خلافات على الهدف .. انما هو خلاف على التكتيك او الطريقة فقط .. ومن هنا فانني استطيع ان اقول انها خلافات عاطفية اكثر منها خلافات سياسية . فالتسوية السلمية تريدها كل الدول العربية المعتدلة ومن هنا فانه ليس هناك خلاف اساسي بين مصر وهذه الدول .. والخلاف الموجود ممكن تسويته ما دام ليس خلافا على الاساس . وهو خلاف طارىء لا يمكن ان يأخذ صفة الاستمرار .. والعلاقة بين المصريين والعرب هي علاقات طيبة رغم كل هذه الخلافات والخلافات هنا مرحلة طارئة حدثت قبل ذلك مرات وتم التغلب عليها ..

موقف ايران

قلت : ولكن احد الاسباب الرئيسية التى اثرت في الموقف في الشرق الاوسط .. ودفعت الى هذه المواجهة هو الموقف في ايران .. وقد خلق الموقف الامريكي شعورا بين بعض الحكام العرب ان اصدقاء امريكا في المنطقة .. لا يمكنهم الاعتماد على تأييدها وقت الازمات .. وربما كان ذلك هو المحرك لاشياء كثيرة تحدث الان في المنطقة .. بل ربما يكون احد الاسباب الرئيسية لرد الفعل العنيف الموجود في الشرق الاوسط

قال : ان امريكا لا يمكن ان تتخلى عن اصدقائها .. خصوصا في منطقة حساسة كمنطقة الشرق الاوسط .. ونحن نتحرك بسرعة لحل المشاكل في المنطقة ..

وسنتحرك بسرعة في المستقبل .. ولعل تحركنا بالنسبة لليمن الشمالية عندما واجهت تهديدا من اليمن الجنوبية المدعمة بالسوفييت والكوبيين .. لعل تحركنا السريع وارسال المعدات العسكرية لها اكبر دليل على اننا لن نترك الاشياء تتم ونقف موقف المتفرج .. ونحن لن نسمح بأى مساس من الاتحاد السوفيتي او القوى التي يساندها في الشرق الاوسط .. لن نسمح باى مساس بالدول العربية المعتدلة ..

قلت : ولكنكم تخليتم عن الشاه في ايران .. رغم ان الشاه كان من اقوى حلفاء امريكا .. حتى ان موقفكم هذا غير استراتيجيات كثيرة .. واعطى قوى ضعيفة وجودا زائفا تدعى به القوة ..

قال : ان الموقف في ايران يختلف تماما عن الموقف في الشرق الاوسط .. امريكا لا تقوم بفرض حاكم معين على شعب لا يريده .. ذلك ان الشعب هو الذى يختار حاكمه .. وامريكا لا تتدخل في هذه المسألة ولكن اذا هددت سيادة دولة من دولة اخرى تابعة للنفوذ السوفيتي فان امريكا ستتدخل بلا شك .. سواء كان هذا التهديد من طريق اثيوبيا او اليمن الجنوبية او الجماعات الشيوعية المتطرفة

فى المنطقة .. هذا تهديد لسيادة دولة .. وتهديد سيادة الدولة شيء . واختيار شعب لحاكمه شيء مختلف تماما .. واعود فاكرر المسألة محتاجة الى شيء من الصبر .. ومعالجة الامور بحكمة ..

الخلافات بين أمريكا والسعودية

قلت : اذا كان هذا هو الموقف .. هل تستطيع ان تفسر لى سر اذاعة تقريرين .. فى هذا الوقت بالذات .. كان لاذاعتهما ما اعتبرته المملكة العربية السعودية ماسا بعلاقاتها بامريكا .. وربما لهما دخل فيما يحدث .. التقرير الاول عن الاسرة المالكة فى السعودية .. والتقرير الثانى عن احتياطى البترول السعودى وانه سينتهى خلال ٢٥ سنة او نحو ذلك كما جاء فى التقرير ..

قال : ان لهذا قصة طويلة .. ولكننى لن اتحدث عنها وليس هناك شك فى ان هناك اخطاء .. ولا يوجد احد فى هذه الدنيا بلا اخطاء ..

ولكن المهم الا تمضى فى هذا الطريق .. وهناك اكثر من عمل يتم الان لتهدئة الموقف .. وهناك اتصالات مستمرة .. وسوف يعود التعاون مرة اخرى فى المنطقة من اجل السلام .

واخيرا .. فنحن نؤكد للرئيس السادات انه قام بعمل جليل من اجل السلام .. وانه ان كان قد حصل على جائزة نوبل لمبادرته فى سبيل السلام فانه يستحق هذه الجائزة بجدارة مرات ومرات على ما يقوم به الان من اجل السلام .

ونحن نقول لشعب مصر وللرئيس السادات ان لكم اصدقاء هنا فى امريكا يجب ان تطمئنوا لهم . وأن هؤلاء الاصدقاء لن يتخلوا عنكم .. وهم مستعدون لتقديم كل ما يستطيعون .. من اجل مصر .. وان المطلوب هو قليل من الصبر .. وهذه الخلافات التى تمر بها المنطقة الان .. ستزول .. وستزول فى المستقبل القريب ..

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبـــــار
التاريخ: ٢٣ / ٥ / ١٩٧٩

خبـــير بريطـــانى يؤكد:

اقتصاد مصر لن يتأثر بالمقاطعة العربية

اكبـــر بنوك المانيـــا يطالب بالاســـتثمار فى مصـــر

أكد اللورد سلسرون رئيس لجنة التجارة للشرق الاوسط فى بريطانيا ان المقـــاطعة الاقتصادية العـــربية لن تؤثر على الاقتصاد المصرى .. كما انها لن تؤثر على نجـــاح المشروعات الاســـتثمارية ، العربية البريطانية .

وفى نفس الوقت اصـــدر بنك (كومرز) الالمانى الغربى ويعتـــبر ثالث بنك فى المانيا الغربية كتيبـــا يؤيد زيادة الاستثمارات الخـــاصة فى مصر .

واكد البنك ان مصر تعد احدى الاسواق الهامة فى الشرق الاوسط وان المعونة الاقتصادية والمالية التى تحصل عليها مصر من الدول الغربية

بعد اتفاق السلام ستفتح افاقـــا جديدة امام الاقتصاد المصرى .

وصرح اللـــورد سلسرون رئيس لجنة التجارة للشرق الاوســط فى بريطانيـــا بأن بلاده لا تـــرى فى المقاطعة الاقتصادية العربيـــة لمصر اى تأثير على النظام الاقتصـــادى المصرى .

وقال ان سحب الاستثمـــارات العربية من مصر لن يؤثر على نجاح المشروعات الاستثمـــارية المصرية البريطانية نظرا لان الاستثمـــارات الثنائية افضل من الاستثمـــارات متعددة الجنسية التى تتعثر احيانا .. واكـــد ان المشروع المدروس يستطيع ان يجلب الاســـتثمارات والتمويل من اى مكان فى العـــالم

واشار الاقتصادى البريطانى الى ان مصر تختلف من الاقطار العربية الاخرى بأنها سوق متنوع غـــزير الطلب والاستهلاك سريع الامتصاص للسلع والخدمات كما انها ســـوق وسيط للاستثمارات وصناعـــات التجميع ..

وقال ان رجال الاعمال البريطانيين يركزون جهودهم على الســـوق المصرية .. وقد زارت القاهرة اربع بعثات تجارية من خلال الفترة من يناير الى ابريل الماضى وهنـــاك خمس بعثات اخرى ستزور مصر فى نهاية العام الحالى ..

وكان اللورد سلسرون قـــد زار مصر على رأس بعثة تجارية خلال الفترة من ١٨ الى ٢٦ ابريل الماضى وهو بالاضافة لرئاسته للجنـــة التجارة للشرق الاوسط فهو احد المديرين البارزين لمجموعة (ميدلاند) اكبر البنوك البريطانية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــــرام
التاريخ: ٢٤ / ٧ / ١٩٧٩

■ وكالة التنمية الدولية :

٢ مليـــــار دولار سـنويا لمصر خلال السـنوات القادمة

واشنطن في ٢٣ – ا.ش.ا – ذكر اليوم جوزيف ويلير الذي يرأس برنامج الشرق الادنى في وكالة التنمية الدولية أن الولايات المتحدة تقوم في مصر بأكبر جهد للتنمية الاقتصادية تبذله حتى الان حتى أنه يعتبر اكبر من مشروع مارشال والبرنامج الاقتصادي الفيتنامي .

وقال ويلير « اننا نقوم الان بتقديم ٥ر١ مليار دولار سنويا لمصر » .

وقال ويلير أن اجمالي الايرادات الاجنبية التي ستقدم الى مصر خلال السنوات القادمة قد يصل الى حوالي ٢ مليار دولار سنويا . وأن تدفق هذه المعونة التي تبلغ ٢ مليار دولار الى مصر بصورة ثابتة يمد مساهمة ملموسة في التنمية الاقتصادية في مصر .

واضاف أن ايرادات النقد الاجنبي الرئيسية لمصر هي التحويلات النقدية للمصريين العاملين في الدول الاخرى ومن مجالات السياحة وبيع البترول وايرادات قناة السويس فضلا عن ايرادات تسويق صادرات القطن .

واعرب ويلير عن اعتقاده بأن هذه المصادر الاربعة قد تدر على مصر « ٥ مليارات دولار في عام ١٩٧٩ » .

كما يتوقع ويلير أن تحرز مصر تقدما هاما خلال السنوات الخمس القادمة في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل والموانى .

وقال ويلير ان نتائج الاستثمارات الضخمة التي يتم برمجتها وامدادها لمصر تمضى قدما

١٩٥٤٨

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: القبس
التاريخ: ٢٧ / ٧ / ١٩٧٩

١٢ بليون دولار تنعش الاقتصاد المصري
رأس المال الأجنبي جبان والانفتاح الاقتصادي غير كاف

جرت محاولات جديدة لانعاش الاقتصاد المصري عن طريق اتخاذ عدة اجراءات هدفها رفع القيود التي لا تزال مفروضة على الاستثمارات الخارجية والملكية الخاصة ، وقدمت الاقتراحات الخاصة بهذه الاجراءات الى مجلس الشعب في ٩ يوليو الحالي .

وتهدف الاجراءات الجديدة الى حل بعض المشاكل الاقتصادية المستعصية المتعلقة بالعملة ، وقال الرئيس السادات ان بلاده بحاجة الى ٢٠ بليون دولار على شكل استثمارات خارجية خلال السنوات الاربع المقبلة ، كما انها بحاجة الى ١٢ بليون دولار لانعاش الاقتصاد في الداخل .

وقال انه اذا اعيدت جدولة ديون الاتحاد السوفيتي وتحقق هذان الهدفان في وقت واحد فان بلاده سوف تشهد فترة انتعاش اقتصادي لم تشهدها منذ عقود .

ولكن وضع الاقتصاد المصري لا يفسح مجالا للتفاؤل الى هذا الحد ، والاحصائيات الاخيرة تشير الى مشكلة كبيرة جديدة هي نسبة الناتج القومي التي تخصص للاستهلاك الخاص .

فقد تراوحت نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج القومي بين ٦٧ر٤٤ ٪ و ٦٤ر٥٥ ٪ خلال عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ وفي بعض السنوات ، مثل عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ زادت هذه النسبة بمعدل ٦ر٤٩ ٪ مقابل زيادة في الانتاج القومي تعادل ٥ر٤٣ ٪ وهذه النقطة تعني ان مصر بحاجة الى العملة الخارجية لان عملية تكوين راس المال قد تعرضت للاعاقة بسبب ذهاب بعض المصادر الى الاستهلاك الخاص وقد حدث تحسن ضئيل في نسبة الانتاج القومي التي تخصص لتكوين راس المال ، فارتفعت هذه النسبة من ١١ر٩ ٪ الى ١٢ر٧٤ ٪ خلال عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ ومع ذلك فان هذه النسبة تظل ضئيلة جدا بالنسبة لبلد كمصر .

واحدى نقاط ضعف الاقتصاد المصري هي ان الزيادة في الناتج القومي خلال عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ جاءت من زيادة تدفق الاموال المحلية ، بمعنى اخر ان الدولة لم تكن تخلق غنى حقيقيا ..

وزيادة تدفق الاموال خلال هذه الفترة ارتفعت الى ٩١ر٩٧ ٪ ، وبالرغم من

ان حجم الصادرات ازداد بعد عام ١٩٧٢ مع حدوث زيادة ملحوظة على اسعار القطن فان الحجم الحقيقي للصادرات انخفض بمعدل ١٨ ٪ ، في عام ١٩٧٤ عن عام ١٩٧٠ ، وهذا مثال واضح على البلد الذي تعتمد في صادراتها على ناتج واحد هو القطن ، ذلك لان نسبة هذا المنتوج في صادرات مصر تعادل ٤٠ — ٥٠ ٪ .

وفي لب هذه المشكلة تكمن الزيادة المضطردة في عدد السكان والتي بلغت ٢ر٢ ٪ سنويا .

من الناحية الاقتصادية نستطيع أن نقول انه بالرغم من انه حدثت زيادة في الناتج القومي خلال عامي ١٩٧٠ — ١٩٧٤ تعادل ١٥ر٢٤ ٪ فان الزيادة في معدل دخل الفرد لم تزد سوى بنسبة ٦٣ر١٣ ٪ مما جعل دخل الفرد في مصر يصل الى ١٠٠ جنيه فقط وحيث ان ما يزيد عن نصف السكان دون الرابعة عشرة من العمر فان ذلك يدل على ضرورة تكثيف الجهود للتنمية الاقتصادية .. ومع ذلك فان المجال ضيق جدا دون تحقيق ذلك بالوسائل التقليدية العادية والتي تتلخص بزيادة الصادرات .. وفي السنة الماضية كان العجز في التجارة الخارجية يعادل ٦٦ ٪ من الناتج القومي مقابل ٣٠ ٪ عام ١٩٧٤ ، و ١٦ ٪ عام ١٩٧٢ .

وما ينبغي على الرئيس السادات ان يفعله هو زيادة نسبة الاستثمار في الصناعة (كانت بمعدل ٣٠ ٪ من الناتج القومي في السنة الماضية) وفي الزراعة (كانت بمعدل ٣٥ ٪ من الناتج القومي في السنة الماضية) ..

وهذه المهمة لن تكون سهلة على الاطلاق ، خاصة وان احد كبار الاقتصاديين في وزارة الخارجية الامريكية اشار مؤخرا بان مشكلة الاستثمار في مصر ما زالت محوطة بالعديد من المخاطر الاقتصادية وغيرها وقد أدى الانفتاح الاقتصادي الذي اعلنه السادات عام ١٩٧٤ الى اجتذاب بعض شركات النفط العالمية الى مصر..

ولكن هذه الشركات كان ينقصها الحماس .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٩

المانيا الاتحـــادية تبحث زيــادة القروض لمصــــر لتمــويل خطــة التنميــة

أعلن السيد أوفرجلد وزير التعاون الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية أن حكومته ستبحث زيادة القروض التى ستسهم بها فى تمويل مشروعـــات المــرافق والاسكان وزيادة الانتاج الزراعى : وذلك بناء على طلب الحكومة المصرية .

وصرح الوزير الالمانى ــ فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مساء أمس قبل سفره عائدا لبلاده ــ بأن زيادة ألمانيا للقروض المقدمة لمصـــر يعكس التقدم الملحوظ فى الاقتصاد المصرى خاصـــة بعد توقيع اتفاقية السلام .

وأكد الوزير أن القروض التى قدمت لمصر حتى نهاية العـــام الحالى والتى تبلغ ٩ر١ بليون مارك قد اســتخدمت مصر منها ١ر١ بليون حتى الان ، وهو ما يعنى أن معدلات تنفيذ المشروعات يمضى وفقا للجداول الزمنية المحددة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٩

تقرير كامل عن نتائج اجتماعات المجموعة الاستشارية الدولية فى باريس :

مـــاذا تعنى شـــــهادة الثقـــة الدوليـــة التى منحهـــا المؤتمـــــر فى ختـــام اجتمـــاعاته .. للاقتصــــــــاد ، المصــــــــــرى ؟

شهادة الثقة الدولية تؤكد نجاح سياسات الاصـــلاح المـــالى والاقتصـــــــادى والاطمئنان الى قدرة مصر على زيـادة معـــدلات التنميـة

التساؤل الذى دارحوله نقاش المراقبون فى العاصمة الفرنسية خلال الايام الماضية هو : كيف تمكن الاقتصاد المصرى عام ١٩٧٩ من أن يحصل على ذلك القدر الكبير من ثقة الدول الصناعية الكبرى والهيئات والمنظمات الدولية خلال الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية الدولية ؟ ! .

ويرجع السبب الرئيسى للتساؤل والنقاش الواسع الى المقارنة بالاوضاع والمشكلات التى عاش فيها الاقتصاد المصرى خلال الاجتماع الاول للمجموعة الاستشارية الذى عقد فى باريس عام ١٩٧٧ . وكان تحليل المراقبين يومها يدور حول صعوبة الموقف المالى والاقتصادى لمصر وحجم المشكلات الضخمة التى يعانى منها والصعوبات التى تعترض الطريق للحل .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٩ اختلفت الصورة بشكل جذرى على مواصلة دعم الاقتصاد المصرى محل عدم الاطمئنان وأكدت جميع الدول والهيئات والمنظمات المشاركة فى المجموعة الاستشارية عزمها على مواصل دعم الاقتصاد المصرى وقدرته على تحقيق معدلات تنمية ملائمة مع تزايد اعتماده على قدرته الذاتية لتمويل التنمية .

كيف ؟ ..

●● خلال عام ١٩٧٧ كان الاقتصاد المصرى داخل دائرة الخطر بعد ان انهكه الانفاق العسكرى الضخم التى بلغت قيمته فى عشر سنوات مالا يقل عن ٢٠ مليارا من الجنيهات وانعكس ذلك على :

● تدهور حالة المرافق والخدمات العامة الى ما يقرب من مرحلة الشلل

● جمود الهيكل الانتاجى وتدهوره بسبب نقص التمويل الخارجى اللازم لاستيراد المعدات والالات وقطع الغيار والمواد الاولية وترك مشروعات تحت التنفيذ دون أن تدخل مرحلة الانتاج انفق عليها مئات الملايين من النقد المحلى والاجنبى وتحتاج لعشرات الملايين حتى تدور ماكيناتها .

● متأخرات ديون مستحقة للعالم الخارجى فى شكل اقساط وفوائد تبلغ ١٠٠٠ مليون دولار لا تستطيع مصر ان تقوم بسدادها وبالتالى لا تجد من يقرضها . والنتيجة اللجوء للاقتراض قصير الاجل والتسهيلات المصرفية التى تراوحت أسعار الفائدة بالنسبة لها بين ١٨ و ٢٠ ٪

● ان الاقتراض من الخارج يستهلك الجزء الاكبر منه لاستيراد احتياجات الشعب من السلع الاستهلاكية والغذائية الاساسية وبذلك اصبح الاقتراض عبئا على الاجيال المقبلة بدلا من أن يتجه لمشروعات التنمية ..

●● وفى عام ١٩٧٩ دخلت مصر الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية الدولية وأوضاعها تختلف :

● وصول ميزان المدفوعات المصرى لمرحلة التوازن عام ١٩٧٩ بالرغم من توقف الدعم والمساعدات العربية كما أكد عبد الشكور شعلان المدير التنفيذى لصندوق النقد للشرق الاوسط . ويعنى ذلك أن القروض الخارجية المتاحة لمصر وتدفقات الاستثمارات فى مشروعات الانفتاح والتمويلات الخارجية للمصريين والزيادة فى عائدات البترول والسياحة وقناة السويس قد غطت الفجوة فى ميزان المدفوعات ووصلت به الى مرحلة التوازن .

● ان توازن ميزان المدفوعات تم بشروط فى صالح الاقتصاد المصرى حيث أن القروض المتاحة كما أعلن الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى ورئيس وفد مصر للاجتماعات — ٨٠٪ منها قروض طويلة الاجل و ٢٠٪ منها قروض متوسطة الاجل والجزء الاكبر منها بشروط ميسرة تقضى بفترات سماح تصل الى ١٠ سنوات وفترة سداد طويلة تمتد الى ٣٠ سنة ونسب فائدة مخفضة تبلغ فى بعض الحالات ٧٥ر٠ ٪ كما ان التدفقات الخارجية للاستثمار فى الداخل تمثل طاقة انتاجية مضافة للاقتصاد المصرى .

● وانتقل الاقتصاد المصرى بذلك من مرحلة كان لا يجد فيها من يقرضه واذا وجد المقرض فانه يفرض أسعار الفائدة العالية وشروط السداد الى المرحلة التى يختار فيها بين القروض المقدمة اليه ويفاضل لقبول الاحسن من حيث الشروط والتسهيلات . وتشير تقديرات صندوق النقد الى أن القروض المتاحة لمصر خلال العام القادم تزيد عن احتياجاتها بنحو ٢٧٥ مليون جنيه وان الفائض من ميزان المدفوعات قد يرتفع من ذلك الرقم فى ضوء توقعات الزيادة العالمية فى أسعار البترول .

● نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى المتمثل فى زيادة عدد المشروعات الموافق عليها من هيئة الاستثمار الى اكثر من ١٠٠٠ مشروع من بينها ٧٠٠

مشروع دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي اجمالي استثماراتها نحو ٢ مليار جنيه .

● قيام القطاع الخاص المصري بدور اكبر في عملية التنمية وشعوره بالاطمئنان . وقد بلغت قيمة القروض التي حصل عليها من الجهاز المصرفي خلال عام ١٩٧٩ نحو ٥٠٠ مليون جنيه بعد أن كان يحجم في المرحلة السابقة عن النشاط ويتخوف من الاقتراض .

● تحرير التجارة الخارجية لمصر من خلال التوسع في نظام التراخيص المفتوحة للاستيراد والتصدير وتعديل نظام أسعار الصرف بالعملات الاجنبية والاخذ بنظام السعر التشجيعي الموحد واتخاذ اجراءات انشاء سوق المال في مصر بصورة حقيقية .

● البدء في تنفيذ خطط اقتصادية تضمن الحل الشامل للمشاكل القومية في مجال المرافق والخدمات وكافة مشروعات البنية الاساسية وبدايةذلك اتفاق اصلاح شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكيةالبالغ قيمتها ١٨٠٠ مليون دولار والخطط التي تضعها الحكومة حاليا للحل الشامل لمشكلة الاسكان .

● منح وحدات القطاع العام حرية الحركة والتصرف ومرونة المعاملات والتوسع في نظم اللامركزية للمحليات والتفويض في اتخاذ القرارات بما يضمن سرعة الانجاز ورفع كفاءةالعمل في وحدات الانتاج ومواقع الخدمات

ولكن هل تكتفي دول العالم لكي تصدر شهادة الثقة الدولية فيالاقتصاد المصري بأن تتأكد مما تحقق بالفعل .. أم أن الثقة تحتاج أيضا الى مناقشة خطوات المستقبل للاصلاح ؟!

لقد تقدم الوفد المصري للاجتماع للمجموعة الاستشارية خطط التنمية والبناء للمستقبل من خلال مشروعات محددة وبرامج مرتبطةبخطط زمنية ومقترحات للاصلاح المالي والاقتصادي . وقد حدد الدكتور حامد السايح رئيس الوفد المصري تصورات مصر للمستقبل من خلال :

● القدرة على تخفيض العجز في الموازنةالعامة للدولة من ٩ر٦٪ مقارنا باجمالي الناتج القومي عام ١٩٧٩ الى ٧ ٪ فقط عام ١٩٨٠ وبذلك ينخفض العجز من ١٢٠٠ مليون جنيه الى أقل من ١١٠٠ مليون جنيه .

● اتخاذ خطوات لاعادة توزيع الدخل القومي لصالح القاعدةالعريضة من المواطنين من خلال ترشيد الدعم السلعي لضمان وصوله لمستحقيهومنح اعانة غلاء لمحدودي الدخل وكذلك ضمان حصول الدولة على حقها من الضرائب والجمارك .

● تصحيح هيكل الفائدة خلال المرحلة القادمة بما يضمن تدعيم العملة المحلية في سوق المال في مواجهة العملات الاجنبية ووضع سياسة للاقراض المصرفي تشجع على التنمية في القطاعات الحيويةمثل الاسكان الشعبي والاقتصادي واستصلاح الاراضي ومشروعاته الامن الغذائي وتشجيع الصناعات الحرفية والتعاونيات .

كل هذه العوامل كانت وراء اعلان منير بنجنك نائب رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير المشرف على تنظيم الاجتماعات لثقته في قدرة الاقتصاد المصري على تنفيذ خطة التنمية الخمسية ٨٠ — ١٩٨٤ برغم طموحها واستثماراتها الضخمة البالغة نحو ٢٤ مليار جنيه .

وهذه المؤشرات الايجابية أيضا كانت وراء اعلان عبد الشكور شعلان أن صندوق النقد الدولي سيقدم لمصر قرضا لدعم ميزان مدفوعاتها قيمته ١١٠٠ مليون دولار يعتبر أكبر قرض يقدمه الصندوق لدولة من دول العالم الثالث .

وأهمية قروض صندوق النقد الدولي أنها تعني في نفس القروض بالنسبة لكافة المنظمات والهيئات الدولية وأسواق المال العالمية سلامة الاوضاع الاقتصادية للدولة التي تحصل على القرض والثقة في قدرتها على النجاح

وعلى المستوى العالمي تدخل مفاوضات الصندوق وشروطه في دائرة الاصلاحات الاقتصادية الجذرية التي تهيء مناخا لصالح التنمية السريعة والكثير من الدول لا تستطيع بحكم ظروفها القيام بهذه الاجراءات الاصلاحية ولذلك لا تنجح مفاوضاتها مع الصندوق

وتعتبر المراجعة الاقتصادية الدورية التي يقوم بها خبراء الصندوق لاقتصاديات الدول التي يتعامل معها من أهم المؤشرات المالية والاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات والبنوك والدول والهيئات والمنظمات الدولية في تقرير علاقاتها المالية والاقتصادية مع هذه الدولة من هنا تأتي أهمية الاتفاق مع صندوق النقد :

الخطة الخمسية :

كانت مشكلة مصر دائما مع المجموعة الاستشارية وفي معظم المفاوضات الاقتصادية عدم وضوح معالم الخطة والافتقار الى المشروعات المدروسة التي يمكن أن يدور حولها البحث والنقاش لتقرير امكانيات المساهمة في تمويلها .

تقدمت مصر للمجموعة الاستشارية بخطة متكاملة للتنمية الخمسية [٨٠ ــ ١٩٨٤] تضمنت استثمارات الخطة والمطلوب تدبيره من النقد الاجنبي والمحلي وامكانيات ذلك واحتياجات القطاعات تفصيليا . وتضمنت الخطة قائمة كاملة بالمشروعات مقسمة على القطاعات وجاهزة للنقاش مع الاطراف الراغبة في التعاون مع مصر لتمويلها وأعدت مصر دراسات جدوى اقتصادية مبدئية لكل مشروع تشمل انتاجه وتكاليفه واستثماراته ومواصفاته

وقد وضعت مصر اولويات للمشروعات المطلوب المساهمة فيها تأتي في مقدمتها مشروعات الزراعة والغذاء لان مصر تستورد ٧٥ ٪ من احتياجاتها الغذائية من الخارج وتحصل مصر على نسبة عالية جدا من التجارة العالمية للحبوب تبلغ ١٠ ٪ من اجمالي هذه التجارة

ويقول الدكتور حامد السايح أن تجارة الحبوب في العالم يصل حاليا حجمها الى ٥٠ مليون طن ينتظر أن ترتفع خلال السنوات القادمة الى ١٧٥ مليون طن مع احتمالات عجز عالمي متزايدة ولذلك لابد ان تسعى مصر لرفع نسبة اعتمادها على انتاجها المحلي

وقد عرض المهندس محمد داود وزير الزراعة خطط زيادة انتاجية الاراضي الزراعية الحالية ومشروعات هامة للتصنيع الزراعي واستصلاح الاراضي . وأشار الى الجهود المبذولة خلال عام ١٩٧٩ والتي حققت استصلاحها لنحو ٧٢ ألف فدان جديدة .

وتضمنت الخطة الخمسية التي عرضها الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد استصلاح ٨٢٢ ألف فدان جديدة منها ٢٨٣ ألف فدان في شرق الدلتا وسيناء .

كما عرض المهندس حسب الله الكفراوي خطط الاسكان والتعمير خاصة في مجال انشاء المدن الجديدة وتحويلها الى مراكز مكتفية ذاتيا حضاريا وانتاجيا وطلب مساهمة المجموعة في مشروعاتها وخطط الاسكان التي تستهدف انشاء ٦١٥ ألف وحدة سكنية اجمالي استثماراتها ٢٩٥٣ مليون جنيه معظمها نتاج للقطاع الخاص المصري والاجنبي بالاضافة الى مشروعات المجتمعات الجديدة واستثماراتها ٦٠٠ مليون جنيه وصناعات مواد البناء واستثماراتها

٥٠٠ مليون جنيه .

ولكن ماهى التساؤلات التى طرحتها المجموعة الاستشارية على المفاوض المصرى ورأت ضرورة الاهتمام بوضع حلول عاجلة لها فى اطار خطة التنمية الخمسية ؟ !

مشاكل القروض :

خلال اجتماعات المجموعة الاستشارية تمت تغطية احتياجات مصر من التمويل الخارجى لعام ١٩٨٠ والتى تبلغ ٢ر٥ مليار دولار ولم تعترض المجموعة على احتياجات مصر من التمويل الخارجى خلال الخطة الخمسية والبالغ قيمتها ١٠ مليارات دولار .

ولكن المشاركين فى الاجتماعات كانت لهم استفسارات حول الاجراءات التنفيذية التى تتخذها الحكومة المصرية لسرعة استخدام القروض المتاحة للمشروعات وللاستيراد السلعى من الخارج .

وأوضح الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد أن فترة التأخر فى استخدام القروض انتهت بالفعل والدليل على ذلك ارتفاع معدلات استخدام القروض الخارجية من ٢ مليون دولار يوميا فى عام ١٩٧٧ الى ٣ ملايين دولار فى عام ١٩٧٨ ثم ارتفعت الى ٤ ملايين دولار خلال العام الحالى .

وشرح الدكتور السايح السبب فى تأخر استخدام القروض فى البداية لان القروض بطبيعتها تحتاج الى فترة حتى يتم استخدامها خاصة قروض المشروعات . ومصر بدأت فى الحصول على قروض حقيقية للتنمية اعتبارا من عام ١٩٧٥ وعموما ، فان استخدام القروض يحتاج الى :

- **الانتهاء من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات .**
- **الاتفاق على احتياجات المشروع واعداد المناقصات .**

● **تدبير النقد المحلى اللازم للمشروع**

وفى المراحل المبدئية للتنمية يحتاج ذلك الى بعض الوقت كما أن تنفيذ المشروعات يرتبط بطاقة التشييد والانشاءات للاقتصاد المصرى وقد ارتفعت بالفعل مشروعات المقاولات العاملة الى ٦٥ شركة تمت الموافقة عليها فى ظل قانون الاستثمار وبدأت العمل بمعدات حديثة وآلات وأساليب حديثة .

وتم بالاضافة لذلك ربط ميزانية النقد الاجنبى والخطة بالموازنة العامة للدولة لحل مشكلات تدبير النقد المحلى اللازم للمشروعات .

ويقول الدكتور السايح مطمئنا المجموعة الاستشارية ان هذ الاجراءات هى التى مكنت الحكومة من الارتفاع بمعدلات استخدام القروض الاجنبية وهى التى ستمكنها أيضا خلال السنوات القادمة للخطة من الارتفاع بصورة أكبر خاصة مع بدء تنشيط سوق المال فى مصر ونشاط البنوك الوطنية ومساعدة البنوك الاجنبية والبنوك المشتركة والتى بلغت ٤٠ بنكا بالاضافة الى شركات الاستثمار .

الاعتماد على النفس :

وكان السؤال التالى حول قدرة الاقتصاد المصرى الذاتية على تمويل جزء متزايد من احتياجات التنمية وخاصة النقد المحلى وقدرة مصر على تدبير احتياجات الاستيراد الخارجى من السلع الغذائية والاستهلاكية اللازمة للاستهلاك .

وجاء رد الوفد المصرى مشجعا فى ضوء أرقام الصادرات السلعية وتوقعاتها والزيادة المستمرة فيها والتى تبلغ نسبتها ١٥ ٪ خلال عام ١٩٨٠ بالاضافة الى صادرات البترول وعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وايرادات السياحة

واتفق الوفد المصرى مع المجموعة الاستشارية على أن الحفاظ على معدل الزيادة من صادرات البترول يستدعى ترشيد استخدامه والبحث عن مصادر بديلة للطاقة من خلال الغازات الطبيعية وتوليد القوى الكهربائية والطاقة الشمسية بالاضافة الى تكثيف البحث من اكتشافات بترولية جديدة .

خاصة وان ايرادات البترول ارتفعت من ٦٠٠ مليون دولار فى عام ٧٧ الى ٧٣٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٨ ثم الى تقديرات العام الحالى تبلغ ٩٦٠ مليون دولار وتوقعات العام القادم تتراوح بين ١٢٥٠ — ١٥٠٠ مليون دولار .

تنظيم الاسرة :

ويأتى دور التحدى الرئيسى الذى ركزت عليه المجموعة الاستشارية الدولية ودار حوله جدل مكثف خلال جلساتها التى استمرت لمدة يومين وهو تنظيم الاسرة فى مصر للحد من معدلات الزيادة العالية فى السكان والتى تهدد كافة جهود التنمية المبذولة وتضع عقبات جديدة امامها لانها تحول معدلات التنمية الى مجرد زيادات لمقابلة الارتفاع فى عدد السكان .

طالبت المجموعة الاستشارية ووافقتها مصر بضرورة وضع برامج تفصيلية لتنظيم الاسرة والتنسيق بين مختلف الاجهزة العاملة فى هذا المجال وتدبير الاعتمادات اللازمة لذلك بالاتفاق مع دول المجموعة الاستشارية والبنك الدولى .

وقد عرض الدكتور ممدوح جبر وزير الصحة على المجموعة تشخيصا متكاملا للمشكلة السكانية فى مصر وتوقعاتها فى المستقبل وتم الاتفاق على تنظيم لقاء تشترك فيه دول المجموعة تعرض مصر خلال البرامج التفصيلية لحل المشكلة والتمويل اللازم لتنفيذها .

ويشير الدكتور حامد السايح أن توقعات الزيادة المطلوبة فى فرص العمل حتى سنة ٢٠٠٠ فبلغ ٨ ملايين فرصة عمل جديدة تعنى مشروعات تبلغ استثماراتها عشرات المليارات من الجنيهات وقد يكون ذلك فوق طاقة الاقتصاد المصرى وخلال سنوات الخطة الخمسية فقط مطلوب تدبير ٢ر٢ مليون فرصة عمل منها ٦٠٠ ألف فرصة عمل للنساء . كما أن ذلك يمثل عبئا شديدا على التعليم والتدريب وهى أيضا مشكلة تعانى منها مصر .

التعليم والتدريب :

وتناولت الايضاحات ايضا نظم التعليم والتدريب فى مصر وضرورة تطويرها بحيث تتلاءم مع احتياجات التنمية فى مصر من القوى البشرية العاملة فى مختلف القطاعات وخاصة من العاملين الفنيين والحرفيين وكذلك ضرورة رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للعاملين الحاليين للقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة وزيادة انتاجية العامل واستيعابه للفن الانتاجى المتطور

وكانت الاجابة من الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط الذى أوضح أن هناك ١٠٠٠ مليون جنيه استثمارات فى الخطة الخمسية للتدريب والتعليم وأن مصر تشعر بضرورة تطوير نظم التعليم بصورة شاملة والاهتمام بشكل مكثف بانشاء مراكز تدريب على مستوى عال من التجهيز والاعداد .

وأوضح الدكتور حامد السايح أن مصر قررت فى استراتيجية التنمية

للمستقبل تخصيص ٥ ٪ من الناتج القومي سنويا لخطط التعليم والتدريب

اعادة توزيع الدخل القومي :

ثم جاءت التساؤلات حول رفاهية الانسان المصرى بعد الاجابة عن التساؤلات الخاصة بالثقة فى الاقتصاد المصرى لان التنمية فى النهاية هدفها الانسان ورفاهيته ورفع مستوى معيشته

وجاءت اجابة الوفد المصرى من خلال مقترحات الحكومة لاعادة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل عن طريق :

● ترشيد الدعم السلعى بحيث يصل لمستحقيه الحقيقيين وحجبه عن الفئات القادرة ■

● تقرير اعفاءات ضريبية وجمركية للسلع الاستهلاكية والغذائية الاساسية لصالح محدودى الدخل .

● منح اعانة غلاء معيشة للعاملين فى الدولة من أصحاب الدخول المحدودة تراعى اساسا الاعباء العائلية بحيث تقابل الاعانة الجديدة اية زيادات متوقعة فى الاسعار ■

● زيادة كفاءة أجهزة تحصيل الموارد السيادية للدولة خاصة فى قطاعات الجمارك والضرائب بحيث يتحقق هدف التكامل الاجتماعى والعدالة ليدفع كل مواطن حق المجتمع فى أرباحه مع منح محدودى الدخل وخاصة العاملين اعفاءات ضريبية على أجورهم ومرتباتهم وحوافز العمل والانتاج واعفاء اعانة الغلاء بصورة كاملة من الضرائب .

التضخم :

واستكمالا لاجراءات التخفيف عن محدودى الدخل دار الحوار حول معدلات التضخم وما تمثله من مشاكل بالنسبة لارتفاعات الاسعار ■

واوضح الوفد المصرى أن خطة الحكومة تقوم على الترشيد التدريجى للدعم بحيث لا يتأثر محدودوا الدخل وأن تتوازن مع خطوات الترشيد تحسين الاوضاع المادية للعاملين ■

وأشار الوفد الى تأثيرات التضخم العالمى على الاقتصاد المصرى مع اعتماده المتزايد على الاستيراد من الخارج لتمويل احتياجات الاستهلاك الاساسية واحتياجات التنمية المتزايدة

وأوضح الوفد أيضا أن مراحل التنمية الجادة فى بدايتها تعنى انفاقا متزايدا على التنمية تبدأ نتائجه فى الظهور بعد سنوات متعددة ■

المجموعة الاستشارية طالبت أيضا :

● بالاهتمام بحل مشكلات المستثمرين الاجانب ومزيد من التسهيلات للمستثمرين المصريين .

● مع الاهتمام بدراسة آثار مشروعات الانفتاح على توزيع الدخل والثروة فى المجتمع المصرى ■

وكانت الاجابة من الوفد المصرى ان كل هذه العوامل محل دراسة شاملة لان الهدف من وراء كافة السياسات الجديدة هو تحقيق الرفاهية لمجموع الشعب المصرى مع ترك الابواب مفتوحة للربح أمام انشطة القطاع الخاص بشرط واحد هو سداد حق الدولة من الضرائب .

شهادة الثقة الدولية فى الاقتصاد المصرى من خلال المجموعة الاستشارية تعنى شيئا اساسيا أن الاقتصاد المصرى تجاوز فعلا مرحلة الخطر ودخل الى مرحلة الاطمئنان على مستقبل التنمية .

كما قال منير بنجيلك فى المؤتمر الصحفى الختامى للمجموعة الاستشارية لقد انتهت مشكلة مصر مع السيولة النقدية من العملات الاجنبية وعلى الاقتصاد المصرى أن ينظر للمستقبل من خلال خطط متكاملة تركز على حل المشكلات القومية الاساسية ■

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١ / ٢ / ١٩٨٠

يهمــــــدوء

بقلم : ابراهيم نافع

الحقيقـــة كامـلة

فى قضية الودائع العربية فى مصر

فى اليوم التالى للخطاب الساخن الذى ألقاه الرئيس أنور السادات فى الاسبوع الماضى ، بعث الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الى السيد عبد الشكور شعلان مدير عمليات صندوق النقد الدولى للشرق الاوسط ، يطلب منه ايفاد بعثة من خبراء الصندوق لتحديد الطرق والوسائل التى سيتم على أساسها قيام البنك المركزى المصرى بسداد الفوائد على الودائع الحكومية للدول العربية المودعة لدى البنك المركزى والتى تبلغ حوالى ٢٢٢ مليون دولار ..

والهدف من ذلك بوضوح هو تأكيد سياسة مصر المعترف بها لدى كافة الاسواق العالمية وهى انها من أبرز دول العالم الثالث التى توفى بالتزاماتها وتسدد ديونها حتى فى أحلك الازمات التى تمر بها .. ومصر مشهود لها انها حتى لو تأخرت قليلا عن السداد خلال السنوات العجاف ، فانها ظلت تحترم تعهداتها وكل ما يترتب عليها .. وكذلك تأكيد مصر انها وضعت سياساتها المالية والاقتصادية لتنفذ ، وانها عندما أخذت بفلسفة جديدة قوامها الانفتاح على العالم ، والانطلاق الى آفاق أرحب وأوسع ، فانها فعلت ذلك على أساس انها سياسة ستستمر ، وليست سياسة موقوتة !! .. وأخيرا وهو الاهم انه بالاتفاق

مع صندوق النقد الدولى حول سداد هذه الفوائد فان التهمة الكاذبة التى وضعتها بعض الدول العربية امام مجلس ادارة الصندوق تصبح غير ذات موضوع ، لان وظيفة صندوق النقد الدولى هى التاكد من احترام الدول الاعضاء فيه لالتزاماتها بالنسبة للعمليات الجارية كسداد الفوائد ، وليس من بين اختصاصاته بحث أو تحديد العلاقات الاخرى بين اعضائه ..

الحقيقة الاساسية هنا تكمن فى أن مصر لم تجمد من بعيد أو قريب الودائع الحكومية لبعض الدول العربية . وقد يكون من المناسب أن نعلن حجم هذه الودائع بكل الوضوح والدقة لتكون الشعوب العربية على علم تام بهذه الارقام ، وحتى لا تضلل بعض حكومات هذه الدول أجهزة الاعلام فيها باستنتاجات لا تمت الى الحقيقة بصلة . نقول بكل الوضوح : ان اجمالى الودائع الحكومية التى تبكى وتتباكى عليها هذه الدول هو ١٩٣٤ر٢ مليون دولار (*) مقسمة على الوجه التالى :

- **٨٣٧ر٥ مليون دولار لمؤسسة النقد العربى السعودى ..**
- **٩٣٧ر١ مليون دولار لبنك الكويت المركزى ..**
- **١٢٧ر٩ مليون دولار لمصرف ليبيا المركزى ..**
- **٣١ر٧ مليون دولار للبنك المركزى العراقى ..**

وكان تجديد هذه الودائع يتم سنويا ، وفقا لخطاب بسيط يتم تبادله بين البنك المركزى المصرى والبنوك المركزية المقابلة .. وكانت مصر دائما حريصة على سداد الفوائد المستحقة على هذه الودائع .

ما الذى حدث اذن ؟!

اختارت مصر طريق السلام وحركت بالايجابية المطلقة قضية الشرق الاوسط التى كانت اولى ثمارها اخراج المحتل الاسرائيلى من اكثر من ٨٠ فى المائة من اراضى سيناء . ووضعت بذلك مبادىء اساسية يمكن تطبيقها على الاراضى المحتلة الاخرى . ونعنى مبادىء الجلاء من جميع الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، وازالة المستوطنات التى اقيمت فى هذه الاراضى ، فى مقابل حق جميع دول المنطقة فى العيش فى سلام . وفى الوقت نفسه فان مصر تكافح حتى هذه اللحظة لضمان الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة لوضع الفلسطينيين على اول طريق الحق فى تقرير مصيرهم .

ذلك كله معناه ببساطة :

□ **سلب بعض الحكام هذه** المنطقة الورقة الازلية التى يستخدمونها فى اللعب بمشاعر شعوبهم ، والتى تبعد هذه الشعوب عن حقيقة ما يجرى فيها من فساد ولهو وحكم بالحديد **والنار** .

□ خوف هؤلاء الحكام من بعض العناصر المتطرفة التى يمكنها استغلال ضعف الامن والامان داخل هذه الدويلات ، وهو خوف دفع هؤلاء الحكام الى الوقوف موقف الرافضين خلافا لما يعتقدونه ويؤكدونه فى اجتماعاتهم المغلقة ، من انهم يباركون ما ذهب اليه الرئيس أنور السادات .

□ هناك من تصور حقدا وكراهية بل حتى جنونا أن فى الامكان ان يحتل الاقزام مكان صدارة الزعامة ، أو أن تحتل بعض الدويلات زعامة العالم العربى والاسلامى .. ضاربين بعرض الحائط مسيرة التاريخ التى تؤكد أن مصر لا تملك أن ترفض زعامة العالم العربى والاسلامى ، ولان ذلك هو قدرها سواء وافقت على ذلك أم أبت ..

وفى ظل هذه الظروف انعقد **مؤتمر بغداد ، وكل قراراته سياط تحاول أن تلهب ظهر مصر وشعب مصر ليركع ويسجد**

طالبا الرحمة .. ضاربين مرة اخرى بعرض الحائط مسيرة التاريخ ، وناسين تحت وطأة الغل والحقد صمود الشعب المصرى وعدم ركوعه الا للخالق الرحيم .

وكان من بين الاجراءات التى تهمنا فى هذا الموضوع :

١ تجميد عضوية مصر فى صناديق التنمية العربية التى تبلغ مساهمات مصر فى رأسمالها حوالى ١٨٠ مليون دولار . وذلك لمنع مصر من الاستفادة من اشتراك هذه المؤسسات المالية فى تمويل مشروعات التنمية التى تساعد على رفع مستوى الشعب المصرى وتخلق فرص العمالة لشبابه من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس . وقد توقفت هذه الصناديق عن تمويل بعض المشروعات مثل مشروع توسيع قناة السويس الذى يعتبر من أهم المشروعات التى تعطى عائدا كبيرا من النقد الاجنبى الذى يساعد مصر فى جميع الاتجاهات التى تهدف اليها

٢ الضغط على بعض الدول الغنية المتقدمة لوقف المساعدات عن مصر ، لكي لا تتعرض هذه الدول لاجراء ما ، بواسطة سلاح البترول

٣ حملة تشويه سمعة مصر النقدية وتسريب اخبار مختلقة عن أزمات اقتصادية طاحنة تواجهها مصر ، وآخرها القضية التى نتحدث عنها اليوم والتى تهدف اول ما تهدف ، الى خلق جو من التشكيك فى قدرات مصر الاقتصادية ، وابعاد المستثمرين المصريين والعرب والاجانب من استثمار اموالهم فى مصر لانها ستجمد هذه الاموال أو تصادرها او تؤممها .

وقد نقول هنا على الفور انه كان فى امكان مصر بالفعل تجميد هذه الودائع وفوائدها لعدة أسباب قوية منها :

□□ استخدام مصر لحقها القانونى والطبيعى المعروف دوليا بالامن الاقتصادى القومى ، وحماية الدولة اقتصاديا

وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق فى صندوق النقد الدولى ضد ايران عندما طلبت سحب حوالى ١٥ بليون دولار دفعة واحدة ، والغريب أن المملكة العربية السعودية وافقت فى اجتماع مجلس الادارة على القرار .

□ ان العالم كله يعلم ان مصر يمكنها استخدام هذا الحق للدفاع عن نفسها ضد العقوبات التى فرضتها عليها هذه الدول والتى تهدف جميعها الى الاضرار بالاقتصاد القومى المصرى وبالتالى بمستوى معيشة المواطن المصرى

□ يفهم المجتمع الدولى ، والهيئات المالية العالمية عدم جدية القرارات الاقتصادية التى تبنى وفقا لامور سياسية متغيرة . كما أن الهيئات الدولية لديها — على سبيل المثال — صورة من خطاب محمد ابا الخيل وزير المالية السعودى الذى يوافق فيه على اعادة جدولة قرضين من قروض السعودية التى تطالب بها الان :

●● الاول : مبلغ وديعة قدرها ٦٢٫٥ مليون دولار واعيدت جدولته على اساس ست سنوات تبدأ من عام ١٩٧٩ .

●● الثانى : قيمة بترول خام كانت مصر قد استوردته من السعودية بعد حرب ١٩٧٣ .. وطالبت السعودية بثمنه وهو ١٧٤٫٦ مليون دولار ، ووافق وزير المالية السعودى على سداده على عشرين قسطا نصف سنوية اى على مدى ١٠ سنوات وبفائدة ٥٪ .

كان من حقنا اذن تجميد هذه الاموال وفوائدها ، ولكننا اخترنا الطريق الصعب وهو الحفاظ على سياساتنا الطويلة المدى والتى من شأنها مساعدة مصر على الانطلاق نحو الرخاء والتنمية لان هناك دولا متقدمة قوية وهيئات دولية محترمة ، تقف معنا ومع شعبنا لبلوغ هذا الهدف . وابتعدنا **عن الترهات والاحكام الوقتية التى تضعنا فى** خطأ كبير كانوا **يرتبون له** ويحلمون به .

ومرة اخرى حتى لا تضلل هذه الحكومات اجهزة الاعلام فيها ، فاننا نقول ان الدول العربية قدمت لمصر فى عام ١٩٧٧ مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار .. وقد تقرر فى ٢٩ اغسطس

١٩٧٨ استمرار هيئة الخليج لتنمية مصر فى إعادة تدوير الفوائد والاقساط المستحقة ، والتى يتم دفعها من الجانب المصرى ، فى النشاطات المنصوص عليها فى الاتفاقية ، لاستخدامها فى مصر ، وبنفس الشروط الميسرة التى تسير عليها الهيئة الان » .

معنى ذلك دون اى غموض او لبس ان مصر يمكنها اعادة استخدام كل ما تسدده من فوائد واقساط للهيئة سواء فى حل مشكلة ميزان المدفوعات او فى اغراض التنمية . ويعنى ذلك ايضا ان مصر يمكنها اقتراض المبلغ كله الذى ستسدده على ١٠ سنوات حوالى مرة ونصف اخرى لان عمر الهيئة وفقا لقرار انشائها هو ٢٥ عاما .

لعله واضح الان ..

انه لم يكن هناك استجداء . ولكننا كنا ننادى بخلق حوار جديد شعاره الاساسى « شركاء فى المصير .. وشركاء فى المصلحة » ..

ننادى بأن الثروة العربيه لابد أن تعود الى الشعوب العربية ، بعد أن قدمت الدم والشهداء والتضحيات .. لان ذلك كله قد تم تقديمه عن رضا كامل لخلق الحرية والتقدم فى المنطقة العربية كلها ، وليس لتقديم الثروات لقمة سائغة لبعض العائلات فى المنطقة .

ان الدول العربية الفقيرة لابد لها أن تطالب الان بحقها الطبيعى والشرعى فى هذه الثروات ، وهذه الدول ستنفقها حتما فى مشروعات تعود على شعوبها بالخير . وكبديل تستخدمه الشعوب الاخرى الشقيقة عندما ينضب البترول .

هذه هى الحقيقة الكاملة لقصة الودائع العربية . والحقيقة الكاملة لاموال هيئة الخليج لتنمية مصر

ابراهيم نافع

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ٦ / ٢ / ١٩٨٠

■ جمــال الناظر يعلن :

لجنة صندوق النقــد الدولى

بدأت مهمــة التحكيم فى الودائع العــربية

مصر قدمت مستندات جدولة سداد الودائع

بدات لجنة خبراء صــندوق النقدالدولى مهمتها فى التحكيم فى الخلاف بين مصر والدول العربية حول مشكلةسحب الودائع العربية [حوالى ٢مليار دولار] من البنك المركزى المصرى .واعلن السيد جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى أن مصر قد قدمتكل المستندات التى تعطيها الحق فى « جدولة » سداد هذه الودائع حتىمنتصــف الثمانينات فى الوقت الذى تطالب فيه الدول العربية بسحب هذهالودائع دفعة واحدة .

وقال وزير الدولة للتعاون الاقتصادىأن مصر قد قبلت تحكيم صندوق النقد الدولى فى هذه المشكلة ، وقــدمتالمستندات الخاصة بوجهة نظرها [؟] وربطت بين موضوعالوديعة ، وموضوعتحصيل استحقاقات مصر فى المنظمات والشركات المالية والمشروعــات التيجمدت الدول العربية عضوية مصر فيها والبالغ استحقاقات مصر فيها ٧٠٠مليون دولار ، وحتى يتولى صــندوق النقد الدولى أيضا تحصيل حقوق مصر

وقال السيد جمال الناظر انه علىالرغم من محاولات الحكومات العربية لزعزعة الثقة فى الاقتصاد المصرى الان حجم المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول ومؤسسات التمويل الدوليةلدعم الاقتصاد المصرى قد حققت تزايدا كبيرا بعد توقيع معاهدة السلام حيثتعدى حجم هذه المساعدات فى عــام ١٩٧٩ مبلغ مليارين من الدولارات ،وسيبلغ فى العام الحالى مليارين و٥٠٠ مليون دولار ، بينما كان حجمها فى

عام ١٩٧٨ مليارا و ٧٠٠ مليون دولار .
وأعلن الوزير أن حجم ما ستحصل عليه مصر من مساعدات اقتصادية خلال سنوات الخطة الخمسية [٨٠ر١٩٨٤] سيبلغ حوالى ١٠ مليارات دولار وهو ما يغطى احتياجات البلاد بالكامل من التمويل الاجنبى اللازم لتنفيذ الخطة الخمسية الطموحة الجديدة الى تبلغ استثماراتها حوالى ٣٠ مليار دولار .
وقال وزير الدولة للتعاون الاقتصادى ان الدول العربية قد قصدت من اثارة هذه المشكلة الاساءة الى سمعة مصر وقدرتها الاقتصادية خاصة بعد أن فشلت كل المحاولات التى جرت بعد توقيع اتفاقية السلام لتغيير سياسات الدول الصديقة الخاصة بدعم الاقتصاد المصرى
وأضاف السيد جمال الناظر أن فشل هذه المحاولات قد وضح فى التأييد الكبير لمصر والشهادة التى قدمتها الدول ومؤسسات التمويل الدولية حول سلامة المسار الاقتصادى المصري فى اجتماعات المجموعة الاستشارية الاخيرة فى باريس
وروى السيد جمال الناظر فى حديثه قصة الودائع العربية فى مصر منذ بدايتها وقال انها تنقسم الى ثلاثة أنواع ودائع حكومية وهى مودعة فى البنك المركزى المصرى وقيمتها أقل من مليارى دولار بقليل وهى مودعة من السعودية والكويت وليبيا والعراق . وقروض حكومية مقدمة من الحكومات والصناديق العربية . ومساهمات للقطاع الخاص العربى فى مشروعات مشتركة فى مصر .
وقال وزير الدولة للتعاون الاقتصادى انه بالنسبة لاتفاقيات القروض العربية لمصر فقد أوقفت الدول العربية منذ توقيع اتفاقية السلام استخدامها . وكان قد تبقى منها مبلغ ١٨٠ مليون دولار قروض مقدمة من الحكومات والصناديق العربية لاستكمال مشروعات التنمية فى مصر ، وأمكن لمصر تعويض هذا المبلغ من الدول ومؤسسات التمويل الدولية الصديقة

واستمر العمل فى هذه المشروعات
وتحدث السيد جمال الناظر عن الوديعة العربية فى البنك المصرى والتى تبلغ مليارين من الدولارات وهى موضوع المشكلة . وقال أن الجدول الاصلى لهذه الوديعة ينص على سداد جزء منها عامى ٧٩ ، ١٩٨٠ والجزء الاخر يستمر سداده حتى عام ١٩٨٣ .
وقال السيد جمال الناظر انه كان هناك اتفاق شفوى بين مصر والدول العربية صاحبة هذه الودائع منذ عام ١٩٧٧ على عدم المطالبة بهذه الودائع لحين قدرة مصر على الوفاء بها حيث أن هذه الودائع بالصفة الاولى ودائع لدعم الاقتصاد المصرى وليست ودائع تجارية . وقال أن مصر أستمرت فى سداد فوائد هذه الودائع حتى نهاية عام ١٩٧٨ وبلغت هذه الفوائد فى عام ١٩٧٨ وحده أكثر من مائة مليون دولار .
وقال السيد جمال الناظر فى حديثه عن قصة الودائع العربية انه فى عام ١٩٧٩ وبعد توقيع معاهدة السلام اتخذت الدول العربية قرارات من جانب واحد بوقف تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بينها وبين مصر ، كما اتخذت قرارات من جانب واحد ايضا بتعليق عضوية مصر فى منظمات مالية ومشروعات مشتركة يبلغ عددها ٢٤ منظمة وشركة ويبلغ حجم مساهمات مصر فيها ٧٠٠ مليون دولار وعندما طلبت هذه الدول العربية سحب الوديعة المودعة فى البنك المركزى المصرى من قبل السعودية والكويت وليبيا والعراق دفعة واحدة بهدف احراج مصر وزعزعة الثقة فى الاقتصاد المصرى ، لم تجمد مصر هذه الوديعة ، وانما قيدت السحب منها لسببين الاول مخالفة هذا الطلب للاتفاقيات المبرمة بشأن سداد هذه الودائع وفقا لجداول زمنية محددة وللاتفاق السنوى المبرم فى عام ١٩٧٧ بشأن عدم المطالبة بها . ومصر مستعدة

لسداد هذه الودائع ولكن بعد أن يتم التفاوض بشأنها ◘

وأكد وزير الدولة للتعاون الاقتصادى ان السبب الثانى لتقييد السحب من هذه الوديعة ، هو المحافظة على حقوق مصر فى المنظمات المالية والشركات والمشروعات المشتركة التى جمدت الدول العربية عضوية مصر فيها والتى تبلغ استحقاقات مصر فيها حوالى ٧٠٠ مليون دولار لم تقم الدول العربية بسدادها ◘

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٩ / ٢ / ١٩٨٠

■ مدير وكالة التنمية الامريكية يقول أمام الكونجرس :

الاقتصـــاد المصرى يحـــقق نجـــاحا هائلا

زيادة المساعدات لمصر الى ٥ر١ مليار دولار

واشنطن فى ٨ — وكالات الانباء — طالبت الحــكومة الامريكية الكونجرس أمس برفع قيمة المعونات المخصصة لمصر فى العام المالى القادم الى ٥ر١ مليار دولار فى صورة مساعدات اقتصادية وقروض اضافية ، مؤكدة أن الاقتصاد المصرى ينسج الان قصة نجاح كبرى . وان هذا البرنامج للمساعدة الاقتصادية سوف يغطى النفقات المطلوبة لمواصلة جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر .

وقالت وكالة يونايتدبرس للانباء ان هذا البرنامج الذى ينفذ فى اطار صندوق الدعم يمثل أضخم مساعدة اقتصادية أمريكية من نوعها وأشـــارت الى أن برامج المســـاعدة الغربية ستقدم مليار دولار أخرى لتحقيـــق النمو الذاتى للاقتصـــاد المصرى .

وقد أعلن جوزيف هويلر المدير المســـاعد لوكالة التنمية الدولية أمس أن حكومته تزمع كذلك اعتماد مبلغ اضافى قدره ٢٥٠ مليون دولار لرفع قيمة التسهيلات الائتمانية التى كانت مفاوضات كامب ديفيد قد حددتها بمليار ونصف مليار من الدولارات ، الا ان هويلر لم يشر الى اوجه توظيف هذا الاعتماد الاضافى .

وفى شهادته امام لجنة اوروبا والشرق الاوسط بمجلس النواب الامريكى اكد هويلر ايضا ان الشرق الاوسط يشهد الان فترة تاريخية ، وان مصر هى محور التقدم الذى تحقق بالفعل والسلام الشامل الذى تسعى اليه كلنا . واضاف هويلر ان قصة نجاح عظيمة تتجسد الان فى مصر وان دلائل الانتعاش تتتابع الان ويثبتها تطوير مرفق التليفونات وهبوط انقطاع التيار الكهربائى ونمو الانتاج الزراعى فى العام الماضى بنسبة تتجاوز نسبة النمو الســـكانى للمرة الاولى منذ ١٠ سنوات .

واشار هويلر كذلك الى أن معدل النمو الاقتصـــادى فى مصر يتراوح بين ٨ و٩٪ ، كما انها ستحقق دخلا قدره ملياران من الدولارات من عائدات البترول وخاصـــة بعـــد عودة آبار بترول سيناء .

وقال ان هذه الزيادة فى معدلات النمو خلقت مجـــالات أكبر لتشغيل الايدى العاملة وشعورا بانه تم تحقيق تقدم قومى فى مصر .

الا انه اكد مع ذلك أن المشاكل القائمة ضخمة للغـــاية بسبب استمرار الزيادة السريعة للسكان والتكدس الكثيف بامتداد الدلتا ووادى النيل . وقال ان عدد سكان مصر ربما يرتفع الى ٧٠ مليون نسمة مع نهاية هذا القرن .

■ خبراءصندوق النقد الدولى:

مصر تسير بخطى ثابتـــة لاصلاح المسار الاقتصادى

أكد خبراء صندوق النقد الـدولى تقدير الصندوق للسياسات الاقتصادية والمالية التى اتبعتها مصر فى المرحـلة الاخيرة ، وخاصة فيما يتعلقبالاجراءات المالية والسياسات الاجتماعية لعـام ١٩٨٠ . كما أكد الخبراء أن مصر تسير بخطوات ثابتة فى طريق اصلاح المسار الاقتصادى ، ورفع مستوى المعيشة لمجموع المواطنين .

وكان الدكتور حامد السايح ، وزير الاقتصـادقد اجتمع أمس بخبراءالصندوق الدولى، الذين يزورون القاهرة لاستكمال المباحثات السنوية معهم . وصرح الوزير بأن المباحثات ستستمر حتى ٢١ فبراير الحالى ، وأن الدكتور عبد الشكور شعلان مدير ادارة الشرق الاوسط فى الصندوق ، سيصل الى القاهرة [بعد غد] ليرأس بعثة الصندوق ، وسيجتمع به يوم السبت ، كما سيعقد الدكتور شعلان اجتماعات اخرى مـع وزراء المالية والتخطيط والصناعة والبترول .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٥ / ٢ / ١٩٨٠
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٠ مليارات دولار مساعدات لمصر لتنفيذ الخطة الخمسية

اعلن السيد جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى ان مصر ستحصل على ١٠ مليارات دولار كمساعدات اقتصادية من الدول الصديقة ومنظمات التمويل الدولية خلال سنوات الخطة الخمسية الجديدة ٨٠ — ١٩٨٤

واضاف الوزير ان هذه المعونات تغطى بالكامل احتياجات النقد الاجنبى اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الواردة فى هذه الخطة والتى تبلغ استثماراتها ٢٠ بليون دولار ■

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٢٢ / ٤ / ١٩٨٠

٣٦٩ مليـــــون دولار لتمويل مشروعات التنمية

وافق البنك الدولى للانشاء والتعمير على تقديم اربعة قروض جديدة لمصر هذا العام تبلغ ٢٥٧ مليون دولارلتمويل عدد من مشروعات التنمية . كما وافق بنك التنمية الافريقى على تقديم قرض لمصر يبلغ ١٢ مليون دولار .

وصرح السيد سمير كريم وكيل وزارة الاقتصاد ان هذه القروض ستخصص لتمويل مشروع توصيل الغاز الطبيعى ولتطوير وتجديد شركة الورق الاهلية وتمويل مشروع انشاء محطة اسوان الهيدروليكية الثانية للكهرباء وانشاء الوحدة الثالثة بمحطة كهرباء شبرا

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٨ / ٥ / ١٩٨٠

٢ر١١٢٤ مليون دولار من أمريكا لمصر

لتمويل برامج الدعم الاقتصادى خلال العام القادم

واشنطن ــ من اسامة سرايا: طلبت حكومة الولايات المتحدة الامريكية من الكونجرس تخصيص ٢ر١١٢٤ مليون دولار لتمويل برامج الدعم الاقتصادى لمصر في العام القادم ٠ منها ٨٥٠ مليونا من وكالة التنمية الدولية و ٢ر٢٧٤ مليون من فائض الحاصلات الزراعية ٠٠ وصرح مسئول بالخارجية الامريكية بأن مصر تاتى في مقدمة الدول المستفيدة من المساعدات الامريكية

وقال ان الحكومة الامريكية التزمت بمعاونة مصر فى الحصول على احتياجاتها السلعية ، وفى تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة ٨٠ ــ ١٩٨٤ وتعهدت امريكا مع بعض دول اوربا بتمويل هذه الخطة ، نتيجة لتقديرها للدور الاساسى الذى يقوم به الرئيس انور السادات فى المجال السياسى الذى يؤدى الى خلق الاستقرار والسلام لشعوب الشرق الاوسط ٠ وقد تم تقسيم الاعتمادات المخصصة لمصر لتحقيق عدة اهداف هى:

- **معاونة مصر فى الحصول على التمويل اللازم لاستيراد احتياجاتها من السلع والمواد الاولية والوسيطة اللازمة للصناعة والزراعة**
- **معاونة مصر فى اعادة بناء المرافق المختلفة وتجديدها بما يساعد على زيادة القدرة الانتاجية وتوسيع فرص ومجالات الاستثمار فى مصر ٠٠ وتم تخصيص مبلغ ٣١٨ مليون** دولار لهذا الغرض ٠
- **المعاونة فى تنمية وزيادة** الكفاءة الانتاجية للاراضى الزراعية **وقد تم تخصيص مبلغ ٤٣ مليون** دولار لهذا الغرض
- **معاونة مصر فى تنمية وتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية عن طريق تخصيص ٣١ مليون دولار للمشروعات الصحية و ٤٣ مليون دولار للتعليم فى صورة منح**
- **معاونة القطاع الخاص لزيادة قدراته الانتاجية فى القطاع الصناعى من طريق تقديم التمويل اللازم فى اطار القروض التى يقدمها بنك التنمية الصناعى حيث خصص لهذا البرنامج ٨٠ مليون دولار كمنح ٠٠**

ويبلغ الحجم الاجمالى لمساعدات عام ١٩٨١ والذى تتم مناقشته خلال الشهر الحالى فى كل لجان الكونجرس ٧٥٠ مليون دولار بخلاف ١٠٠ مليون دولار سبق تخصيصها لمصر عند ابرام معاهدة السلام مع اسرائيل و ٢٠٠ مليون دولار لتمويل برامج الواردات السلعية فى صورة قروض ميسرة طويلة الاجل على ٤٠ سنة.

ويشمل البرنامج الكامل للتعاون المصرى الامريكي ٦٧ مشروعاً ، وخصص من قيمة المعونات ٣٠ مليون دولار لتمويل مشروع بناء المساكن لذوى الدخل المحدود و ٤٦٠ مليونا لمشروعات المياه والصرف الصحى بالمدن الصغيرة و ٤٠ مليونا لكهربة الريف ، و ٢١ مليونا لبناء صوامع للغلال و ٣٥ مليونا لتطوير مرفق الصرف الصحى بالقاهرة ، و ٦٥ مليونا لمرفق مياه الاسكندرية ، و ٢٥ مليونا لاصلاح ١٠ آلاف فدان من الاراضى الصحراوية ، و ٢٥ مليونا لتدريب الايدى العاملة ونقل التكنولوجيا

١٩٥٧٣

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١١ / ٧ / ١٩٨٠

محافظ ولاية ايداهو فى مؤتمر صحفى بعد مؤتمر التحديات الاقتصادية للسلام:

أمريكا تدعم اقتصاد مصر بعد استيعابها لمشروعات الاستثمار

توصيات للمؤتمر بانشاء شركات ومراكز لتنفيذ مشروعات التنمية والتدريب

كتب ــ حسين ثابت:

اعلن جون أيفانز ، محافظ ولاية ايداهو الامريكية ، أن الولايات المتحدة تبدى اهتماما بالغا بتوطيد علاقاتهـا وتدعيمها مع مصر ، فى اطار الاحترام والثقة المتبادلين ، كما أن بلاده تهتم بتحسين أوضاع الاقتصاد المصرى ، الذى اثبت فى فترة قليلة انه قادر على استيعاب كثير من مشروعات الاستثمار وأنه فور عودته الى بلاده سيصدر أمرا الى المسئولين فى ولايته باجراء التبادل الاقتصادى ، وتبـادل الخبرات الزراعية بين الامريكيين والمصريين ، وذلك لنقل الخبرات والتكنولوجيـا الامريكية الى مصر .

وأضـاف جون ايفـانز أن برنامج المعونة الامريكية لمصر ، والذى يبلغ بليونى دولار سنويا ، لا يكفى للنهضة الهائلة التى تمر بها مصر ، ولذلك حضرت مؤتمر التحديات الاقتصـادية للسلام فى الاسكندرية ، أكبر شركات القطاع الخاص الامريكية .

واشار الى انه قد تم الاتفاق بين شركة [موريس كانوكش] الامريكية وبين القطاع الخاص المصرى ، على الاشتراك فى مشروع اسكانى للمساهمة فى حل مشكلة الاسكان بمصر ، ببناء اربع وحدات سكنية كبيـرة بالقاهرة والاسكندرية وتتكلف ٨٠ مليون دولار .

وكان محافظ ولاية ايداهو الامريكية قد عقد مؤتمرا صحفيا فى فندق فلسطين بالاسكندرية ، عقب انتهاء اجتماعات مؤتمر التحديات الاقتصادية للســلام والذى حضره المحافظ ، وقد تناول جون ايفانز فى حديثه أوضاع اقتصاد مصر ، واهتمام أمريكا بدعمه ومساعدته .

وقد أوصى مؤتمر التحديات الاقتصادية للسلام بانشاء شركة مصرية أمريكية مشتركة لنقل التكنولوجيا الامريـكية الى مصر ، لمد الفلاحين المصريين بها ، لتحسين مستوى الانتـاج الـزراعى المصرى ..

وقـرر المؤتمر اشـتراك الجانبين المصرى والامريكى فى استصلاح مائة الف فدان من الاراضى الجديدة بتكلفة مليون دولار ، على أن يتم تـدريب المزارعين المصريين الذين سيتملـكون هذه الاراضى على التكنولوجيا الامريكية

الحديثة التي سيتم نقلها الى مصر ..
كما أوصى المؤتمر الذى اختتم اجتماعاته فى فندق فلسطين بتكوين هيئة عليا تضم مراكز للابحاث ، تقوم بمعاونة المصريين والامريكيين الذين يقومون بتنفيذ مشروعات مشتركة فى مصر . وبالنسبة لمشكلة نقص ترسب الطمى على الاراضى المصرية بسبب السد العالى أوصى المؤتمر بضرورة مد الاراضى بكميات كبيرة من السماد متناسبة مع نوع الارض ..

وأوصى المؤتمر بزيادة التعاون بين الولايات المتحدة ومصر فى مجال تدريب المهندسين الزراعيين على أحدث نظم التكنولوجيا فى مجال الزراعة ، وبزيادة التعاون بين البلدين فى مجال تبادل الوفود بين الجمعيات الزراعية المصرية والامريكية ، وتشجيع التسويق الزراعى على المستوى المحلى والدولى وزيادة الابحاث فى هذا المجال ، وبانشاء اتحادات للمنتجين الزراعيين تهتم بالنهضة الزراعية فى المجالات المختلفة

واوصى المؤتمر بضرورة الاهتمام بتنظيم الاسرة فى الريف ، والقضاء على الامية ، والاهتمام بالمرأة وشئونها وانشاء مراكز تدريب لتعليم الفلاحين الطرق الجديدة فى الزراعة ، وزيادة معاونة الولايات المتحدة فى هذا المجال من طريق تقديم المساعدات والابحاث وتبادل العلماء والمنح والمختصين .

وضم الجانب المصرى فى المؤتمر المهندس عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين ورئيس لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى ،ومديرى الجامعات المصرية وأساتذتها وممثلى الوزارات المعنية ، وأعضاء من مجلس الشعب وعدد من رجال الاعمال ورؤساء الشركات الصناعية .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

استراتيجية جديدة لدعم تعـاون مصر اقتصاديا مع دول العالم

اعادة تنظيم وزارة الاقتصـاد لاسـتثمار القروض غير المسـتخدمة
بروتوكول مع فرنسا بمليار فرنك للاسراع بتنفيذ مشروع الأنفـاق

علم المحـرر الاقتصـادى «للاهـرام» أن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيـد نائب رئيس الوزراء للشـئون المالية والاقتصادية قد أجرى اتصالات مكثفـة بهـدف تدعيم التعـاون الاقتصـادى بين مصـر والدول الكبرى والمؤسسات والهيـئات الدولية • ويشـهد هذا الاسبوع تعديلات هامة فى أسـلوب التعـامل مع هذه الدول وفى حجم المساعدات والقروض الممنوحة بشروط ميسرة وفى اعادة تنظيم وزارة الاقتصـاد

وعلم « المحرر » أن أهم الاسس التى يتم من خلالها اعادة النظر فى استراتيجية التعاون الاقتصادى مع الدول الكبرى مايلى :

(١) موافقة البنك الــــدولى للانشاء والتعمير على زيادة حجم الاقراض لمصر لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية : الى مايزيد على ٥٠٠ مليون دولار بدلا من المعدل الحالى الذى يصل الى حوالى ٤٠٠ مليون دولار ؛ وكذلك موافقة البنك الــــدولى على فتح مكاتب له فى القاهرة للاسراع فى استخدام القروض .

(٢) وافق البنك الدولى على عقد المجموعة الاستشارية الدولية بالقاهرة . وكانت الاجتماعات منذ عام ١٩٧٧ تعقد سنويا فى باريس . وتعتبر موافقة البنك الدولى على عقد المجموعة بالقاهرة نقطة تحول هامـــة فى معاملات البنك الدولى مع الدول النامية . وقد استند البنك الــدولى فى موافقته على طلب مصر الى مايلى :

□ ان قوة الاقتصاد المصرى اليوم تختلف عن مثيلاتها فى دول العالم الثالث واصبح لديها فائض فى ميزان المدفوعات . وانه يحدث بالفعل تراكمات فى العملة الاجنبية الامر الذى يتطلب جذب معونات اضافية لمساندة مصر فى نقل التكنولوجيا ووسائل الادارة الحديثة .

□ التغير فى قوة مصر الاقتصادية فيما يتعلق بدورها فى التجـــارة العالمية ، اذ ان السوق المصرية تمثل حجما فى التعامل قدره ٢٠ مليار دولار فى التجارة العالمية منه ١١ مليار دولار سلعا تستوردها مصر وحوالى ٩ مليارات حجم صادراتها الى العالم . وذلك يعطى مصر قوة فى الاسواق العالمية

□ موقع مصر والاستقرار السياسى فى منطقة الشرق الاوسط

□ هناك سياسات جديدة فى كثير من المجالات كالميزانية والسياسة النقـدية فى البنوك والائتمان وتطوير القطاع العام . وجميع هذه السياسات لابد من شرحها للدول الصديقة التى تساعد مصر ، لذلك فان الاجتماع الجديد يعتبر فرصة ليشرح جميع المسئولين فى مصر السياسات المصرية الجديدة فى جميع المجالات

(٣) يتم توقيع بروتوكول اقتصادى ومالى جديد بين مصر وفرنسا عقب وصول وزير الاقتصاد الفرنسى الى القاهرة يــوم ٥ نوفمبر القادم . ومن المتوقع أن يبلغ حجم البروتوكول الجديد حـوالى مليار فرنك فرنسى . ومن اهم ما يضمه من مشروعات حيوية بالاضافة الى السلع الغذائية ؛ الاسراع فى تنفيذ مترو الانفاق وزيادة المسافة التى كان قد تم الموافقة عليها وهى ٤ كيلو مترات تبدأ من محطة حلوان فى باباللوق الى ميدان السكة الحديد برمسيس لتشمل شراء جميع الالات المطلوبة .»

(٤) تقرر صياغة مشروع اتفاقية جــــديدة بين مصر والســوق الاوروبية المشتركة ، ليتم توقيعها فى يناير القادم . بحيث تصبح هناك اتفاقيات طويلة الاجل وتسهيلات ائتمانية ترتبط مع الاستخدامات الموسمية لمصر . ومن أهم الاسس التى طرحتها وزارة الاقتصاد المصرية استعداد مصر لشراء سلع قيمتها ٣ جنيهات مقابل كل جنيه تعطيه السوق الاوروبية لمصر

(٥) بدء الحوار من أجل تجديد الاتفاقية بين مصر وصندوق النقد الدولى والتى كان قد توقف العمـــل بهـــا فى سبتمبر عـــام ١٩٧٨ . ومن المنتظر أن تنتهى المباحثات مع بعثة الصندوق الموجودة فى القاهرة الان خلال عشرة أيام .

(٦) اعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بحيث يمكن الاستفادة الى أقصى حد ممكن بالقروض غير المستخدمة ، وتوجيه القروض والمســـاعدات الجديدة للمشروعات ذات الأولوية القومية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ١١ / ١٩٨٠

بهـــدوء

بقـلم : ابراهـيم نافـع

«مصر دولة غنيـــة» بين الحقيقــة الدوليــة واشـــاعات الأقليــة !

اذكر انه فى حديث لى جرى فى شهر ديسمبر المـاضى فى باريس مع السيد عبد الشكور شعلان مدير عمليات الشرق الاوسط بصندوق النقد الدولى انه قال :

« **ان ميزان المدفوعات فى مصر سوف يتحسن بصورة ملحوظة والى الدرجة التى يخشى فيها الا يصبح من حق مصر الحصول على مساعدات او معونات من الدول الغنيــة او الهيئات الدولية بنفس الشروط الميسرة التى تحصل عليها فى الوقت الحاضر** » .

وتدور حاليا مناقشات جادة وحادة بيننا وبين البنك الدولى للانشـــاء والتعمير حول نفس الموضـــوع . **فبعض خبراء البنك يرى ان التحسن قد حـدث بالفعل والى حد وجب فيه ان تحصل مصر فقط على القروض باسعار البنك المرتفعة** ، وليس بالشروط التى تعطى للدول الفقيرة وهى بدون فائدة وتسدد على آجال طويلة

واضـــح ان الهيئتين الدوليتين تتحدثان عن تحسن الاوضاع الاقتصادية والمالية فى مصر . لكننا نسجل على الفــور بعض الملاحظات على ذلك .. **فليس من الحكمة التهليل لهذه الشهادة الدوليــة التى نقدرها** ، وانما العبرة بما نتمناه لمصر من انطلاقة سريعة ، وبما نأمله للمصريين من ارتفاع فى مستوى معيشتهم :

(١) ان الارقام تشير الى تحسن فعلى حقيقى فى الاقتصاد المصرى . **وقد اكد ذلك مرة ثانيــة** تقرير صندوق النقد الدولى المقـــدم للحكومة

المصرية فى **الاسبوع الماضى** وهو يشير الى الزيادة الحقيقية فى الانتاج المحلى بأكثر من ٨٪ فى عام ٧٩ كما يشير الى التحسن الواضح فى موقف ميزان المدفوعات . ذلك صحيح .

٢ لكنه صحيح ايضا **ان مصر لديها تحديات كبيرة لابد لها من مواجهتها قبل أن تسمح بزيادة الاعباء المفروضة عليها** ، لابد من مواجهة مشروعات المرافق والخدمات من اسكان ومواصلات ومياه وانارة وتليفونات . هذه المشروعات العمرانية تحتاج الى بلايين الدولارات فمعروف على سبيل المثال أن مشروعات التليفونات وحدها تحتاج الى ١٢ مليار دولار .

٣ من المعروف أن مشروعات مثل الطرق والتعليم وغيرها هى مشروعات بالرغم من كونها هامة وأساسية لانطلاق أى اقتصاد فى العالم ، الا انها مشروعات لا تدر ربحا أو عائدا سريعا ولذلك فلابد أن يتم تمويلها عن طريق مساهمات ومساعدات الدول الغنية والهيئات الدولية التى ترغب فى مساعدة مصر وشعبها ، عن طريق قروض بشروط ميسرة .

٤ قد يقال ان الشروط التى تقدم الهيئتان الدوليتان بمقتضاها المساعدات والقروض تصبح غير متوافرة لمصر وفقا لتحسن ميزان مدفوعاتها . ذلك مقبول علميا ووفقا للارقام الحقيقية . ولكن يصبح من غير المعقول عمليا تجاهل طموحات المواطن المصرى فى حياة أفضل وفى أسرع وقت ممكن .

٥ ان ما تذهب اليه الهيئتان الدوليتان يؤثر تأثيرا كبيرا على المساعدات التى تقدمها الدول الغنية لمصر عن طريق المجموعة الاستشارية الدولية التى تعقد اجتماعها لاول مرة فى مصر فى الشهر القادم . اذ انه يصبح من حق شعوبها ومجالسها التشريعية المطالبة بتوجيه المساعدات الى دولة أخرى فقيرة .

٦ ان هناك عبئا متزايدا على مصر لدعم اسعار كثير من السلع والخدمات اذ يقدر ان يصل هذا العام الى حوالى الفى مليون جنيه ، وتحاول الحكومة المصرية بكل الجدية ضمان وصوله الى مستحقيه من ذوى الدخل المحدود والثابت دون سواهم .

الغريب — انه بعد كل هذه الجهود المصرية — المعترف بها دوليا — لتحقيق الانطلاقة المنشودة فى التنمية الاقتصادية

من مصر مقالات تنقلها الصحافة المعادية وتعيش عليها ،وتتحدث عن الاوضـــاع الاقتصـــادية المتدهورة او الازمة الاقتصادية الطاحنة !!

نتذكر اننا اعلنا منــذ عشرة اسابيع تقريبا خبرا عن وجــود رصيد من مئات الملايين لــدى مصر ، وخرج رئيس حـــزب معارض يتساءل على صفحات جريدة عربية .. ماذا حــدث ليصبح لمصر فجاة هذا الرصيد الهائل من مئــات الملايين من الدولارات ، ويخرج بعده وزير صناعة سابق كان يتحدث دائما عن انتاج «الابرة الى الصاروخ» فى حديث فى جريدة عربية ايضا نسب اليه عن خراب الاقتصاد المصرى والخديوى اســماعيل ويطالب بتغيير النظام كله ! .

وقد نعطى الان صورة رقمية لما تم بالفعل فى الاشهر الستة للعـــام الحالى مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٧٩ . الموضوع ليس فيه سحر وليس من صنع حواة ، ولكنها نتيجة لسياسات اتخذت وبدات تعطى ثمارها .

□ **اظهــرت الارقام النهائية لميزان المدفوعات ــ ربما لاول مرة منذ ٥٠ عاما ــ عن وجود فائض ضئيل يقدر بنحو ٩ر٥ مليون جنيه خلال الفترة من يناير الى يونيو من العام الحالى وذلك مقابل عجز وصــل الى ٥٥٧ مليون جنيه خلال الفترة من عام ١٩٧٩ . بمعنى آخر ان هنــاك تحسنا يبلغ نحو ٥ر٥٦٦ مليون جنيه خلال نصف عام فقــط ،يتمثل اغلبــه زيادة ما تحوزه الدولة من عملات اجنبية خلال تلك الفتــرة بحوالى ٢ر٤٢٠ مليون جنيه .**

□ يرجع هـــذا التحسن اساسا الى الزيادة الكبيرة فى حصيلة صادراتنا السلعية التى بلغت ١٣٨٤ مليون جنيـــه ، بزيادة قـــدرها ٥ر٦١١ مليون جنيه عن النصف الاول من عام ٧٩ . وتمثل الزيادة فى حصيلة صـــادرات البترول ومنتجاته وحدها حوالى ٥٤٣ مليون جنيه **فقد قفزت حصيلة صادرات هذه السلعة الهامة من نحو ٣١٧ مليون جنيه فقط فى النصف الاول من عام ٧٩ الى نحـــو ٤ر٨٥٩ مليون جنيه اى بنسبة ٤ر١٧١٪ .**

□ اذا انتقلنا الى مواردنا من الخدمات التى تؤديها الدولة بقطاعاتها المختلفة اى الافراد والمؤسسات العامة والخاصة الى العالم الخارجى ، فاننا نجد ان هذه الموارد قد قفـــزت من ١٢٤٤ مليون جنيه فى النصف الاول من العـــام الماضى الى ١٨٣٦ مليون جنيه فى النصف الاول من العـــام الحالى اى بزيادة قدرها ٥٩٢ مليون جنيه

من الرقم الاجمالى هنــاك تحـــويلات المصريين العامــلين

بالخارج التى زادت حصيلتهابصورة مرضية فبلغت حوالى ٩٣٦ مليون جنيه . ذلك نتيجةتشجيع الدولة لهؤلاء المواطنين بتحويل تلك المبالغ عن طريق تقديم الحوافز لهم ، سواء فى صورة اسعار صرف مجزية او اتاحة الحرية فى استخدام هذه التحويلات فى تنفيذ عمليات الاستيراد بأسمائهم او بأسماء المستوردين المحليين الذين لا يمتلكون ارصدة بعملات اجنبية .

كما حققت رسوم المرور فى قناة السويس زيادة ملحوظة قدرها ٥١ مليون جنيه لتصل الى ٢٣٥ مليون جنيه ، ومن المتوقع أن يصل الدخل من القناة ابتداء من يوليو القادم الى ٧٠٠ مليون جنيه اى مليار دولار ،ذلك نتيجة تنفيذ المرحلة الاولى لبرنامج التوسع فى نهاية هذا العام ليستوعب ناقلات البترول العملاقة .

وبلغت ايرادات **السياحة** حوالى ٢٥١ مليون جنيه بزيادة قدرها حوالى ٤٦ مليون جنيه عن ايرادات النصف الاول من العام الماضى ، وتسعى وزارة السياحة الان الى جذب مزيد من رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى قطاع السياحة وانشاء مشروعات جديدة على الشواطىء والقضاء على النقص فى الفنادق فى المدن الاخرى غير القاهرة .

نقطة أخرى لابد من تسجيلها انه قد تم فى هذه الفترة سداد التزامات القروض الاجنبية والتسهيلات المصرفية وفوائدها كل ذلك فى المواعيد المحددة .

عذرا لهذه الارقام الكثيرة ،لكننا لا نجد بديلا له نفس حجم الاقناع .

ووفقا لهذه الحقائق يحكم العالم علينا او لنا .

مشاكلنا كبيرة وكثيرة .لكننا قادرون جميعا للتصدى لها

بلدنا جميل ويمكننا صنع المعجزات على ارضه .. ولا ينكر ذلك غير الرافضين لمجرد الرفض ، او الذين لا يعجبهم البقاء فى الظل بعد اخطاء جسيمة ارتكبوها .

نحن لا نفرق فى الاحلام . وانما آمالنا كبيرة كبر قيمة هذا الشعب العظيم . وذلك حديث آخر . □

ابراهيم نافع